



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية
دراسة حالة - مديرية الضرائب لولاية ميله -

إعداد الطلبة	المشرف
1 قلقول نورالهدى	د. عاشوري نعيم
2 حرواش ايناس	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بوركوو عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رئيسا
د عاشوري نعيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	مشرفا ومقررا
قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

نؤمن بمقولة لكل نهاية بداية وها نحن هنا نرى رحلتنا الجامعية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة لوقت طويل نحن نختم مذكرة تخرجنا بكل ما لدينا من همة ونشاط داخلي

بداية الشكر والثناء لله عز وجل على نعمة الصبر والقدرة على انجاز العمل فالحمد لله على هذه النعم

وانطلاقاً من باب "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور المشرف **عاشوري نعيم** الذي رافقنا في مسيرتنا لانجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته وانتقاداته البناءة

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لموظف مديرية الضرائب لولاية ميله الأب الكريم **قلقول بوجمعة** على كل المجهودات المبذولة والمعلومات والنصائح التي قدمها لنا وساعدتنا في انجاز هذا العمل

كل التقدير والامتنان لكل شخص كان له الفضل في مساعدتنا ولو باليسر

جزاكم الله خيرا

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضلله انا اليوم انظر الى حلم طال انتظاره واصبح واقعا افتخر به

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

الى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله، داعمي الأول والأبدي الذي ساندني وعلمني ان الحياة صراع وسلاحها العلم، الذي لطالما حفتني دعواته، أهديك هذا الانجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود

أبي العزيز

الى الانسانة العظيمة التي كان دعائها سببا في نجاحي، الى من اضاءت في ليالي العتمة طريقي، الى من ظلت دعواتها تضم اسمي، الى من انتظرت هذه اللحظة بفارغ الصبر

أمي العزيزة

الى من آمنت بقدراتي وأمان أيامي الى من تذكرني بقوتي وتقف خلفي كظلي

أختي خلود

الى اخوتي الذين وثقوا بي على الدوام، راجية ان اكون لهم مصدر تشجيع في مشوارهم الدراسي

الى رفقاء السنين وأصحاب الشدائد الذين تحلوا بالوفاء وتميزوا بالعطاء رفيقتي **إيناس**، آية

الى الأموات الأحياء في القلب

نور الهدى

إهداء

(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام فما تباهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضلته.
لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان مخفوقا بالتسهيلات لكنني
"فعلتها ونلتها"

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من أضاء دروبي وطريقي، إلى قدوتي في كل خطوة

أخطوها من بعد الله (والدي العزيز)

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها، إلى من كان دعائها سر نجاحي داعمتي الأولى والأبدية، وجهتي التي

أستمد منها القوة أهديك هذا الإنجاز (والتي الكنونة)

إلى من قويل فيهم (سنشد عضدك باخيك)

مصدر قوتي الداعمين، الساندين، أراضي الصلبة وجداري المتين (إخوتي)

إلى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق، شريكات الدرب من كانوا في سنوات العجاف سحابا
ممطرا

"ألا صديق المواقف لا السنين"

وأخيرا "من قال أنا لها نالها وإن أبى رحما منحها أتيت بها"

إيناس

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في دعم الرقابة الجبائية، كوسيلة أساسية للحد من الغش والتهرب الضريبي.

وعليه تم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال ابراز مختلف انواع الرقابة والتحقيق الجبائي المعتمد من طرف الإدارة الجبائية، وكذلك المراحل التي قطعتها في مختلف العمليات الجبائية.

خلصت الدراسة الى تأكيد مختلف الفرضيات المتعلقة بمساهمة الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية على الوثائق، والتحقيق المعمق، التحقيق المصوب، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، الرقابة على الوثائق، التحقيق المحاسبي.

Summary :

This study aims to shed light on the digitization of tax administration and its role in supporting tax control, as a basic means of reducing fraud and tax evasion

Accordingly, the historical approach and the descriptive analytical approach were used by highlighting the types of tax control and investigation carried out by the administration, as well as the stages it took in the various operations collection

The study concluded by confirming various hypotheses related to the contribution of digitization in supporting documentary tax audit , Accounting investigation, correct investigation, and check investigation, of the overall tax situation.

Key words : Digitization, tax administration, documentary tax audit, accounting investigation.

الفهارس

فهرس المواضيع

الصفحة	المواضيع
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
IV	ملخص
VI	الفهارس
X	فهرس الجداول
XI	فهرس الأشكال
XII	فهرس الملاحق
XII	قائمة الاختصارات
أح	مقدمة
الفصل الأول: الرقمنة في ظل عصنة الادارة الجبائية الجزائرية	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: عصنة الادارة الجبائية في ظل الاصلاح الجبائي
09	المطلب الأول: ماهية الادارة الجبائية
09	الفرع الأول: مفهوم الادارة الجبائية وهيكلها
12	الفرع الثاني: وظائف ومهام الادارة الجبائية
13	المطلب الثاني: اصلاح النظام الضريبي
13	الفرع الأول: مفهوم الاصلاح الضريبي وأهدافه
15	الفرع الثاني: أسباب ومراحل الاصلاح الضريبي
17	المطلب الثالث: السياق التاريخي لعصنة الادارة الجبائية
17	الفرع الأول: ماهية الإدارة الالكترونية
19	الفرع الثاني: عصنة الادارة الجبائية
25	المبحث الثاني: الاطار النظري للرقمنة
25	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة
25	الفرع الأول: نشأة الرقمنة
26	الفرع الثاني: مفهوم الرقمنة

27	المطلب الثاني: متطلبات وأهداف الرقمنة
27	الفرع الأول: متطلبات الرقمنة
28	الفرع الثاني: أهداف الرقمنة
29	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الرقمنة
29	الفرع الأول: مزايا الرقمنة
29	الفرع الثاني: عيوب الرقمنة
30	المبحث الثالث: رقمنة الادارة الجبائية
30	المطلب الأول: رقم التعريف الجبائي ونظام التسيير المالي
30	الفرع الأول: رقم التعريف الجبائي NIF
32	الفرع الثاني: نظام التسيير المالي SGF
33	المطلب الثاني: تقديم عام لبوابة الدفع الالكتروني "مساهمتك"
33	الفرع الأول: مفهوم بوابة "مساهمتك"
35	الفرع الثاني : شروط الانخراط في بوابة "مساهمتك"
35	المطلب الثالث: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي "جبائتك"
35	الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات "جبائتك"
36	الفرع الثاني: شروط الولوج لنظام المعلومات "جبائتك"
36	الفرع الثالث: مزايا نظام المعلومات "جبائتك"
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: الجانب المفاهيمي حول التهرب الضريبي
41	المطلب الأول: مفهوم وأشكال التهرب الضريبي
41	الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي
43	الفرع الثاني: أشكال التهرب الضريبي
45	المطلب الثاني: أسباب وطرق قياس التهرب الضريبي
45	الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي
46	الفرع الثاني: طرق قياس التهرب الضريبي

48	المطلب الثالث: آثار وطرق مكافحة التهرب الضريبي
48	الفرع الأول: آثار التهرب الضريبي
49	الفرع الثاني: طرق مكافحة التهرب الضريبي
51	المبحث الثاني: الرقابة الجبائية
51	المطلب الأول: مفهوم وأهداف الرقابة الجبائية
51	الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
52	الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية
53	المطلب الثاني: أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية
53	الفرع الأول: أسباب الرقابة الجبائية
54	الفرع الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية
56	المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
56	الفرع الأول: الإطار القانوني للرقابة الجبائية
58	الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية
60	المبحث الثالث: أشكال الرقابة الجبائية
61	المطلب الأول: الرقابة المكتبية
61	الفرع الأول: الرقابة الشكلية
62	الفرع الثاني: الرقابة على الوثائق
63	المطلب الثاني: الرقابة بعين المكان
63	الفرع الأول: تحقيق المحاسبي VC
67	الفرع الثاني: التحقيق المصوب VP
70	الفرع الثالث: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة VASFE
73	خلاصة الفصل
الفصل التطبيقي: دراسة ميدانية - مديرية الضرائب لولاية ميلة-	
75	تمهيد
76	المبحث الأول: بطاقة فنية حول مديرية الضرائب لولاية ميلة
76	المطلب الأول: نشأة المديرية الولائية للضرائب
76	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب
78	المطلب الثالث: مهام مديرية الضرائب لولاية ميلة

85	المبحث الثاني: الخطوات التطبيقية للتسجيل في البوابات الرقمية
85	المطلب الأول: خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي
87	المطلب الثاني: خطوات انشاء حساب في بوابة "مساهمتك"
90	المطلب الثالث: خطوات انشاء حساب في بوابة جبايتك
93	المبحث الثالث: علاقة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية
93	المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية قبل ادخال الرقمنة
115	المطلب الثاني: الطريقة الحديثة بعد ادخال الرقمنة
121	المطلب الثالث: مساهمة الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية
124	خلاصة الفصل
126	خاتمة
130	قائمة المراجع
138	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
102	الحقوق والزيادات المستحقة لجميع السنوات المحقق فيها	01
107	تفصيل اجمالي المستحقات للسنوات المحقق فيها	02
112	ميزان الاستخدامات والموارد	03
113	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	04
114	الفروقات بين الرقابة بعين المكان	05

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	الهيكل التنظيمي لمديرية العامة للضرائب	01
20	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	02
21	الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب	03
43	أشكال التهرب الضريبي	04
60	أشكال الرقابة الجبائية	05
77	الهيكل التنظيمي لفروع مديرية الضرائب لولاية ميلة	06
85	بوابة رقم التعريف الجبائي	07
86	تقديم طلب رقم التعريف الجبائي	08
86	متابعة طلب رقم التعريف الجبائي	09
87	انشاء حساب عبر بوابة مساهمتك	10
89	بوابة الاجراءات عن بعد	11
89	تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك	12
90	قائمة التصفح في بوابة مساهمتك	13
91	تسجيل الدخول في بوابة جبايتك	14
92	الصفحة الرئيسية لبوابة جبايتك	15
115	قائمة الملفات الجبائية في نظام التسيير المالي	16
118	نسبة الأشخاص المسجلين وغير المسجلين في بوابة مساهمتك	17
118	تمثيل بياني للأشخاص المسجلين وغير المسجلين في رسم التوطن البنكي	18

الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
139	التصريحات الجبائية الشهرية G50	01
141	التصريحات الجبائية السنوية G12	02
143	وصل طلبرقم التعريف الجبائي	03
144	وصل استلام شهادة تسجيل رقم التعريف الجبائي	04
145	رسم التوطين البنكي	05
146	طلب المعومات serie Cn°02	06
147	الاشعار بالتعديلات المقترحة serie Cn°04	07
150	رد المكلف على التبليغ	08
151	اشعار بالتعديلات النهائية serie Cn°04 Bis	09
152	الجدول الفردي Role indivudel	10
152	التحقيق المحاسبي	11
154	التحقيق المصوب	12

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
DGE	مديرية كبريات المؤسسات Direction des Grandes Entreprises
CDI	مراكز الضرائب Centre des impôts
CPI	مراكز الجوارية للضرائب Centre de Proximité des Impôt
NIF	رقم التعريف الجبائي Numéro Immatriculation Fiscale
SGF	نظام التسيير الجبائي Système de Gestion Financière
G50	التصريح الجبائي الشهري Déclaration G50
G12	التصريح السنوي Déclaration Prévisionnel G12
TDB	رسم التوطن البنكي Taxe Domiciliation Bancaire
VC	التحقيق المحاسبي Vérification Comptabilité
VP	التحقيق المصوب Vérification Ponctuelle
VASFE	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة Vérification Approfondie de la situation fiscale d'ensemble
RCM	ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة Impôt sur le Capital Mobilier
TAP	الرسم على النشاط المهني Taxe sur l'activité Professionnelle
TVA	الرسم على القيمة المضافة Taxe sur Valeur Ajouter
IRG	ضريبة على الدخل الإجمالي Impôt sur le Revenu Global

مقدمة

مقدمة

شهد العالم تحديات كبيرة ومختلفة في ظل ثورة المعلوماتية والإنترنت، مما يعكس التطور السريع في مختلف الجوانب مع تغيير منهجيات التفاعل والتعامل على مستويات متعددة ويفتح أفاقا واسعة لتطوير الإدارات بما في ذلك القطاعات العامة، من خلال تبني الرقمنة في الإدارة تم إحداث تغيير جذري في الأساليب الإدارية، حيث يعتمد الواقع الجديد على استخدام التقنيات الحديثة، ويتمثل هذا في الانتقال من التسيير الإداري التقليدي الى التسيير الإداري الحديث.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في العديد من دول العالم يلعب دورا هاما في تعزيز أداء الإدارة وتحقيق الكفاءة والفعالية في مختلف القطاعات، حيث تعمل على تحويل العمل الإداري العادي من ادارة يدوية الى إدارة باستخدام الحاسب، وقد شهدت الجزائر جهودا متعددة لتحقيق نجاح هذه في مختلف الميادين بهدف تحسين الخدمات العامة وتسهيل التواصل بين الإدارة والمواطن، وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب الذي يعتمد الأنظمة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة في عمليات التحصيل الضريبي مما يساهم بشكل كبير في تحقيق اهداف السياسة المالية للدولة بطرف أكثر فعالية وفاعلية.

ولقد لعبت المديرية العامة للضرائب دورا بارزا كجزء أساسي في القطاع المالي حيث حققت العديد من الإنجازات الفعلية ضمن اطار مشروع رقمنة الإدارة الضريبية وذلك من خلال تطبيق الرقمنة على جميع العمليات الجبائية، بالإضافة الى التشغيل الآلي لجميع الإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة والتحصيل الجبائي والرقابة الجبائية، ولهذا سعت المديرية العامة للضرائب الى انشاء قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة، من خلال اطلاق موقعها الإلكتروني والبوابتان الإلكترونيان لمديرية الضرائب "مساهمتك" و"جبائتك"، تهدف هذه الجهود الى تحسبن عملية الرقابة الجبائية وزيادة الحصيلة الجبائية عن طريق مكافحة جميع اشكال التهرب الضريبي، مما يساهم في تحقيق اصلاح شامل للنظام الجبائي.

إشكالية البحث:

واستنادا للعرض الموجز اتضح لنا معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالاتي:

ما مدى مساهمة رقمنة الادارة الجبائية في دعم مختلف أشكال الرقابة الجبائية؟

وحتى نستطيع الإجابة عن الإشكالية والتطرق لكل جوانب الموضوع محل الدراسة اتجهنا لطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✚ ما هي أنواع الرقابة الجبائية في ظل إصلاح النظام الضريبي الجزائري؟

✚ ما مدى تقدم الإدارة الجبائية في عملية الرقمنة؟

✚ ماهو الهيكل التنظيمي المستحدث في إطار رقمنة الإدارة الجبائية؟

✚ كيف تساهم الرقمنة في تسهيل الاجراءات على المكلفين بالضريبة وأيضا الحد من التهرب الضريبي؟

الفرضيات:

كإجابة مبدئية على تساؤلات الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سنحاول التأكد من صحتها من خلال دراسة كافة جوانب الموضوع.

✚ تساهم الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية على الوثائق؛

✚ تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المحاسبي؛

✚ تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المصوب؛

✚ تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهميته من أهمية الجباية بصفة عامة كمورد أساسي للزينة العمومية وعليه أصبح من الضروري تفعيل عملية الرقمنة باعتبارها خطوة هامة لإضفاء الشفافية والعدالة وزيادة الحصيلة الجبائية.

ومن هذا المنطلق جاءت أهمية دراسة مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية بشتى أنواعها.

أهداف الدراسة :

تسليط الضوء على مختلف المفاهيم والتي من أهمها:

✚ الرقمنة وكيفية استخدامها في الادارة الجبائية؛

✚ الهياكل التي قامت الإدارة الجبائية بعصرنتها؛

✚ التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية (جبايتك، مساهمتك)؛

✚ التسهيلات التي تقدمها الرقمنة في عمليات التحقيق.

أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي ان لكل باحث أراد الخضوع لدراسة ما هناك أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي:

أسباب ذاتية:

✚ الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع، وواقع تطبيقه في الإدارة الجبائية خصوصا، كونه

موضوع العصر؛

✚ الطموح من أجل اطرء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول الموضوع والطموح لجعله مرجعا للأبحاث

المستقبلية.

أسباب موضوعية:

- ✚ دور رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية؛
- ✚ اعطاء نظرة عامة على كيفية تطبيق الرقمنة في مصالح الادارة الجبائية؛
- ✚ التعرف على أشكال الرقابة الجبائية؛
- ✚ محاولة خلق قيمة مضافة لهذه الدراسة.

حدود الدراسة:

- قسمت حدود الدراسة إلى حدود موضوعية، مكانية وزمانية
- ✚ **حدود موضوعية:** تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على علاقة رقمنة الادارة الجبائية في تسهيل عملية الرقابة الجبائية؛
 - ✚ **حدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بمديرية الضرائب لولاية ميلة؛
 - ✚ **حدود زمانية:** أجريت هذه الدراسة للسنوات 2017 الى 2022.

المنهج المتبع في الدراسة:

- نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة، ومن خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في الاشكالية والإلمام بكافة جوانب الموضوع اعتمدنا على المناهج التالية:
- ✚ **المنهج الوصفي:** حيث تم التطرق الى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها كونه المنهج الأنسب.
 - ✚ **منهج الوصفي التحليلي:** في الجانب التطبيقي من الدراسة والذي يتمثل في دراسة مديرية الضرائب لولاية ميلة وتأثير رقمنة الادارة الجبائية على الرقابة الجبائية.

الدراسات السابقة:

- من بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في دراستنا
- دراسة "قوادي محمد": تحت عنوان رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر 2022 حيث تدور اشكالية البحث حول: الى اي مدى ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين اداء الرقابة الجبائية؟
 - وقد هدف هذا المقال الى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وقد توصل الباحث الى أن بداية التوجه الى الرقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال اطلاق نظام المعلومات "جبائتك" وهو نظام معلوماتي الكتروني مستخدم تم تبنيه بداية من سنة 2017 والتي كانت مرتكزة على عملات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق الى محور الرقابة الجبائية وهذا ما أدى الى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في بناء الجانب النظري والجانب التطبيقي ومن هذا المنطق اعطينا هذه الأخيرة تصورا أوليا على خطة البحث.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في الجانب النظري حيث تطرقنا فيه الى مفاهيم عامة حول رقمنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية.

ويمكن وجه الاختلاف في تطرقنا الى أشكال الرقابة الجبائية بكل أنواعها الشكلية وعلى الوثائق والرقابة بعين المكان (المحاسبي، المصوب والمعمق)، بينما تطرق الى التحقيق المحاسبي فقط.

- دراسة "كميلية بوكرة": تحت عنوان انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر 2023 حيث تدور اشكالية البحث حول: ماهي انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر؟

وقد هدف هذا المقال الى مواكبة التطورات التي عرفتھا الإدارة الجبائية حيث عملت المصالح الضريبية على ادخال الرقمنة كأسلوب للتعامل مع المكلفين بالضريبة من حيث التصريح والدفع والتوصل الى أهمية الرقمنة في زيادة الايرادات الضريبية خاصة بعد سنة 2006 بداية تطبيق التقييم الجبائي للمكلفين.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في التطرق الى الهياكل الجديدة بعد عصرنة الإدارة الجبائية وكيفية إنشاء رقم التعريف الجبائي وطريقة التصريحات الإلكترونية "جبائتك ومساهمتك".

ويمكن وجه الاختلاف بتطرقنا إلى الرقابة الجبائية بأشكالها بينما في دراستهم لم يتم التطرق إليها:

- دراسة "فهيمه بلول": تحت عنوان الادارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبائتك ومساهمتك نموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو 2022، حيث تدور اشكالية البحث حول: ما مدى فعالية برنامج الادارة الضريبية الالكترونية كوسيلة بديلة لتحسين الأداء الضريبي في الجزائر؟

وقد هدف هذا المقال الى تسليط الضوء على واقع تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الالكترونية في مادة الضرائب والى اي مدى تمكنت هذه الآلية من تحقيق فعالية الأداء الضريبي.

وقد افادتنا هذه الدراسة في تعرف على شروط الانخراط في بوابتي "مساهمتك وجبائتك".

يكن وجه التشابه في الدراسة التي قمنا بها مع دراستهم في تطرقنا الى طريقة التصريح والدفع الإلكترونيين "جبائتك ومساهمتك".

وتمثل وجه الاختلاف من خلال دراستنا في أننا تطرقنا الى دور رقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل عملية الرقابة الجبائية بينما في دراستها تطرقت الى الإدارة الضريبية الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي.

- دراسة "بوجريو عبد الرؤوف" "حراق مصباح" تحت عنوان التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المركز الجامعي ميلة-الجزائر 2022 حيث تدور إشكالية حول: ما هو دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين في تفعيل التحصيل الجبائي بالمديرية الولائية لولاية ميلة.

وقد هدف هذا المقال الى إبراز دور التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين في تفعيل وتحسين التحصيل الجبائي.

تشابهت دراستنا من حيث التطرق الى التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة والتعريف بالتصريحات الشهرية G50، بالإضافة الى التشابه في اختيار مديرية الضرائب لولاية ميلة من أجل للدراسة الميدانية.

ويكمن وجه الاختلاف بالتطرق الى دراسة حالة كل من التحقيق المحاسبي و المصوب والمعمق، أما هو فطرق الى دراسة حالة التحقيق المعمق فقط.

- دراسة "محمد قلي" "فهيمه بلول" تحت عنوان الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية جامعة لتامنغست-الجزائر 2018 حيث تدور الاشكالية البحث حول: الى اي مدى وقف المشرع الجزائري في تكريس الرقابة الجبائية بشكل يضمن الحفاظ على موارد الخزينة العمومية من جهة وعدم المساس بحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى؟.

وقد هدف هذا المقال الى فعالية الرقابة الجبائية في الحفاظ على الموارد الخزينة العمومية وأهميتها في التصدي لكل من يسعى لاستعمال مختلف الحيل والمناورات للتهرب عن دفع ما عليه من ديون لصالح خزينة الدولة والبحث عن مدى اقرار المشرع ل ضمانات وحقوق لصالح المكلف بالضريبة.

تشابهت دراستنا من خلال التطرق الى المفاهيم العامة للرقابة الجبائية، المفهوم الأسباب الأشكال، حقوق الإدارة الجبائية في اتخاذ الإجراءات الرقابية.

وكان الاختلاف من حيث تطرقنا الى مبادئ الرقابة الجبائية والإطار التنظيمي لها بينما في هذه الدراسة لم يتم التطرق لهما.

خطة الدراسة:

من أجل الاحاطة بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا على تقسيم موضوع البحث الى فصلين نظريين وفصل تطبيقي وتسبقهم مقدمة، وكان مضمونها يدور حول ما يلي:

✚ **من خلال الفصل الأول:** الرقمنة في ظل عصرة الادارة الجبائية الجزائرية لقد تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية حيث ركز الأول على عصرة الادارة الجبائية في ظل الإصلاح الجبائي، فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري للرقمنة وخصص المبحث الثالث الى رقمنة الإدارة الجبائية.

✚ **من خلال الفصل الثاني:** الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي إحتوى على ثلاث مباحث المبحث الأول تم عرض الجانب المفاهيمي حول التهرب الضريبي، اما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى الرقابة الجبائية والمبحث الأخير الى أشكال الرقابة الجبائية.

✚ **من خلال الفصل الثالث:** دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية ميلة، حيث تطرقنا الى ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول الى تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية ميلة، أما المبحث الثاني الخطوات التطبيقية للتسجيل في البوابات الرقمية، بينما في المبحث الأخير الى علاقة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية.

كما تم في النهاية اعداد خاتمة الدراسات التي تضمنت نتائج الفصول مع توضيح اختبار صحة الفرضيات متبوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة.

صعوبات الدراسة:

نظرا لحدائة الموضوع وارتباطه بمشروع جديد وضعته الحكومة الجزائرية مؤخرا يهدف الى التسهيلات التي تمنحها الرقمنة للرقابة الجبائية، والذي لا يزال قيد الانجاز، واجهتنا بعض الصعوبات تمثلت في:

✚ نقص المراجع في هذا المجال وخاصة الكتب؛

✚ عدم وجود أدلة للاجراءات المتبعة لرقمنة التحقيقات الجبائية (التحقيق المحاسبي، المصوب في المحاسبة، المعمق)؛

✚ صعوبات من حيث الاجراءات البيروقراطية لادارة الضرائب في عدم تقديم بعض الاحصائيات والمعطيات متحججة في ذلك بالسرية المهنية؛

✚ من بين الصعوبات التي واجهتنا ايضا عدم استخدام ادارة الضرائب لولاية ميلة للرقمنة بشكل كامل سواء من حيث الدفع عن بعد أو عمليات التحقيق المحاسبي.

الفصل الأول:

الرقمنة في ظل

عصرنة الإدارة الجبائية

الجزائرية

تمهيد:

تبدل الإدارة الجبائية في الوقت الحالي مجهودات كبيرة في عصرنة وتحديث ادارتها وهيكله مصالحها للتأقلم مع ما تشهده كل الإدارات العمومية الجزائرية في اطار الإصلاح الإداري والتوجه نحو العصرنة الرقمية للحكومة كأولية وطنية، بضرورة التحول من الأسلوب الإداري التقليدي إلى الأسلوب الإداري الحديث الآلي غير المادي، بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال وضع نظام معلوماتي جبائي عصري كأحد أولوياتها يكون التصريح والدفع من خلاله عن بعد (عبر الانترنت)، وهذا من أجل تقريب الإدارة الجبائية من محيطها وتحسين أدائها وتبسيط اجراءاتها من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية (الوعاء والرقابة والتحصيل والمنازعات).

وعلى هذا الأساس نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: عصرنة الادارة الجبائية في ظل الاصلاح الجبائي.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للرقمنة.
- المبحث الثالث: رقمنة الإدارة الجبائية.

المبحث الأول: عصرنة الإدارة الجبائية في ظل الإصلاح الجبائي

أدت التطورات التي شهدتها الجزائر ابتداء من مطلع التسعينات الى ضرورة تبني اصلاحات في معظم القطاعات الاقتصادية، وباعتبار الإدارة الجبائية طرف معني فقد باشرت في ورشة العصرنة على نطاق واسع تهدف الى اعادة هيكلة مصالحها والتشريعات المنظمة لها وتبسيط اجراءاتها وتحسين أدائها حيث تسعى من خلال هذا المشروع الى انشاء ادارة الكترونية تركز اساسا على رقمنة العمليات الجبائية بغية تحسين وتطوير طرق التسيير وكذا تسهيل التعاملات الجبائية مع المواطن ومنه تحسين العلاقة الضريبية بين الادارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

المطلب الأول: ماهية الإدارة الجبائية

الادارة الجبائية كأي سلطة إدارية حكومية، تقوم على أسس ادارية علمية للقيام بمجموعة المهام والوظائف الملقة على عاتق اي سلطة إدارية وهي التخطيط، التوجيه، التنظيم والرقابة.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الجبائية وهيكلها

تختص الادارة الضريبية بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها على أكمل وجه، حماية لحقوق كل من الخزينة العامة والمكلف وتعمل على تطوير هذه القوانين بما يتماشى مع تطور المجتمع وأهدافه.

أولاً. مفهوم الإدارة الجبائية:

الإدارة الضريبية هي "مزيج من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، وهي فرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة) تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية المتمثلة في التخطيط والتوجيه والرقابة، حيث تمثل الجهة المسؤولة عن تحديد الأوعية الضريبية المفروضة وتحصيل وجباية الضرائب، ويقع على عاتقها تطبيق القوانين من المشرع الضريبي، وكذلك تقديم التفسيرات لتسهيل تطبيقها عمليا، وتتأثر هذه الإدارة بظروف وبيئة المجتمع الذي تعمل فيه"¹.

¹فضيلة خير إصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر مركز الضرائب لروبية نموذجاً، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر)، المجلد: 05 العدد: 02، السنة 2022، ص 617 .

يمكن تعريف الإدارة الضريبية بأنها "الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الجبائي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسين المكلف بها، فالتشريع الضريبي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الضريبية ما لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة"¹.

ومنه نستنتج أن الإدارة الضريبية هي "الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق التشريع الضريبي الذي يتولى عملية فرض الضريبة على المكلفين وتحصيلها، وحماية حقوق الدولة والمكلفين على حد سواء، من خلال السلطة التي منحها لها القانون".

يتمثل الهدف الرئيسي للإدارة الضريبية في جمع الإيرادات الضريبية بكفاءة وفعالية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي على السلطات الضريبية أن تركز على تشجيع مستويات عالية من الامتثال الطوعي وتقليل تكاليف الالتزام الضريبي، فدافعوا الضرائب يلتزمون بالقوانين الضريبية عندما يلتزمون بتقديم إخطار بدء مزاولة النشاط، وحفظ وتقديم المعلومات الضريبية المطلوبة والتصريح بمعلومات كاملة ودقيقة ودفع المستحقات الضريبية في الوقت المحدد والفشل في الوفاء بهذه الالتزامات من شأنه أن يخلق مخاطر عدم الالتزام للإدارة الضريبية².

¹ عباد سهام الإدارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التفعيل، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المجلد 04، العدد 01، (2022)، ص 61.

² روابة محمد، البشير عبد الكريم، التوجهات الحديثة لإدارة المخاطر في الإدارة الضريبية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، 31(1) جامعة زيان عاشور الجلفة 2007، ص 193

ثانيا. الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

<https://www.mfdgi.gov.dz>، يوم 2024/03/02، على الساعة 15:58.

الفرع الثاني: وظائف ومهام الإدارة الجبائية

يكاد ينعد الاجماع في الفكر الضريبي على أن أي ادارة ضريبية يجب عليها القيام بمهام ووظائف رئيسية، ولا يمكن عداها ادارة ناجحة وفعالة إلا من خلال نجاحها في القيام بهذه الوظائف .

أولاً. وظائف الإدارة الجبائية

من بين وظائف الإدارة الضريبية نجد:

- **التخطيط:** يسمى أيضا التخطيط الضريبي ويعد أولى الوظائف التي تقع على عاتق الإدارة الضريبية وهو عملية اتخاذ القرارات قبل بدء العمل المطلوب، ويتم التخطيط الضريبي من خلال تحليل الأوضاع القائمة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية لتحديد الأهداف الواجب تحقيقها ورسم السياسات والخطط على ضوءها لتحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة.
- **التنظيم:** وهو عملية حصر للمهام الموكلة للإدارة الضريبية وتشكيل الهيكل التنظيمي مع اختيار أفراد الإدارة ومنحهم السلطات والصلاحيات التي تمكنهم من أداء عملهم على الوجه الأمثل.
- **التوجيه:** ويتضمن التوجيه إعداد النماذج المتعلقة بكافة عمليات الإدارة الضريبية وإصدار التعليمات المتعلقة بها، ثم إيصال كل هذه التوجيهات للمسؤولين وترغيبهم في العمل بها والإشراف على تطبيقها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الضريبية.
- **الرقابة:** تسمح الرقابة في مجال الإدارة الضريبية بتقييم انجازات الإدارة وتحديد العقوبات التي عرقلت تحقيق أهداف التخطيط الضريبي والعمل على تجنبها واكتشاف الأخطاء والانحرافات قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل.¹

ثانياً. مهام الادارة الجبائية:

تقوم الإدارة الجبائية بعدة مهام منها:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات؛
- الشفافية في تزويد المكلفين بالمعلومات الجبائية ونشر التقارير والإحصاءات التطبيقية؛
- تحصيل الديون الضريبية من المكلفين؛
- تقدير الغرامات الضريبية وغرامات التأخير؛
- إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها وتوظيفها وتكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية؛
- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي؛

¹ عباد سهام مرجع سابق، ص، ص 61، 62

- إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى التعاقد مع أطراف خارجية؛
- القيام بالمراقبة الضريبية.¹

المطلب الثاني: اصلاح النظام الضريبي

لقد تعلق مسار اصلاح الادارة الجبائية الذي شرع فيه منذ عشرينين في المقام الاول بالنظام الجبائي الذي تم تغييره جذريا من خلال توجيهه نحو الانظمة العصرية لفرض الضريبة المطبقة في العالم.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي وأهدافه

يتم تصميم الانظمة الضريبية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية الضريبية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلا ان معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الضريبي عاجزا عن تحقيق الأهداف، وهذا ما يستدعي تغييره ومراجعتة، وتدعى هذه المراجعة والتغيير بالإصلاح الضريبي.

أولا. مفهوم الإصلاح الضريبي:

يعرف الإصلاح الضريبي بأنه مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها حل المشكلات والعيوب ومعالجة أوجه القصور، وسد الثغرات الموجودة في النظم الضريبية، لتؤدي دورها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والنهوض بالسياسة المالية والاقتصادية للدول.²

ثانيا. أهداف الإصلاح الضريبي:

تتعدد أنماط الإصلاح الضريبي بتعدد أهداف المرجوة منه، وانطلاقا من سنة 1987 بدأ التفكير في إدخال عدة إصلاحات على النظام الضريبي لتمكينه من أداء وظائفه الموكلة إليه بشكل فعال، ومسايرة التطورات الحاصلة على المستويين الدولي والوطني، ومن أجل ذلك فقد سطرت بعض الأهداف من طرف الدولة بغية تحقيقها تتمثل فيما يلي:

1. تبسيط النظام الضريبي: وهذا سواء ما تعلق الأمر بهيكل النظام الضريبي حيث تم استبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة، وخير مثال على ذلك هو تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) بالرسم على القيمة المضافة (TVA) وكذا إلغاء عدة ضرائب غير ضرورية كالمساهمة الوحيدة الفلاحية (CUA).

¹ ابن عروس حمزة، بوعزة صبرين، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة-بومرداس، المجلد (10)، العدد (01)، سنة 2020، ص26.

² شلالى عبد القادر، عمارة منال، محمد هاني، اثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة آكلي محند أولحاج -البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالشراكة مع جمعية التسويق فرع البويرة، 18-19 افريل 2018، ص4.

2. تخفيف العبء الضريبي: يعتبر ثقل العبء الضريبي على المؤسسات والأشخاص الطبيعيين من أهم مساوئ النظام الضريبي السابق، لذلك فقد تم اتخاذ أول إجراءات تسمح بتخفيف العبء الضريبي لصالح المؤسسات ابتداءً من قانون المالية لسنة 1989، ومن بين ما تضمنه:

- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 55% إلى 50% مع إدخال معدل مخفض للأرباح المعاد استثمارها نسبته 30%؛
- عدم فرض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) فيما يخص عمليات التنازل ما بين الوحدات؛
- السماح بتطبيق الإهلاك المتناقص والمتصاعد إلى جانب الإهلاك الخطي.

3. محاربة ظاهري الغش والتهرب الضريبي: إن أصعب المشاكل التي واجهها ومازال يواجهها النظام الضريبي هي ظاهري الغش والتهرب الضريبي حيث تتسبب في إضعاف فعاليته وإنقاص الإيرادات الضريبية التي كان من المفروض تحصيلها، وللتخفيف من حدة هاتين الظاهرتين باشر المشرع الجزائري بإصلاحات ضريبية مست الجانب الإداري والتشريعي على حد سواء، ومن بين هذه الإصلاحات:

- إعادة تنظيم الهياكل الضريبية بحيث تم إدماج مفتشيات الضرائب المباشرة، ومفتشيات الضرائب غير المباشرة في مفتشيات متعددة للضرائب (Inspection Polyvalentes Des Impôts) مما سهل عملية مراقبة ومتابعة تسيير الملفات الجبائية؛
- نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة باعتباره أنجع وسيلة لمحاربة ظاهري الغش والتهرب الضريبي، وذلك عن طريق إعلامهم بأهداف الضريبة وحملهم على دفعها؛
- إحصاء كل المكلفين بالضريبة سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين وتزويدهم ببطاقات ضريبية تحمل أرقام تسجيلهم، مما يسهل معرفتهم وتتبع أنشطتهم الاقتصادية الحاملة لأرقام هذه البطاقات؛
- توسيع استعمال طريقة الحجز من المنبع عند دفع الضرائب، باعتبارها جد فعالة في محاربة ظاهري الغش والتهرب الضريبي.

4. توجيه النشاط الاقتصادي:

يهدف النظام الضريبي الجديد إلى دعم مسار الإصلاح الاقتصادي وتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو المشاريع الاستثمارية الخلاقة للثورة ومناصب الشغل الجديدة وهذا بمنحهم بعض التسهيلات والإعفاءات¹.

¹ حراش براهيم، عصنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الاصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010 أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011/2012؛ ص22

الفرع الثاني: أسباب ومراحل الإصلاح الضريبي

إن أي إصلاح ضريبي يتطلب دراية عميقة بأوضاع الدولة محل الإصلاح ولذلك يختلف الإصلاح الضريبي من دولة إلى دولة أخرى وذلك بإتباع عدة خطوات.

أولاً. أسباب الإصلاح الضريبي:

يحتل إصلاح الإدارة الضريبية مركزاً هاماً ضمن برنامج الإصلاح الضريبي المنفذ في العديد من الدول بهدف تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية، لتمكينها من تنفيذ القانون الضريبي بحكم أنها تمثل حلقة الوصل بينه وبين المكلف، وإنجاز المهام المنوطة بها، ويساهم إصلاح الإدارة الضريبية في نجاح الإصلاح الضريبي الذي بدوره يساهم في الإصلاح الاقتصادي للدولة، ويرجع ذلك للأسباب عدة نذكر منها:

- أن برامج الإصلاح الاقتصادي تعتمد على زيادة الإيرادات العامة الحقيقية وخاصة الضريبية منها وذلك لتمكين الدولة من تنفيذ برامجها، غير أن التحصيل الضريبي يتوقف على المستوى كفاءة الإدارة الضريبية التي ينعكس انخفاضها سلباً على حجم الحصيلة الضريبية مما يؤدي إلى زيادة العجز المالي في ميزانية الدولة وبالتالي انخفاض الإنفاق على هذه البرامج؛
- تتأثر المشروعات الاستثمارية بجودة الإدارة الضريبية كونها المسؤولة عن تنفيذ التشريعات والقوانين الضريبية، حيث أن وجود إدارة ضعيفة أو متعسفة سواء في تقدير الوعاء الضريبية أو تحصيلها يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار وعلى تنمية القطاع الخاص في الدولة؛
- إن زيادة حجم التهرب الضريبي يتفق طردياً مع زيادة عجز الإدارة الضريبية في تنفيذ القانون بفعالية وحزم، مما يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار وأداء الأنشطة بسبب الأفضلية التنافسية للمؤسسات العاملة في القطاع الغير الرسمي؛
- إن غياب عنصري الكفاءة والأمانة في عمل الإدارة يجعلها مناخاً خصباً لانتشار الفساد والرشوة مما ينعكس سلباً على الحكومة (تخفيض في حجم الضرائب المستحقة)، والمكلف الأمين (أعباء مالية ونفسية)؛
- مواكبة المتغيرات المعاصرة خاصة مع سيطرت العولمة، وانتشار التجارة الالكترونية والاتجاه نحو فرض الضرائب عليها، يتطلب إصلاح الإدارة الضريبية من خلال استخدام وسائل فنية وتشريعية متطورة؛
- التركيز على إصلاح التشريعات الضريبية بفرض ضرائب جديدة أو تعديلات أخرى قائمة وابتداع طرق ونظم مستحدثة في التحصيل ظل محور اهتمام الدول النامية لعقود مضت، بينما أهمل العنصر البشري

وما يتعلق بالإدارة من نظم وإجراءات ووسائل، أدى إلى إيجاد قوانين متطورة شكلا مع بقاء الإدارة الضريبية بممارساتها المختلفة.¹

ثانيا. مراحل الإصلاح الضريبي:

يتم تطبيق الإصلاح الضريبي في أي بلد من البلدان باحترام مجموعة من الخطوات والإجراءات الممكن تضمينها في مجموعة من المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: القيام بتشخيص ضريبي:

وهذا من خلال:

- تحليل الوضعية القائمة قبل الإصلاحات
- تحليل الإمكانيات والقدرات الضريبية وهذا ب:
- تقدير هامش الربح الحقيقية المنجزة بالنسبة لكل قطاع وهذا بالتميز بين مختلف الأعوان المكونة لكل قطاع؛
- تحديد الضغط الضريبي الحالي؛
- تقدير الملائمة بين الضغط الضريبي الحالي والضغط المرجو أخذا بعين الاعتبار الأهمية النسبية للهوامش، تنافسية القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الخام؛
- تقييم مدى قدرة الدولة على ضمان التحصيل الضريبي المستهدف.

المرحلة الثانية: اقتراح الإصلاح الضريبي:

ويكون ذلك:

- تحديد التدابير القابلة للتنفيذ، ولابد أن تكون هذه التدابير واضحة وقابلة للتنفيذ؛
- وضع قيد التنفيذ وحدة للسياسة الضريبية بحيث تكون الإصلاحات الضريبية متوافقة مع البرنامج أو المخطط التنموي للبلاد، وهذا لضمان انسجام الأهداف الاقتصادية والوطنية، ولهذا لابد من تكوين مجموعة (فريق) أشخاص مكلفين بإعداد سياسة ضريبية للبلاد؛
- مراجعة الإدارة الضريبية للوقوف على مكامن الخلل فيها؛
- إقحام الحكومة، إذ لضمان استمرارية عملية الإصلاح من الضروري أن تكون المقترحات المعدة من فرق العمل مقبولة من سلطات البلاد.

¹ وداد بوقلع، مصباح حراق، تعزيز الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال اصلاح وعصرنة الادارة الضريبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف المجلد 05، العدد: 03، سبتمبر 2022، ص، ص 149، 150.

المرحلة الثالثة: تطبيق الاصلاح الضريبي:

وهذا من خلال:

- إقرار واعتماد التدابير المقترحة؛
- نشر وعلان آثار الاصلاح؛
- تكوين الموارد البشرية المعنية بالتطبيق.¹

المطلب الثالث: السياق التاريخي لعصنة الإدارة الجبائية

قبل التطرق الى عصنة الادارة الجبائية استوجب علينا تسليط الضوء على السياق التاريخي وتطور الادارة الالكترونية كأساس لعصنة الادارة الجبائية.

الفرع الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

تعتبر الادارة الالكترونية منظومة متكاملة تهدف الى تحويل العمل الاداري العادي من ادارة يدوية الى ادارة باستخدام الحاسب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الاداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.

أولاً. مفهوم الإدارة الإلكترونية

قبل التطرق لمفهوم الادارة الالكترونية نتطرق الى تعريف الادارة التقليدية وهي تلك الادارة التي من خلالها يتم انجاز الأعمال فيها وباستخدام الورق، وهذا ما يستوجب وجود مكاتب كبيرة من اجل حفظ الوثائق والملفات فيها.

تعرف الإدارة الإلكترونية أنها: تحويل جميع أعمالها وخدماتها الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إدارية الكترونية تسهم في انجاز أعمالها بسرعة ودقة عالية وهذا ما يعرف بالإدارة التي تستخدم صفر أوراق Paperless Management.

وهي ايضا الادارة التي تستخدم شبكات الاتصال الحديثة، وكذا الانترنت من اجل انجاز اعمالها من تخطيط و تنظيم وقيادة ورقابة الكترونيا.²

حيث تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من المكاسب والأهداف ونذكر منها:

- إدارة الملفات بدلا من حفظها؛
- استعراض المحتويات بدلا من كتابتها؛

¹ عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى دار جريب للنشر والتوزيع عمان 2011 م-1432، ص، ص 253-254.
² فانة حسين، شني تالية الإدارة الالكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد: 02، (2021)، ص، ص 56-61.

- مراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها؛
- البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد؛
- التجهيز الناجح للاجتماعات.¹

ثانيا. خصائص الإدارة الإلكترونية:

- تتسم الادارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تميزها بذلك عن الادارة التقليدية والتي من بينها نذكر:
- استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال في أداء الأعمال الإلكترونية؛
 - تأكيد رفع الكفاءة في أداء الخدمات والفعالية في التعامل؛
 - القضاء على الهرمية والبيروقراطية في التنظيم وتبسيط إجراءات وتكاليف العمل؛
 - الاستجابة السريعة والفورية لمتطلبات طالبي الخدمة ومنظمات الأعمال من خلال التفاعل والاتصال المباشر فيما بينهم الكترونيا وانخفاض أوقات انجاز العمل؛
 - توفير المتابعة والمراقبة الإلكترونية لسير الأعمال واستبدال البريد الصادر والوارد بالبريد الإلكتروني الذي يوفر المزيد من الوقت والجهد والتكلفة؛
 - الادارة الإلكترونية هي وسيلة لرفع وتحسين أداء الحكومة.²

ثالثا. مبادئ الإدارة الإلكترونية :

- للإدارة الإلكترونية مبادئ عديدة تقوم عليها نذكر منها:
- تقديم خدمات ذات جودة: لأن التعامل مع المواطن على قدر كبير من الحساسية، فالوضع يتطلب خلق بيئة عمل ذات جودة وكفاءة عالية، بالتركيز على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول الملائمة وتوطين مواقع الضعف والقضاء عليها واستخلاص مواقع القوة والاستمرار عليها وتطويرها.
 - التركيز على النتائج: ويقوم على أساس تجسيد الأفكار على أرض الواقع لأن المواطن لا يهتم بفلسفة الأفكار بالقدر الذي يهتم فيه بالملاموس منها، وذلك من خلال تخفيف الأعباء الإدارية عنه وتوفير خدمة ادارية على مدار الساعة وانجاز العمل بكفاءة عالية.
 - خدمات سهلة ومتاحة للجميع: فتقنيات الادارة الإلكترونية متاحة للجميع في البيت والمكتب والمدرسة وبالتالي بإمكان كل مواطن التواصل لتلبية حاجاته من منطلق سهولة الاستعمال وربط الاتصال بين الجمهور والإدارة الحكومية.
 - التطور المستمر: وهو مبدأ اساسي في الادارة الإلكترونية بما انها تسعى دائما الى مواكبة العصر والتطور الذي لا ينفك يطلعنا على الجديد يوميا.

¹ علاء عبد الرازق، محمد حسن السالمي الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، 2008 عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص، ص 39-40.

² الشيكور أيوب، الادارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيبي البلدية، المجلد 08، العدد: 01، (2019)، ص 287.

- **خفض الجهد والتكاليف:** اذ أن تعدد المنافسين والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لخدمة الزبون وبأقل التكاليف وعلى أوسع نطاق تعتبر من المبادئ الأساسية التي تتبناها الادارة الالكترونية.¹

الفرع الثاني: عصنة الإدارة الضريبية

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات التي عرفتها و في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بعصنة هياكلها من اجل ذلك تم انشاء هياكل جديدة الهدف منها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

أولا. هياكل الإدارة الجبائية قبل العصنة

إن أغلب مصالح الضرائب ليست لها علاقة مباشرة بالمكلفين بالضريبة مثل مفتشيات الضرائب فهي التي تمسك ملفاتهم الجبائية وتتابع وتستلم تصريحاته

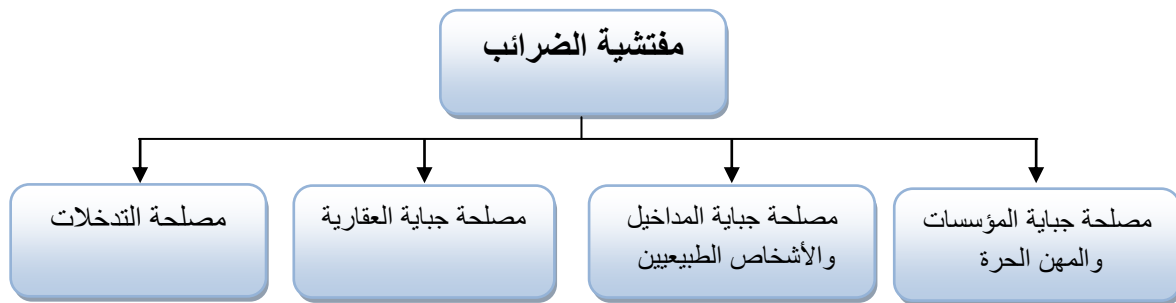
1. **مفتشيات الضرائب:** تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك ملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها، ومراقبة التصريحات واصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل.²

تنظم المفتشيات الضرائب في أربع (04) مصالح على الأكثر وتكلف على الخصوص بما يأتي:

- جباية المؤسسات والمهن الحرة؛
- جباية المداخل والأشخاص الطبيعيين؛
- الجباية العقارية؛
- التدخلات.³

¹ياسمينه بغيريش، الإدارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف الباحث الاجتماعي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، العدد 13-2017، ص 389.
²المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فيفري 1991 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 09 سنة 1991، ص17.
³المادة 13 المرسوم التنفيذي رقم 98-155 المؤرخ في 16 مايو 1998 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها الجريدة الرسمية العدد 31 سنة 1998، ص 18.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المرسوم التنفيذي رقم 98-155 المؤرخ في 16 مايو 1998

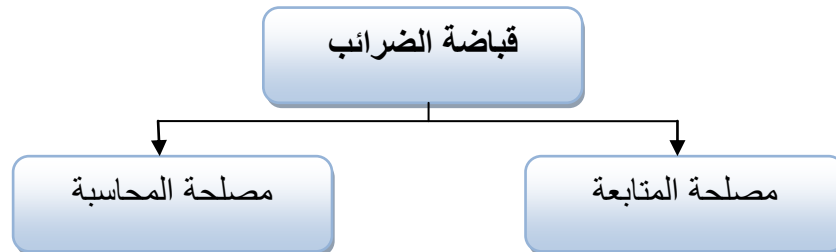
2. **قباضات الضرائب:** تتكفل قباضات الضرائب، على الخصوص بجداول الضرائب وسندات الايرادات وتقوم بتحصيل الضريبة، كما تسير الطابع ويمكنها ان تتولى زيادة على ذلك، التسيير المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما. وتصنف القباضات الى أربعة اصناف ويحدد الوزير المكلف بالمالية بقرار كفيات هذا التصنيف وباستثناء قباضة الطابع التي لا تشمل مصلحة المحاسبة فان القباضات الاخرى تنظم في مصلحتين هما:

- مصلحة المحاسبة ؛
 - مصلحة المتابعات.
- يعتبر الوكيل المفوض مسؤولا كذلك عن مصلحة المحاسبة.¹

¹المادة 11 المرسوم التنفيذي الرقم 98 – 155 المؤرخ في 16 مايو 1998 الجريدة الرسمية العدد 31 سنة 1998، ص18.

تضم قباضة الضرائب مصلحتين كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لقباضة الضرائب



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المرسوم التنفيذي رقم 98-155 المؤرخ في 16مايو 1998

ثانيا. عصنة هياكل الادارة الجبائية:

تسعى الادارة الجبائية من خلال برنامج العصنة الى تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة وتحسين علاقاتها معهم.

1. مفهوم عصنة الادارة الجبائية :

يقصد بعصنة الإدارة الضريبية: "تطوير الوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة الضريبية لتحقيق الأهداف المنتظرة منها، ويتضمن ذلك إصلاح تنظيم الإدارة الضريبية، تنسيق وتبسيط الإجراءات والممارسات الضريبية والأنظمة المعلوماتية لإدارة الضرائب، وكل هذا من أجل بلوغ نظام إدارة ضرائب فعال وعقلاني يقدم خدمة ذات نوعية للمكلفين بالضريبة وباقي الأطراف، وكذا ضمان تحصيل الضرائب المقررة قانونا لتمويل الخدمة العمومية، كما يجب أن يشمل التطوير الجانب البشري للإدارة الضريبية من خلال تغيير معاملة المكلفين بالضريبة من خلال تغيير معاملة المكلفين بالضريبة ويعتبر الموظفون جزء مهم من عملية العصنة".¹

2. هياكل الجديدة للإدارة الجبائية

سعت الإدارة الجبائية في الجزائر باعتبارها طرف هام وفعال في الاقتصاد الوطني إلى تحسين خدماتها العمومية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات تحصيل ممكنة وفي هذا الصدد قامت بوضع إستراتيجية

¹فارس بن بدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، عصنة الإدارة الضريبية و أثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2020\2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، المجلد: 08، العدد: 01، (2022)، ص120.

جادة لعصنة هياكلها، قصد تحقيق هذه الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في:

1.2. مديرية كبريات المؤسسات DGE:

انطلقت في مزاولة مهامها فعليا ابتداء من جانفي 2006 وهي مكلفة بمهام الوعاء، التحصيل الرقابة والمنازعات لمختلف الضرائب والرسوم المستحقة على المكلفين بالضريبة الداخلين في نطاق اختصاصها والمتمثلين في:

- الشركات العاملة في قطاع المحروقات الخاضعة للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 اوت 1986 المعدل والمتمم؛
- الشركات المقيمة بالجزائر العضوة في مجتمعات أجنبية وكذا تلك التي لا تتوفر على اقامة مهنية دائمة بالجزائر، كما هي مذكورة في المادة 1-156 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- شركات رؤوس الاموال وشركات الاشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الاموال كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي يفوق او يساوي رقم أعمالها السنوي 100 مليون دينار جزائري؛
- مجتمعات الشركات القانونية أو الفعلية عندما يفوق أو يساوي رقم الأعمال السنوي لإحدى الشركات العضوة 100 مليون دينار جزائري؛
- وفي سياق مواصلة اصلاح القطاع الجبائي وتعزيز عمليات التحصيل، قررت المديرية العامة للضرائب مراجعة النصوص التنظيمية المنظمة لمديرية كبريات الشركات، حيث اعتمدت في بداية سنة 2017، سقفا جديدا لرأسمال المؤسسات الكبرى الخاضعة لمديرية كبريات الشركات حيث تم رفع رأسمالها السنوي إلى ملياري (02 مليار) ديناراً يفوق وذلك نصت عليه المادة 02 من القرار المؤرخ في 05 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 24 ديسمبر 2017 والذي يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تتدرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، وجاء هذا القرار محاولة لتفعيل عمليات تحصيل ضرائب كبرى الشركات، التي تساهم بتحصيلها الجبائي بجزء هام في ميزانية الدولة السنوية.¹
- ومن بين المهام الموكلة لها هي:
- مسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها؛
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة؛
- إعداد وانجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها؛

¹ فارس بن يدير، مصطفى إيدير، محمد زرقون، المرجع السابق، ص 121.

- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.¹

2.2 مراكز الضرائب CDI:

تعد هذه المراكز ضمن مسار عصنة الإدارة الجبائية، والهدف منها هو تنظيم أفضل للمصالح الخارجية، وكذا تحسين التمييز ومراقبة المكلفين ذوي الأهمية المتوسطة، فالمركز يشكل الممثل والمتحدث الجبائي الوحيد لهم، ويتكفل تحت رعاية رئيس المركز خاصة بإعمال الترقيم (l'immatriculation) متابعة التزامات التصريحات والدفع وحساب الحصائل المراقبة والتحصيل وتتكفل هذه المراكز بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شركات وأشخاص طبيعية) الخاضعين للنظام الحقيقي الذين لا يتبعون مديرية كبريات المؤسسات (ماعدات تلك التابعة لمديريات المؤسسات الكبرى) DGE وكذلك أصحاب المهن الحرة، حيث ينظم مركز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية (المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة والمصلحة الرئيسية للمنازعات) وقباضة ومصلحتين (مصلحة الاستقبال والإعلام، مصلحة الإعلام الآلي).²

3.2 المراكز الجوارية للضرائب CPI:

يمثل إطلاق المركز الجوارى للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

ويعتبر المركز الجهوي للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة.

هذا ويهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصنة الإجراءات.³

ومما سبق نرى ان عملية عصنة ادارة الضرائب في الجزائر تهدف الى تغيير تنظيم هياكلها الإدارية وكيفية تسييرها، وهذا بانتهاج أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع الوظائف الجبائية في مصلحة

¹ سعدي حنان، بليقرة عبلة، برامج عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد (02)، العدد (04)، 2019 ISSN2602-7860 : ص، ص 60-61.

² قويدر محمد الطيب، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-الجزائر، المجلد 06 العدد 01، جوان 2021، ص 547.

³ سعدي حنان، بليقرة عبلة مرجع سابق، ص 62.

واحدة، وبالدرجة الثانية على تصنيف الخاضعين حسب درجة اهميتهم، فهذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة وهذا ما يحقق مزايا بالنسبة للمكلفين حيث لن يصبحوا متعاملين إلا مع محاور جبائي وحيد، ولن يصبح ملزم عليهم التنقل من مصلحة الى اخرى وهذا ما يسهل مساعيهم الإدارية، وكذا استخدام الوسائل والطرق الحديثة الملائمة في التسيير عن طريق تسهيل الاجراءات الجبائية للمكلفين بهدف الرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم، والزيادة في إيرادات الخزينة العمومية.¹

¹فارس بن بدير ، مصطفى ابيدير ، محمد زرقون مرجع سابق ص 122.

المبحث الثاني: الإطار النظري للرقمنة

يعد موضوع الرقمنة في الوقت الحالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة في جميع المجالات حيث لم يصبح مجرد الإنتقال من نظام تقليدي إلى نظام عصري حديث قائم على التكنولوجيا المتطورة وتوفير أجهزة وبرامج مختلفة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة

تمثل الرقمنة مرحلة حاسمة في الانتقال نحو ادارة رقمية تقدم خدمات الكترونية، والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع الادارة أو مؤسسات الخدمة العامة الى التواصل عبر شبكات الالكترونية وتتطلب من استخدام لمختلف المعدات والأجهزة وبرامج تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

الفرع الأول: نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها في كل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ الخمسينات حسب هرتز من خلال النتائج المحققة لإخفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعارة من المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفادها توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع فيجويلية 1994 بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات و المعرفة في المكتبات ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود. وجاء بعد العديد من الاجتماعات بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل في المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الرقمنة هي عبارة عن تحول جاء نتيجة تحديات عرفتتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتيجياتها لتنمية أدائها، هذا التطور في مجال المعلومات والاتصال يعود إلى توظيف البرمجيات والانترنيت ليصل إلى المفردات والمصطلحات.¹

¹بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات والتحديات تطبيق "خدمتي" في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحكومة الإلكترونية و التنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2023، ص، ص 70-71.

الفرع الثاني : مفهوم الرقمنة

هناك عدة تعاريف للرقمنة أهمها ما يلي:

يشير " شارلوت بيرسي charlotte burs " إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات و المعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

ويقدم "دوج هودجز Dog Hodges" مفهوم آخر تم تبنيه من قبل المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسط تخزين فيزيائي تقليدي مثلاً(مقالات الدوريات، الكتب والمخطوطات و الخرائط...) إلى شكل رقمي.¹

وبمعنى آخر هي تقنية حديثة لمعالجة المعلومات حيث يتم تحويل البيانات إلى إشارات رقمية عن طريق استقطابها من طرف جهاز محول الذي يحصل على ترجمتها إلى بيانات رقمية عن طريق النظام الثنائي وبصورة دقيقة.²

مما سبق يمكن استخلاص أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات والمعلومات من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني ويتم تسجيل تلك المعلومات إما عن طريق المسح الضوئي أو إنشاؤها إلكترونياً عن طريق لوحة المفاتيح ويتم تسجيل تلك المعلومات على وسائط إلكترونية والتي من أهمها الأقراص المضغوطة.

وتتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

- غير ورقية (صفر ورقة): ساهمت في دوام سير العمل الحسن والعادي خاصة في أزمات استثنائية كجائحة كورونا وأزمة طبيعية كالقوة القاهرة؛
- أنها إدارة دون مكان؛
- أنها إدارة دون زمان: لا تتقيد بمدة العمل القانونية ولا أيام العمل بل تعمل في أي وقت وتستجيب بسرعة لطلبات المواطنين وعموما الأشخاص وتوجيهات السلطات العمومية؛
- دقة المعلومة؛
- تتنافى مع الفساد والغش؛
- تظهر حقيقة العمل أو حقيقة الشخص؛
- الصدق والمصادقية؛

¹بضياف زهير، المرجع السابق، ص 71.

²الشيكر أيوب، ديدوش نور الهدى، مسراتي خوله، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الإدارة العمومية دراسة عينة من المواطنين المستفيدين من خدمات المصلحة البيوميتريكية لبلدية أحمر العين، JEGE، journal of economic growth and entrepreneurship، جامعة أدرار-الجزائر، 2022 vol.5، ص97.

- التدخل السريع والفعال؛
- المرونة في التعامل؛
- تركز القدرة على سرية المعلومات والخصوصية.¹

المطلب الثاني: متطلبات وأهداف الرقمنة

للرقمنة العديد من الأهداف والمتطلبات التي تؤدي الى تحسين أداء وجودة الخدمات للجمهور والعلماء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات

الفرع الأول: متطلبات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة الرقمية وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لاننسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إنجازها فيما يلي:

- المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة الملائمة للعمل.

- المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجرائها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

- المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية :

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت؛
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية ، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توفير الأطر البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية.¹

¹ بلكعبيات مراد، الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورها في تطوير الاستثمار، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، المجلد 18، العدد 01 (2023)، ص 37.

الفرع الثاني: أهداف الرقمنة

تتمثل اهداف الاعتماد على تقنية الرقمنة فيما يلي:

- **الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
- **التخزين:** أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي DVD إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.
- **الاقتسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الانترنت سمحت الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.
- **سرعة الاسترجاع والاستخدام:** تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث انه عندما تحول المواد المكتبية والوثائق إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثواني بدلا من عدة دقائق.

إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري؛
- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزة أو إتاحتها على الشبكة، ولا يقصد بالربح هنا التجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات.²

¹قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر، المجلد 06، العدد 02، (2023)، ص238.

²مهري سهيلة، المذكرة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع و تطلعات المستقبل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم المكتبات، تخصص إعلام علمي وتقني، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005_2006، صص82،83.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الرقمنة

تقسم الرقمنة على النحو التالي:

الفرع الأول: مزايا الرقمنة

تساهم الرقمنة بشكل ايجابي في تعزيز الاقتصاد والمجتمع من خلال تحسين جودة الحياة وتعزيز الوصول الى المعرفة والخدمات العامة

- تسمح الرقمنة بالتجاوب السريع والفعال مع المتعاملين سواء كانوا مستهلكين أو موظفين أو طلبة متربصين تلاميذ أو عمل حر أو المواطنين عموما وحتى مع الإدارة الوصية والمؤسسات الأخرى؛
- تحارب مظاهر الفساد والرداءة والتعسف والمحسوبية؛
- تشجع الكفاءة والابتكار والاجتهاد والجدارة ؛
- مكافئة جور الإدارة والبيروقراطية؛
- توفر الجهد والوقت؛
- تقلص من الأعباء المالية من مستحقات مالية للموظفين وهياكل ومعدات؛
- تخزين مصادر المعلومات وأرشفتها.¹

الفرع الثاني: عيوب الرقمنة

بالرغم من الاثار الايجابية للرقمنة إلا أنها لا تخلو من السلبيات التي نذكرها من بينها:

- **خلق البطالة:** ان تطبيق الرقمنة قد يؤدي الى زيادة نسبة البطالة نتيجة استغناء عن خدمات العاملين بسبب التوسع في استخدام التقنية أو على الاقل عدم الحاجة الى تعيين عاملين جدد في ظل السهولة والسرعة والبساطة في انجاز الأعمال التي توفرها عملية الرقمنة.
- **فقدان الخصوصية:** يمكن التعامل الرقمي الناس من الاطلاع على خصوصيات الآخرين مثلا التعرف على مقدار استهلاك الكهرباء أو الغاز من خلال ادخال رقم الهاتف أو رقم المستخدم لأي فاتورة كهرباء.
- **شروع ظاهرة التجسس الالكتروني**
- **زيادة التبعية للخارج:** باعتبار ان هناك العديد من التقنيات الحديثة تأتي من هناك.²

¹ بلكعبيات مراد، مرجع سابق ص، ص37،38.

² بريزة بوزعيب، الرقمنة ودورها في عصنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسولوجية والتنمية الادارية، المجلد 05، العدد: 02، 2022، ص74.

المبحث الثالث: رقمنة الإدارة الجبائية

إن رقمنة الادارة الضريبية هي خطوة أساسية للارتقاء بمستوى الخدمات الجبائية المقدمة من طرفها تهدف الى تحقيق حاجيات مختلف الجهات ذات العلاقة بالادارة الضريبية، بحيث تقدم للمكلفين بالضريبة خدمات تقي احتياجاتهم بأقل تكلفة، وقت وجهد مبذول في أداء التزاماته الجبائية، كما توفر لأعوان الادارة الضريبية تقنيات تمكنهم من أداء وظائفهم بشكل أسهل وأقل جهد من تلك التي كانت في الادارة التقليدية.

المطلب الأول: رقم التعريف الجبائي ونظام التسيير المالي

سنتطرق في هذا المطلب للتعرف على رقم التعريف الجبائي الذي يعد اثباتا للهوية الضريبية للمكلف وكذلك يعتبر مطلبا ضروريا لتشغيل نظام التسيير المالي على مستوى المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب.

الفرع الأول: رقم التعريف الجبائي

رقم التعريف الجبائي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2006 ويجب اظهاره في كل المعاملات التجارية أو المتعلقة بالذمة المالية لتبرير الوجود الجبائي.¹

رقم التعريف الجبائي NIF تحدده المديرية العامة للضرائب للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين بالجزائر يتم تعريفهم على اساس مستخرج شهادة الميلاد المسلمة منذ اقل من ستة اشهر من طرف بلدية الميلاد، اما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين اكتسبوا او استعادوا الجنسية الجزائرية على اساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد المسلم منذ اقل من ستة أشهر، وعند استحالة الحصول على مستخرج من شهادة الميلاد، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر او بطاقة التعريف او بطاقة مقيم اجنبي. وفيما يخص الاشخاص المعنويين الذين يوجد مقرهم بالجزائر يتم تعريفهم على اساس النسخة الاصلية او الصورة او النسخة المصادق على مطابقتها لأصل عقد التأسيس الخاضع لإجراءات التسجيل وكذا رقم التسجيل اذا كانت مقيدة في السجل المركزي التجاري، وبالنسبة للأشخاص المعنويين الذين لا يوجد مقرهم بالجزائر، فيتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها.

يشمل رقم التعريف الجبائي خمسة عشر رقما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وعشرون رقما عندما يتعلق الامر بتسجيل اما شخص معنوي أو كيان إداري، إذ يختلف رقم التعريف الجبائي وفقا لفئة دافعي الضرائب، ويمنح رقم التعريف الجبائي من قبل ادارات السلطة الضريبية ويكون مدون على بطاقات ممغنطة او على

¹مرسلي محمد، التجديد في عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية التشخيص والأفاق المستقبلية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الجزائر 1، المجلد 06، العدد: 01، (2023)، ص344.

شهادات التسجيل. إن منح رقم التعريف الضريبي وطباعة البطاقات المغناطية في المرحلة الاولى كان خلال عام 2007 وكان يمنح للشركات الكبرى، وفي إطار تعزيز التجارة الخارجية كان اجباريا القيام بالتوطين البنكي والتخليص الجمركي على اساس رقم التعريف الجبائي، وبالتالي تم منح رقم التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطين، بعد ذلك أصبح الحصول على رقم التعريف الجبائي اجباريا بالنسبة للمتعاملين ومقدمي العروض في مجال الصفقات العمومية وكذا ضمن تشجيع الاستثمار بكل أشكاله (CNAS, ANDI, ANGEM, ANSEJ) وبالتالي منح رقم التعريف الجبائي وطبع البطاقة المغنطة وشهادات التسجيل لكل من هو معني بدفع الضريبة حيث تم تسهيل الحصول على رقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة من خلال ارسال طلب الحصول على الترقيم عبر البريد الالكتروني للإدارة الضريبية ¹<http://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

يمكن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) عبر هذا الموقع:

- تقديم طلب الترقيم الجبائي عن بعد؛
- طبع وصل الاستلام؛
- متابعة معالجة طلبه عن بعد؛
- وطبع شهادة الترقيم الجبائي؛

من جهة أخرى قامت المديرية العامة للضرائب باستحداث تطبيق لا مركزي، يسمح بالحصول على رقم التعريف الجبائي في وقت وجيز، وذلك على مستوى المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب، والمراكز الجوية للضرائب، وبغرض تسهيل وتبسيط عملية الترقيم الجبائي لفائدة المتعاملين المنظمين في شكل جمعيات، على غرار الفلاحين والمهنة الحرة والحرفيين وغيرهم، يمكن لهم تقديم طلب جماعي للحصول على رقم الجبائي لدى المصالح المذكورة أعلاه.

كما تذكر ايضا المديرية العامة للضرائب، انه يمكن لكل متعامل اقتصادي التحقق من مصداقية رقم التعريف عبر البوابة المخصصة للمصادقة على الرقم التعريف الجبائي: <https://nif.mfdgi.gov.dz>

ومن اجل ضمان أمن كافة المتعاملين، في حالة اكتشاف ان رقم التعريف الجبائي غير مصادق عليه يستوجب اعلام الادارة الجبائية بذلك، عبر العنوان الالكتروني: dgief-requetes@mf.gov.dz ²

¹ كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي- الجزائر، المجلد 19، العدد 31، السنة 2023، ص، 335، 336.

² <http://mfdgi.gov.dz> 12:23 الساعة 2024/04/03 يوم

الفرع الثاني: نظام التسيير المالي

في بداية عصرنة الإدارة الجبائية تم إنشاء نظام معلوماتي خاص بالقباضات يدعى نظام الشامل للتحصيل يدعى sirec يهتم بجميع عمليات التحصيل، وبعد إقرار الإدارة الجبائية انتهاج سياسة الصلاحيات المتتالية قامت المديرية العامة للضرائب بالاستعانة بنظام معلوماتي جديد في إطار برنامج MARA (عصرنة و مرافقة الإصلاحات الإدارية) Modernisation et Assistance aux Reformes Administratives الذي يجمع وظائف القبضات والمفتشيات، هذا النظام يعرف بنظام التسيير الجبائي SGF.

أولا. مفهوم نظام التسيير المالي

هو برنامج وضع حيز التشغيل في مراكز الضرائب CDI وكذا المراكز الجوارية للضرائب CPI يسمح هذا النظام بالتسيير الرقمي لكل من عمليات الاستقبال، تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة و التحصيل، إضافة الى ذلك بعض الوظائف المحاسبية ومداخل شبيهة جبائية.

ثانيا. مصالح نظام التسيير المالي

1. مصلحة الإستقبال:

تتضمن إدارة الاستقبال أربعة عناصر هي:

- إدارة طلبات المعلومات المقدمة من المكلفين على مستوى مكاتب الاستقبال؛
- إدارة البريد المرسل الى مركز الضرائب المرسل الى المكلفين؛
- إدارة المواعيد التي يطلبها المكلفون مع المسؤولين في مراكز الضرائب CDI و المراكز الجوارية للضرائب CPI؛
- إدخال الجداول التي ينفذها أعوان مصالح مراكز الضرائب CDI والمراكز الجوارية للضرائب CPI لضمان التنظيم عند تحديد المواعيد.

2. مصلحة تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة:

تتمثل في:

- استمارة معلومات المكلفين بالضريبة: تتيح هذه الوظيفة الإطلاع على معطيات كل المكلفين بالضريبة سواء كانوا اشخاص طبيعيين أو معنويين؛
- التغيرات في ملف المكلف بالضريبة : تعرض هذه الوظيفة جميع التغيرات التي تسمح بتحديث استمارة المكلف بالضريبة من قبل العون المخول لهذه المهمة؛
- حفظ ملف دافعي الضرائب: يسمح نظام التسيير الجبائي بالتصنيف المادي لملفات المكلفين بالضريبة حيث لكل ملف رقم وحيد في الترتيب؛

- كما تتضمن هذه الوظيفة إدارة موقع التخزين، وتعيين رقم ترتيب كل ملف وتتبع الحركات في ملف المكلف بالضريبة.

3. مصلحة التحصيل:

تتمثل في:

- فتح الصندوق: تتيح هذه الوظيفة فتح وضعية جديدة لصندوق المستخدم المصرح له بهذا التطبيق.
- ادارة حركات الصندوق: تتيح هذه الوظيفة تحويل مبالغ الصندوق الى الخزنة، بالإضافة الى عملية الاستدانة منها، ارجاع الدين، الغاء التحصيل.
- تحصيل التصريحات: هذه الوظيفة تقوم بعمليات التحصيل من خلال تطبيق الوضعية الخاصة بالصندوق المفتوح.
- المصاريف: تسمح هذه الوضعية باجراء جميع المصاريف على مستوى الصندوق (كتفريغ الخزنة).
- غلق الصندوق: تتيح هذه الوضعية بغلق وضعية تطبيق الصندوق بواسطة المستخدم المصرح له.¹

المطلب الثاني: تقديم عام لبوابة الدفع الالكتروني "مساهمتك"

تعمل الادارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج عصنة القطاع الذي يتم من خلاله التخطيط لاصلاح شامل لهيكل وطريقة عمل المصالح وفي هذا الاطار يعد مشروع رقمنة المديرية العامة للضرائب احد المحاور الرئيسية لهذه الورشة الضخمة والتي لا تزال قيد الانشاء ويهدف المشروع بشكل أساسي الى تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

الفرع الأول: مفهوم بوابة "مساهمتك":

تجربة جديدة في الاجراءات عن بعد الغرض منها تسهيل الاجراءات الادارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت وذلك تحت شعار "قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل الى مصالحنا".

يتم ادراج بوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب حيز الخدمة لقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب².

¹-Guide de l'utilisateur ,Système de Gestion de la Fiscalité(SGF),Ministère des finances ,Direction générale des impôts, Direction de l'informatique, et de l'organisation,Version : 2.0/2021 p : 5-6-25-32-44

²21:15 على الساعة 2024/04/05 <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar>

لكي يتم اخذ التصريح الإلكتروني بعين الاعتبار يجب أن يصحب التصريح اصدار لأمر الدفع مرتبط بالعملية على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.¹

يهدف نظام "مساهمتك" إلى:

- تحسين جودة الخدمة من خلال تبسيط الاجراءات وتجريدها من الطابع المادي بشكل خاص لصالح المتعاملين الاقتصاديين؛
 - توسيع الوعاء الجبائي والمساعدة على تحسين العلاقات بين الادارة والمكلفين بالضريبة بشكل عام؛
 - تبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.²
- تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الاجراءات اليدوية التالية:
- **التصريح الجبائي الشهري G50:** الوثيقة الخاصة بالضرائب والرسوم وهي وثيقة يلتزم بها كل تاجر لديه سجل تجاري، تختلف آجال استحقاقها من فئة الى اخرى فالذين يمارسون مهنة حرة يكون موعد استحقاقها كل 3 أشهر، والذين يتبعون النظام الحقيقي يكون موعد استحقاقها كل شهر، يتم ايداعها عند مصلحة تحصيل الضرائب حسب نطاق الاختصاص.³
 - **التصريح التقديري بالضريبة الجزافية الوحيدة سلسلة ج رقم 12:** يتعين على المكلف بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتاب التصريح التقديري "سلسلة ج رقم 12" لرقم اعمالهم او لإراداتهم المهنية، لدى مفتشية الضرائب او مركز الجواري للضرائب CPI التابع له مكان ممارسة النشاط قبل الثلاثين (30) من شهر جوان من كل سنة كحد اقصى.
 - **التصريح النهائي ج رقم 12 مكرر:** يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، اكتاب التصريح النهائي في أجل أقصاه 20 جانفي من السنة الموالية (ن+1) لسنة بداية النشاط، يتضمن رقم الأعمال المحقق فعلياً. في حالة ما اذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الاعمال المصرح به بعنوان التصريح التقديري، فان المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتاب التصريح النهائي.⁴
 - **طلب التوطين البنكي:** بعد رقمنة التصريحات الجبائية أرفقت الادارة الضريبية بوابة جبايتك بالتوطين الجبائي بحيث يحق للمكلفين بالضريبة بالمنخرطين في هذه البوابة الحصول على طلب التوطين عبر البوابة نفسها لكي يتمكن المكلف من دفع ضرائبه الكترونياً.⁵

¹ سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة رقمنة الادارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة -دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، المجلد 16 العدد: ديسمبر 2023، ص 364.

² كميلية بوكرة، مرجع سابق، ص 337.

³ لونيصة محمد أمين، زديرة شرف الدين، عزوز ميلود، التسجيل المحاسبي للتصريحات الضريبية الشهرية-دراسة تطبيقية G50، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد الثالث، جوان 2018، ص 165.

⁴ <http://mfdgi.gov.dz> 21:15 على الساعة 2024/04/05

⁵ سعيدة سليمان، ملاك قارة، مرجع سابق ص 365.

الفرع الثاني: شروط الانخراط في بوابة مساهمتك

بالعودة إلى الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وبالتحديد بوابة moussahamatic_aide@mf.gov.dz نجدها تتضمن مختلف شروط الاستفادة من الخدمة والالتزامات القانونية الواقعة على كل طرف سواء المكلف بالضريبة او المديرية العامة للضرائب

فمن اجل الانخراط في الخدمة ينبغي على المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يسعى امام مصلحة الضرائب المختصة من اجل تقديم طلب الانخراط حسب النموذج المحدد ويتم فتح حساب خاص له في المنصة يتمكن من خلاله الولوج للمنصة والقيام بمختلف العمليات الضريبية لاسيما التصريح الجبائي أو الدفع الإلكتروني باستعمال بطاقة التأمين أو البطاقة الذهبية.¹

المطلب الثالث: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي جبايتك

يعتبر تطبيق نظام جبايتك المبرمج في الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب أحدث نظام تم اعتماده من طرف المديرية والذي يسعا إلى حث المكلفين بالضريبة على استعمال هذا النظام في مجال التصريح الجبائي للمكلف، والذي يعاني من عدة معوقات في ظل الإدارة التقليدية لاسيما الطوابير التي تنتج من كثرة عدد المعنيين بالتصريحات.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات "جبايتك"

تعد بوابة "جبايتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر شبكة الإنترنت.

يعتبر مصطلح "جباية" "تيك" لفظ يدل على كلمة "جباية" في اللغة العربية ويشير مختصر "تيك" إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال.²

أما بالنسبة لنظام المعلومات المسمى "جبايتك" Jibayatic فهو نظام معلومات إلكتروني بحيث نشأ في ظل التطورات المستمرة و المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة أصبح لزاما على الإدارة الجبائية تبني إستراتيجية جديدة ترمي لزيادة كسب رضا المكلفين من خلال نظام معلومات متطور يعمل على تقديم خدمات جبائية متميزة ومتقنة، لإنشاء تفاعل رقمي بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية لتكون إدارة مبدعة ومبتكرة تستجيب للتطورات التكنولوجية.

¹فهيمة بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجا)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد 17 العدد 02، سنة 2022، ص405.

²https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/index.html.14:26 الساعة 29 03\2024، يوم

وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء نظام معلومات جبائي (إلكتروني) أطلقت عليه اسم "جبايتك-Jibayatic" يركز على لامادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومة الجبائية، وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيا الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائي¹.

تقدم بوابة "جبايتك" عروض وخدمات تعبر الإنترنت للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ولمراكز الضرائب ولمراكز الضرائب الجوارية، ويخضع اللجوء الى هذه الصيغة من التصريح بالضرائب إلى الانخراط الطوعي المسبق².

الفرع الثاني: شروط الولوج لنظام المعلومات "جبايتك"

لإعمال هذا النظام يجب على كل مكلف بالضريبة أن يقوم بتقديم طلب لفتح حساب خاص به عن طريق الاتصال بالمديرية المعنية للتسجيل و إجراء عملية التصريح الجبائي بالطريقة الإلكترونية، مع ضرورة إرفاق الطلب بكشف الحساب البنكي، وبعد هذه العملية يتحصل الملف على حساب خاص به ومن خلاله يمكنه الولوج إلى المنصة لإجراء عملية التصريح، ويتم تجديد التسجيل آليا كل سنة، إلا في حالة رغبة المكلف إلغاء الانخراط أين يجب عليه تقديم طلب لذلك³.

الفرع الثالث: مزايا نظام المعلومات "جبايتك"

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة وفيما يخص المكلفين بالضريبة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا. فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي والكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة و توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛

¹ خير الدين شرواطي، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البلدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2 علي لونيبي، المجلد 17، العدد: 01، السنة 2022 ص397.

² <https://mfdgi.gov.dz/portailpublic>. 14:40، الساعة 29 03\2024، اليوم

³ فاهيم بلول مرجع سابق، ص، 404.

- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

ثانيا. فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء عمليات من المقرر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
 - الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ما خلال كامل أيام الأسبوع؛
 - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
 - الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها؛
 - الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه؛
 - طلب الشهادات الجبائية؛
 - تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط وغيرها).¹
- من خلال ما تطرقنا اليه تبين لنا وجود فرق بين البوابتان الالكترونيتان حيث أن:
- بوابة مساهمتك هي عبارة عن نظام دفع عن بعد يختص في مجال دفع التصريحات الشهرية، التصريحات السنوية، رسم التوطين البنكي
- أما نظام جبايتك فهو يهتم بكل التصريحات الضريبية عن بعد أو بالتقرب من مراكز الضرائب CDI وهو نظام شامل يهتم بكل وظائف قطاع الضرائب (الوعاء، التحصيل، المنازعات، الرقابة الجبائية والعمليات الجبائية)، كما يشمل أيضا جميع مصالح مديرية الضرائب.

¹قوادري محمد، مرجع سابق، ص242.

خلاصة الفصل الأول:

يهدف هذا الفصل إلى تبيان وعرض مختلف الخدمات الالكترونية التي تقدمها الإدارة الجبائية لمختلف المكلفين بالضريبة، فسعت جاهدة إلى عصنة المنظومة الجبائية من خلال الإصلاحات التي قامت والتي توجت في الأخير بإدخال الرقمنة، فتم استحداث نظامين للتصريحات والدفع عن بعد، الأول يسمى نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني "جبائتك" أما الثاني فيدعى بالبوابة الإلكترونية "مساهمتكم" ويكمن الاختلاف بين النظامين في أن الأول خاص بكبار المكلفين بحيث يوفر خدمة الدفع عن بعد للمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بينما التابعين لمراكز الضرائب فهذه الخدمة ليست متوفرة بعد، في حين الثاني يوجد في الولايات التي لا تمتلك مراكز الضرائب بالإضافة إلى أنه لا يوفر خدمة الدفع عن بعد.

وسيتطرق في الفصل الثاني الى الرقابة الجبائية وأشكالها وكيفية مكافحة التهرب الضريبي.

الفصل الثاني:

الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة

التهرب الضريبي

تمهيد:

إن ظاهرة التهرب الضريبي تضرب بجذورها منذ القدم، حيث اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، وقد كانت ومازالت من بين اهتمامات وانشغالات الدول والحكومات من خلال البحث عن إجراءات وقائية للحد منها أو التقليل من حدتها قبل مكافحتها لأن هذه الأخيرة تعتبر مكلفة جداً، وعليه فإن سد الطريق أمام التهرب الضريبي هو إجراء وقائي بالدرجة الأولى ولا بد منه قبل الذهاب إلى تطبيق العقوبات واللجوء إلى عملية المتابعة القضائية.

حيث تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي حولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية فهي تمثل الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية وتصحيح الأخطاء الملاحظة، فبسبب قيام الرقابة يتمثل في متابعة التصريحات الجبائية من جهة ومكافحة الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى، كما أن للرقابة الجبائية عدة أهداف من بينها المحافظة على موارد الخزينة وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ويندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي حول التهرب الضريبي.

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: أشكال الرقابة الجبائية.

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي حول التهرب الضريبي.

نظرا لاستفحال ظاهرة التهرب الضريبي التي تهدد المصالح الاقتصادية، الاجتماعية والمالية للدولة أصبح من الضروري فهم طبيعتها وأسبابها، وهذا بغية تكوين صورة ولو بسيطة عنها لنتمكن من السيطرة عليها فيما بعد، حيث يلجأ المكلف إلى استخدام مختلف الطرق والتقنيات للتملص من دفع الضريبة، مما أسهم بشكل كبير من غموض هذه الظاهرة بدءا بتعدد المصطلحات لتعدد الطرق فيها وصولا إلى صعوبة التحكم فيها للحد منها.

المطلب الأول: مفهوم وأشكال التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من أكثر المشاكل التي تواجه القائمين على تحصيل الضرائب، حيث أن الكثيرون يعتبرونه عبئ إضافي لذلك فإنهم يحاولون بأي شكل من الأشكال التخلص من هذا العبء.

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية، أو من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة بعبارة أخرى أن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي، وينجم عن التهرب الضريبي آثار سيئة للخزانة العامة، لكونه يقلل حصيلة الضرائب، وأثار سيئة عن المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو لا يقبلونه فيتحملون عبء الضريبة بينما يفلت منه آخرون، مما يؤدي إلى عدم تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة.¹

وعرفه آخر بأنه محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرقا وأساليب مخالفة للقانون وتحمل من طياتها طابع الغش.²

وحسب القانون الجنائي الجزائري "هو كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها كليا أو جزئيا".³

¹ أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، كتاب المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الجامعة الأردنية مقابل كلية الزراعة، 1997، ص 205.

² طارق حمدي حمدان أبو سنينة، العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدفق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية، رسالة الماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية و المالية، سنة 2008، ص 29.

³ أمير جازية، مهدي رزيقة، التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة المدية (الجزائر)، المجلد 12، العدد: 01، (2022)، ص 462.

ونلاحظ من التعريفات السابقة جميعها أنها ومع اختلافها جميعها في الصياغة إلا أنها اشتركت في المفهوم. ويمكن أن نستنتج من التعريفات السابقة أن التهرب الضريبي هو محاولة التخلص من العبء الضريبي إلى أقل حد ممكن بطرق غير مشروعة.

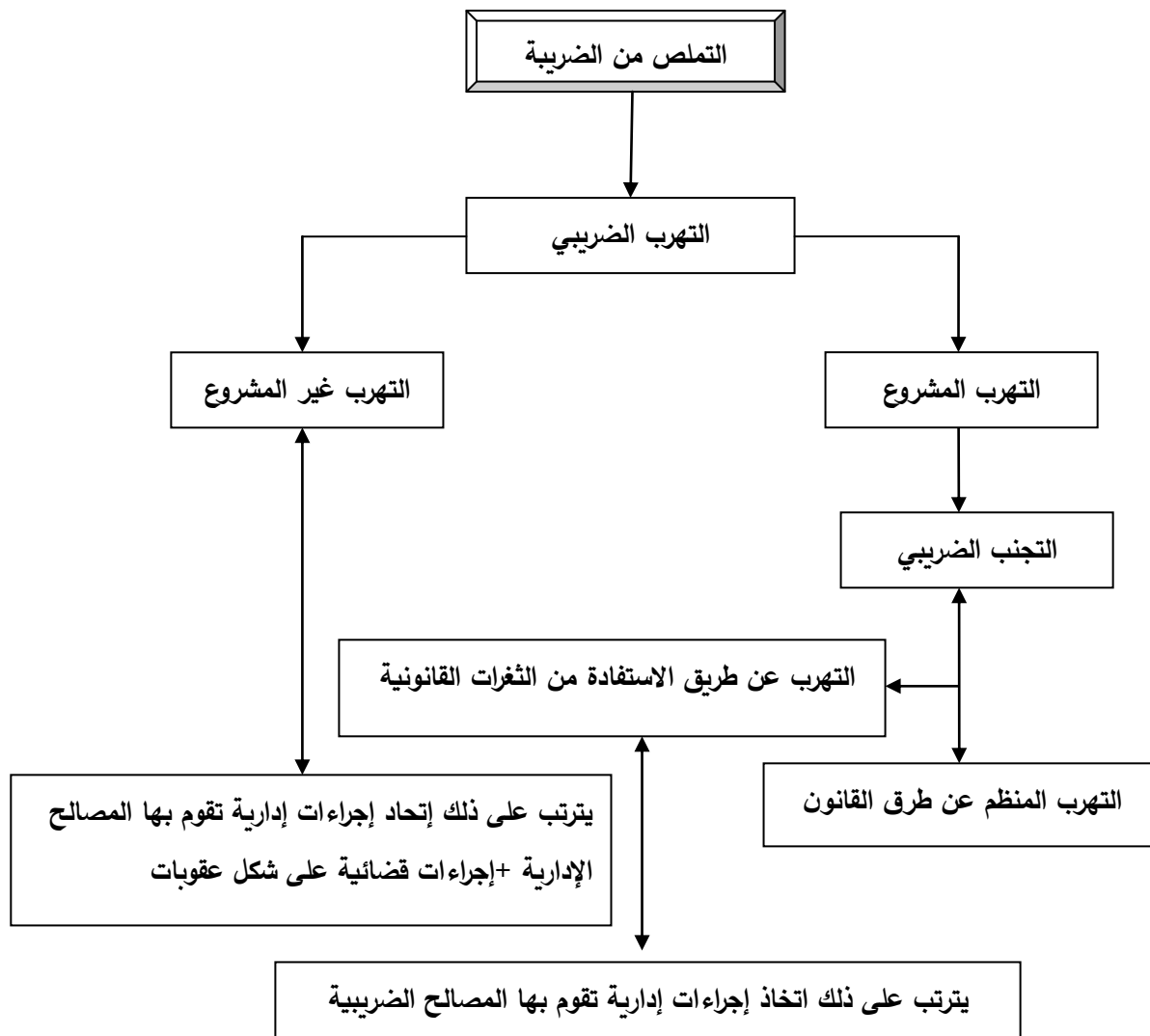
ويظهر من التعريف السابق أن للتهرب الضريبي ركنين أساسيين هما:

- الامتناع من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً.
- استخدام الطرق الملتوية وغير المشروعة.

الفرع الثاني: أشكال التهرب الضريبي

هناك أكثر من شكل للتهرب الضريبي: حيث يوجد التهرب المشروع والغير المشروع.

الشكل رقم (04): أشكال التهرب الضريبي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صبرين بوعزة، الرقابة الجبائية كإستراتيجية لحماية المال العام من التهرب الضريبي، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد السابع، العدد الثاني (2023)، تاريخ نشر المقال: 2023/11/30، ص585.

أولاً. التهرب المشروع

الذي لا جرم فيه، حيث يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية، ذلك بالابتعاد عن مواطن التكليف أو الاستفادة من بعض التعثرات الموجودة في القانون، والتهرب المشروع يقوم من خلاله المكلف باستغلال بعض التعثرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه، ولتحقيق هذه الغاية يقوم المكلف بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعرفة طرائق التخلص من الضريبة مستندين في ذلك من خلل و تعثرات في التشريع الضريبي .

والأمثلة الأكثر شيوعاً في التهرب المشروع، عندما يهرب الشخص أمواله خلال حياته إلى ورثته تهرباً من دفع ضريبة التركات بعد وفاته، أو كان تفرض ضرائب عالية على الأملاك العقارية، فيتمتع الشخص عن اقتناء العقارات و بذلك لا يدفع الضريبة.¹

ثانياً. التهرب غير المشروع

يتمثل في تلك الممارسات غير المشروعة من خلال استعمال وسائل احتيالية بهدف التخلص من العبء الضريبي، وهذا الفعل يشكل جريمة يعاقب عليها القانون، ومن أمثلة التهرب الغير مشروع.²

عدم تقديم المكلف تصريحاً ضريبياً عن النشاط الخاضع للضريبة، ومعتمداً في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، أو يعتمد على نقل نشاطه من جهة أخرى، ويحقق هذا الأمر بسبب ضعف الوسائل التي تتبعها الدوائر المالية في حق المكلفين، وفي هذه الحالة يكون التهرب شبه تام.

عدم دفع الضريبة المترتبة عن المكلف، وذلك عندما يهرب المكلف خارج البلاد وبالتالي يصعب على السلطات تحصيل الضريبة المترتبة عليه.³

¹ خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، كتاب أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة 2007، ص215.

² شكلاط رحمة، ظاهرة التهرب الضريبي وطرق مكافحتها، أستاذة محاضرة "بكلية الحقوق و العلوم السياسية، مولود معمري، تيزي وزو ص80.

³ خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص216.

المطلب الثاني: أسباب وطرق قياس التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي يعتبر ظاهرة من المظاهر الخطيرة الرئيسية المدمرة للأنظمة الجبائية مهما كان نوعها وبدون استثناء لذلك يجب معرفة أسباب هذه الظاهرة بتعقيدها حتى يمكن القضاء عليها ومعالجتها.

الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي

هناك عديد الأسباب التي تجعل المكلف يتهرب ضريبيا نذكر منها أربعة أسباب محورية وهي:

- **أسباب متعلقة بالتشريع الضريبي:** تعد من الأسباب الرئيسية المساعدة على التهرب والغش الضريبي هو تعقد التشريعات الضريبية بسبب كثرة القوانين المدرجة من سنة لأخرى وتشابكها وتعدد نسب الضرائب والملاحظ أن زيادة واتساع مجال التهرب والغش الضريبي يكون حسب كيفية تنظيم القانون للضريبة، وهذا مرتبط إلى حد كبير بتخلف وعدم استقرار التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى كثرة التعديلات في التشريعات الضريبية، وهو ما يؤثر على ربط وتحصيل الضريبة، وهذا في الأخير يقود إلى الاستهانة بقدرة وكفاية أجهزة الدولة المالية والضريبية في إقناع الأفراد المكلفين أو الضغط عليهم، ومن تم عجزها عن مكافحة حالة التهرب أو الغش الضريبي.
- **أسباب اقتصادية:** هناك أسباب اقتصادية كثيرة ومتعددة يمكن أن تساهم في زيادة التهرب والغش الجبائي، فإذا كانت الظروف مواتية للاقتصاد بحيث يصل إلى حالة إنعاش وازدهار، فإن هذا يساعد في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية وانتعاش الأسواق وتزداد المداخل وبذلك ينخفض نسبيا حجم التهرب الضريبي.
- **أسباب سياسية:** للأسباب السياسية دور هام في التهرب الضريبي، حيث دائما ينظر المكلف إلى سياسة الدولة المتبعة في إنفاق الحصيلة الضريبية، فإذا كانت تتفق في وجوه تعود على الأفراد بالمنفعة، ويشعر المكلف أن ما يدفعه يعود عليه بالفائدة، فسوف يقل تهربه الضريبي، وإذا ثبت العكس أي أن الدولة تبدد حصيلة الضرائب في وجوه لتعود عليه بالنفع فسوف يدفعه ذلك إلى التهرب من دفعها.
- **أسباب نفسية واجتماعية:** تعد من أهم العوامل فهي تتعلق مباشرة بالمستوى الخلقي والمهني للمكلف، ومدى التزامه بأخلاقيات مهنته وضرورة إحساسه بروح التفاؤل والتضامن وسط المجتمع ومعرفة إن كان يمتلك الوعي الضريبي الكافي لعدم اللجوء للغش والتهرب الضريبي.¹

¹ سالييني جمال الدين، فعالية نظام جبايتك في عصره الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة2، الجزائر، رقم المجلد العدد والصفحة 100-115، ص104.

الفرع الثاني : طرق قياس التهرب الضريبي

تعتبر عملية قياس التهرب الضريبي إحدى أصعب وأعقد عمليات القياس الاقتصادي والسبب يعود بالأساس إلى طبيعة الظاهرة في حد ذاتها فنحن نحاول قياس شيء خفي أو سري ومن أهم مناهج القياس:

أولاً. منهج القياس بالاعتماد على التشريع الضريبي:

يعتمد هذا المنهج أساساً على التصريحات والإقرارات الضريبية التي يقرها القانون والتي من المفروض أن يلتزم بها المكلف، فيكون حجم التهرب ناتج عن الفرق ما بين ما تم تقديره لحجم الإيرادات الضريبية وما تم تحصيله فعلاً. ويعمل هذا المنهج وفق أربعة طرق وأساليب مثل منهج نسبة الضريبة الثابتة، منهج الإعفاءات الضريبية، منهج الضريبة القانونية المحتملة، منهج الرقابة الجبائية.

ثانياً. منهج القياس بالاعتماد على المنهج الاقتصادي الموازي

أخذاً بتسمية هذا النموذج فإنه يعتمد في تقديره لحجم التهرب الضريبي على تقدير حجم الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل نتائجه في الحسابات الوطنية ولا تخضع للاقتطاعات الجبائية، ويؤخذ بهذا المنهج في العديد من البحوث الاقتصادية الحديثة في تقديرها لحجم التهرب الضريبي لتعامله مع الواقع الاقتصادي لكافة بلدان العالم، فيكون:

$$\text{حجم التهرب الضريبي} = \text{حجم الاقتصاد الموازي} \times \text{المعدل الضريبي المتوسط المفروض}$$

ومن أهم الأساليب المعتمدة في هذا المنهج نلخصها كما يلي:

1. **منهج التفاوت والتباين:** يعتمد هذا المنهج على أسلوبين في عملية تقدير حجم التهرب الضريبي، منهج التفاوت على مستوى الدخل الوطني الخام ويقصد بالتفاوت هنا هو تفاوت في حساب المداخل بين المصالح الضريبية والمصالح المكلفة بإعداد الحسابات الوطنية، لكن يعاب على هذا الأسلوب عدم إعطاء نتائج واقعية لأن الحسابات الوطنية تأخذ بالمداخل حتى وإن كانت غير خاضعة للضريبة. أما منهج التفاوت على مستوى الدخل الفردي فهو يأخذ بالإنفاق الفردي ومقارنته بدخله، فإن كان الإنفاق يفوق الدخل المصرح به يمكن أن يكون مصدره النشاط الموازي فقط فيمكن تمويل الفارق بالادخار أو الاقتراض.
2. **منهج إحصاءات القوى العاملة (سوق العمل):** يعتمد تقدير حجم التهرب الضريبي وفق هذا المنهج على تقدير حجم الاقتصاد الموازي الذي يتم تقديره بناءً على نسبة اليد العاملة فيه والتي يتم استخراجها بالفرق بين إجمالي عدد السكان المؤهلين للعمل وعدد السكان المسجلين رسمياً باعتبارهم قوة العمل الرسمية، ومن ثم يتم حساب العدد الإجمالي لساعات العمل يتم تحويلها إلى وحدات نقدية (أخذاً بمتوسط

إنتاجية العاملين في هذا القطاع) لتعكس حجم الدخل غير المصرح به. يعاب على هذا المنهج بأنه يأخذ بعامل إنتاجي وحيد وهو العمالة وإهمال العوامل الأخرى كرأس المال وصعوبة حساب متوسط الإنتاجية لهذا القطاع.

3. **المنهج النقدي لقياس التهرب الضريبي:** يعتبر كذلك الاقتصاد الموازي نقطة الانطلاق في هذا المنهج، إلا أن هذا الأخير يعتمد على متغير السيولة النقدية بدليل أن تعاملات الاقتصاد الموازي تتم فقط بالنقود السائلة، فيكون تغير حجم الطلب على النقود له دلالة قوية على حجم نشاطات الاقتصاد الموازي، ومن بين أهم الأساليب والمناهج المعتمدة في إطار المنهج النقدي نجد:

1.3. **منهج معدل السيولة (المعدل النقدي الثابت):** الذي يفترض ثبات معدل السيولة وفي حالة زيادة هذا المعدل فهو يعكس توسع نشاط الاقتصاد الموازي، أين يتم تحديد سنة الأساس التي نفاستها مع سنة الدراسة، والفرق بينهما يعطينا حجم السيولة الزائدة، فيكون حساب حجم الاقتصاد الموازي ناتج عن نسبة فرق الكتلة النقدية للسنة المدروسة ولسنة الأساس إلى سرعة دوران النقود لسنة الدراسة، لنحصل في الأخير على حجم التهرب الضريبي بنسبة جداء حجم الاقتصاد الموازي بمتوسط المعدل الضريبي المفروض إلى الكتلة النقدية لسنة الدراسة. لكن يعاب على هذا المنهج أخذه بفرضية ثبات سرعة دوران النقود في الاقتصاد الموازي والرسمي وعدم صحة فرضية ثبات معدل السيولة للسنة المرجعية بفرض انعدام نشاط الاقتصاد الموازي فيها.

2.3. **منهج المعادلة النقدية:** إحدى أساليب المناهج النقدية في حساب الاقتصاد الموازي فهو يعتمد على ارتفاع المعدلات الضريبية مبدئياً، أين يقوم بقياس أثر التغيرات الضريبية على اقتصاد الموازي فيستند إلى تقديرين للكتلة، أحدهما في وجود الضرائب والآخر في عدم وجودها ويعطينا الفرق بينهما حجم العملة غير المشروعة وبالتالي نحسب الاقتصاد الموازي بجداء فرق التقديرين بحجم العملة المشروعة، ومنه يحسب حجم التهرب الضريبي بحاصل جداء حجم الاقتصاد الموازي بمتوسط المعدل الضريبي المفروض. يعاب على هذا المنهج افتراض سرعة دوران النقود في الإقتصاديين الرسمي والموازي نفسها وأنه لا يأخذ بالإعفاء الجبائي كمسبب للتهرب الضريبي.

3.3. **منهج متغير فئات العملة:** الذي يربط قياس حجم الاقتصاد الموازي بفئة معينة من الأوراق النقدية والتي في الغالب تكون الفئات النقدية المرتفعة، فقياس حجم الاقتصاد الموازي من خلال نسبة الوحدات

النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي فئات العملة. يعاب على هذا المنهج صعوبة التطبيق وأن زيادة الطلب على النقود ذات الفئات العالية ليس مرده الاقتصادي الموازي فقط فيعود ذلك لارتفاع معدلات التضخم.¹

المطلب الثالث: آثار وطرق مكافحة التهرب الضريبي

يخلف التهرب الضريبي آثارا سلبية تؤدي إلى أضرار بالخرينة العمومية للدولة بسبب حرمانها لجزء هام من الإيرادات والموارد المالية وبذلك تسعى الدولة لمكافحتها بطرق مختلفة.

الفرع الأول: آثار التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة أداة مهمة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف، مالية، اقتصادية، اجتماعية، لذلك فإن الإخلال بالواجب الضريبي يؤثر على الدور المنوط بها، وذلك في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التحصيل الأمثل للموارد الضريبية المقررة وعليه ينجم عن التهرب الضريبي عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها إلى آثار مالية، اقتصادية واجتماعية نوجزها كما يلي:

- **الآثار المالية للتهرب الضريبي** : يؤدي التهرب الضريبي إلى الإصرار بالخرينة العامة للدولة بحيث يفوت على الدولة جزءا مهما من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل مما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض، وهذا الاتجاه يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.

- **الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي**: على اعتبار أن الضريبة متغير اقتصادي مهم، لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني من عدة جوانب، فبالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار ومنه ينتج ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم و البطالة .

كما يؤدي التهرب الضريبي إلى الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية بسبب الأموال التي لم يتم دفعها.

- **الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي**: يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها، وهذا يؤدي بالدولة إلى رفع معدلات الضرائب

¹ رشيد شباح، قياس حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019 باستخدام المنهج النقدي لتانزي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد:05، العدد:02(2022)، ص،ص 46،48.

الموجودة أو إضافة جديدة، وبالتالي يزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة. بهذا تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد إضافة إلى تحول الضريبة إلى عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.

- **الآثار على فعالية النظام الضريبي:** يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فإن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي دليل على عدم فعالية هذا النظام، وبالتالي عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية المالية، الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي التقليل من أهمية الضريبة.¹

الفرع الثاني: طرق مكافحة التهرب الضريبي

نظرا للمضار الخطيرة التي يسببها التهرب من الضريبة بصوره المختلفة، كان لابد وأن تسعى الدول جاهدة إلى مكافحته بكافة الوسائل الممكنة.

- **مراجعة التشريعات الضريبية:** للتشريع الضريبي الجيد مجموعة من الصفات من حيث حسن الصياغة وانسجامه مع الوضع الاقتصادي، فالتشريع المالي الجيد والمنسجم والمترايط عليه أن لا يتضمن ثغرات تترك مجالا للتهرب وعدم المساواة.

- **نشر الوعي الضريبي:** يتم ذلك بتعريف المواطنين بالضريبة وطبيعتها ومشروعية حق الدولة في تقاضيها، ووجوه إنفاقها من خلال أجهزة الإعلام المختلفة.

- **تحقيق العدالة الضريبية:** لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية لابد من مجموعة من السبل والإجراءات منها: شمولية الضريبة، ومعدل الضريبة يجب أن يكون معدل الضريبة في حدود المعقول.

- **تشجيع المكلفين على مسك الدفاتر التجارية:** كلما نظم المكلفون نشاطهم في دفاتر قانونية ساعد الدوائر المالية على تحديد أرباحهم الحقيقية بشكل صحيح، وغياب الدفاتر التجارية الممسوكة بشكل منظم من أغلب المكلفين أحد العوامل الرئيسية في التهرب الضريبي .

- **الترابط بين الجهات المختلفة في الدولة:** إن لدى اغلب المكلفين معاملات مختلفة تربطهم بكثير من الوزارات والمصارف والإدارات والهيئات فهم يتعاملون مع المصارف عن طريق الحسابات الجارية والقروض والإيداعات.

- **تحسين الجهاز الإداري الضريبي:** تدعيم الجهاز الضريبي بالآلات الحديثة من حاسوب وأجهزة متطورة وضرورية لسرعة إنجاز العمل، وذلك بإتباع الأسلوب العصري والحضاري في تنظيم المكاتب واستلام البيانات وإقامة نظام استعلامات عصري.

¹مقدم عبيرات، التهرب الضريبي: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، ص، ص 202-204.

- إعادة النظر في جزاءات المتهربين وتشديدها: أن الجزاء الخفيف غير المتصف بالصرامة والشدة لا يردع المكلف عن التهرب، وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية مع ضرورة مراعاة إمكانية وضع حوافز للمكلفين الأمناء.¹

¹ خالد عيادة، عليمات التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة إربد -الأردن، العدد 09-سبتمبر 2013، ص،ص 21، 22.

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية

أثبت الواقع أن التصريحات المقدمة من طرف المكلفين في أغلبها تصريحات غير صادقة نتيجة أخطاء ترتكب إما عمداً أو بحسن نية، على هذا الأساس خول المشرع للإدارة الجبائية صلاحيات من شأنها أن تسمح لها بالتحقيق من صحة تلك التصريحات أو عدم صحتها بالإضافة إلى تصحيح بعض الأخطاء المرتكبة، بناءً على ذلك سنعالج في هذا المبحث مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها، أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية، ثم تحديد الإطار القانوني والتنظيمي لها، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم أجهزة مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتعمل على الحد من انتشارهما وتهدف عملية الرقابة الجبائية إلى تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية الواجب تحصيلها.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

لكي نعرف الرقابة الجبائية كان جديراً بنا تعريف الرقابة أولاً ثم تعريف الجبائية لنصل إلى تعريف الرقابة الجبائية.

تعريف الرقابة: إن مفهوم الرقابة في نظر هنري فايول أنها "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة".

تعريف الجبائية: تعرف بأنها مجموعة القوانين المتعلقة بنظام اقتطاع الضرائب والرسوم التي غايتها تغطية مصاريف الدولة وعادة ما تطلق الجبائية على الضرائب في حين أن الجبائية تشمل الضرائب و الرسوم.

- **الضرائب:** هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة.
- **الرسوم:** فهي اقتطاع نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة، مقابل انتفاعه بخدمة معينة يؤديها لها ويترتب عليه نفع خاص.¹

مفهوم الرقابة الجبائية: يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها "تدقيق وفحص التصريحات الجبائية وكل السجلات والبيانات المحاسبية والتحقيق في كل وثائق ومستندات الإثبات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، أشخاص معنويين كانوا أو طبيعيين بهدف التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها بواسطة أعوان مختصين

¹الأساسي هلال، فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من تحصيل الإيرادات الضريبية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 01/ جوان 2023، ص 56.

ومؤهلين للقيام بهذه العملية بقدر عال من الفعالية والجودة ومع الاستخدام المثل لكافة الوسائل والأدوات المتاحة قانونا من أجل استرجاع الأموال المتهرب منها وترسيخ سلوك الالتزام الضريبي الطوعي".¹

الرقابة الجبائية هي: "مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف الى التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية، وهذا الحق محفوظ بنصوص ومواد التشريع الجبائي".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل الى أن الرقابة الجبائية هي وسيلة تسعى من خلالها الإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين بالضريبة واكتشاف الأخطاء والانحرافات التي تحول دون تحقيق الأهداف الضريبية، والتحرك السريع للقضاء عليها بفاعلية تضمن عدم تكرارها في المستقبل بهدف المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

من خلال ماسبق نستنتج أن الرقابة الجبائية تقوم بدورين أساسيين هما:

- التأكد من أن ما تم تقديره مطابق لما تم الحصول عليه من نتائج؛
- اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها ونقادي تكرارها.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية عدة أهداف قد تكون مالية واقتصادية، إدارية واجتماعية يمكن اجمالها على النحو التالي:

أولا. أهداف مالية واقتصادية:

والتي تتمثل في:

- الحد من الغش والتهرب الضريبي وذلك باكتشاف الغش والأخطاء المرتكبة وكل المخالفات والتلاعبات؛
- تنمية التحصيل الضريبي عن طريق المحافظة عن الأموال العمومية وزيادة إيرادات الخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام والمساهمة في التنمية المحلية؛
- تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمكلفين بالضريبة.

¹ بن أحمد يونس، بلحاج فراحي، الرقابة الجبائية الفعالة ودورها في تحسين الإيرادات الضريبية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان ووهران، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد-بشار، المجلد السابع، العدد (02)، أوت 2021، ص 198.

² خذيري صبرينة، جنبنة عمر الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، المجلد 12/ العدد: 02(2019)، ص 322.

ثانيا. أهداف إدارية:

وتتمثل في:

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء مما يساعد الإدارة على معرفة وتقييم أداءها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك؛
- إعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي، وهو ما يساعد على وضع الإدارة الجبائية في الصورة؛
- كشف الثغرات القانونية والتشريعية التي تساعد على التهرب من الضريبة.

ثالثا. أهداف اجتماعية:

وتتمثل في:

- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين.¹

المطلب الثاني: أسباب ومبادئ الرقابة الجبائية:

من خلال هذا المطلب سوف نتناول الأسباب التي دفعت المشرع الجزائري لإستحداث آلية الرقابة الجبائية ومن تم التطرق الى المبادئ التي تقوم عليها.

الفرع الأول: أسباب الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت الى ضرورة إيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية.

أولا. طبيعة النظام الضريبي الجزائري:

يتميز هذا النظام بأنه تصريحي، الذي يعني أن المكلف بالضريبة هو الذي ينتقل الى إدارة الضرائب المختصة من اجل الإدلاء بتصريحاته حول مداخله، لكي تتمكن الإدارة الضريبية من تحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها، وأكد أن هناك بعض المكلفين اللذين لا يقدمون تصريحات صحيحة من أجل تفادي دفع الضريبة كعدم التصريح ببعض المداخل، وفي حالة شك إدارة الضرائب في هذه التصريحات تقوم بإجراءات الرقابة كما هي محددة في القانون.

¹ مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الادارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 02/ جوان 2013، ص، ص31، 32.

ثانيا. انتشار ظاهرة التهرب الجبائي:

لقد أثبت الواقع العملي أن الكثير من المكلفين بالضريبة يسعون الى استعمال مختلف الحيل من اجل التملص عن دفع الضرائب، ويعود سبب انتشار هذه الظاهرة الى وجود بعض الفراغات القانونية التي يستغلها هؤلاء من أجل عدم دفع الضرائب والى استعمال بعض الحيل لاسيما من طرف بعض الشركات التجارية والمؤسسات المهنية أين نجد أن ممثلي هذه المؤسسات يستعملون بعض التقنيات الحسابية ويصرحون بمدخيل غير حقيقية لضمان الحفاظ على أموالهم وعدم التنازل عنها لصالح الدولة.

ومن جانب آخر فإن طبيعة النظام الجبائي الذي تطبقه الدولة لتحديد الضريبة الواجب دفعها يساهم في التهرب عن الدفع، فالواقع العملي أثبت أن هناك نوع من المبالغة وإرهاق كاهل المواطنين لاسيما البسطاء منهم بفرض ضرائب مبالغ فيها، مما يجعل هؤلاء يبحثون عن الوسيلة التي لا يقومون من خلالها بدفع الضريبة على الأقل الإنقاص منها، ويستعملون من أجل ذلك طرق غير قانونية وغير مشروعة.

ثالثا. غياب الوعي الضريبي:

إذا كانت طريقة دفع الضريبة لا تطرح إشكالا بالنسبة لبعض الفئات من المكلفين بالضريبة لاسيما فئة الموظفين العموميين لأنه يتم خصم مقدار الضريبة الواجبة الدفع آليات، فإن الإشكال يطرح بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات ذات طابع مهني أو تجاري أو اقتصادي، أين يصعب على هؤلاء فهم معنى الضريبة والهدف من فرضها ودور الدولة في هذا المجال، مما يجعل يجعلهم لا يكثرثون بضرورة دفع الضريبة ولا بالآثار المترتبة عن ذلك، بدليل عدد النزاعات التي تثار بين هذه الفئات والإدارة الضريبية. كما أن هؤلاء المكلفين لا يكثرثون بضرورة مساهمتهم في الأعباء العامة وتوزيع العبء الضريبي بين كل فئات المجتمع بالنظر الى حالتهم المالية ومدخلهم التي على أساسها يتم تحديد مقدار الضريبة الواجبة الدفع، بشكل يضمن حماية الفئة الضعيفة في المجتمع وتحميل المكلفين الذين هم في وضعية مالية جيدة بضرائب حسب دخلهم السنوي.¹

الفرع الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية

تسعى الرقابة الجبائية الى المحافظة على حق خزينة الدولة من الأموال العامة من الضياع، وذلك بكشف الممارسات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة من التهرب من أداء التزاماتهم عن طريق الغش والتهرب الضريبين، وتسعى الرقابة الى زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى تتمكن تلك الرقابة الجبائية من الاطلاع بدورها ومهامها على أحسن وجه لابد من توفر المبادئ الأساسية التالية :

¹ محمد قلي، فهيمة بلول، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على الموارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لمنغاشت-الجزائر، المجلد 07، العدد: 06، السنة 2018، ص، ص151، 152.

أولاً. إقامة نظام ضريبي محكم:

لا يمكن لإدارة الرقابة الجبائية أن تقوم بمهامها دون وجود نظام ضريبي محكم، إذ تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها ومن بينها النظام الضريبي، لهذا فإن أي نظام ضريبي فعال يجب أن يتوفر على ما يلي:

- بساطة صياغته ووضوحه وسهولة أسلوبه لكي يتسنى للمكلفين بالضريبة فهمه، هذا بالإضافة الى إدراج مذكرات توضيحية للقوانين والنصوص التشريعية بلغة بسيطة وسهلة في متناول عامة المكلفين بالضريبة للتقليل من إحساسهم بتعقد التشريع الضريبي واقتناعهم به مما يؤدي بهم الى الالتزام بواجباتهم الضريبية وعدم التهرب منها؛
- ضرورة تحقق العدالة الضريبية أو ما يقصد بها العدالة الضريبية الأفقية، التي تتم بمعاملة المكلفين المتساويين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبية متساوية، وكذلك تجسيد العدالة العمودية والتي تقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة.

ثانياً. ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

لا تكفي التشريعات الضريبية وحدها لمحاربة الغش الجبائي، بل لابد من مرافقة ذلك بإدارة جبائية فعالة، والتي يجب توفرها على مستويات عالية من الدقة والكفاءة وتطور الوسائل والتكوين الجيد للإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، كما يجب الاهتمام بالتكوين الدائم والفعال لأفراد الإدارة الجبائية نظرا للطبيعة التقنية التي تكتسيها مهامهم، لهذا كان من الأفضل أن يكونوا أكثر اهتماما بطرق التهرب والغش الضريبي وكيفية اكتشافه، كما يجب أن توضع تحت تصرفهم كافة الوسائل التي تساعد على القيام بعملهم، مثل أجهزة الإعلام الآلي وربطهم بشبكة الانترنت وغيرها من الوسائل الحديثة، وأن يكون عملهم في مقرات وأماكن لائقة بهم.¹

¹ بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، جامعة غرائية الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 1 (2017)، ص، ص 348، 349.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية :

تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة هامة في يد إدارة الضرائب من أجل الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية حيث منح المشرع الجزائري للرقابة الجبائية الإطار التشريعي والتنظيمي التي تمارس من خلاله الرقابة الجبائية دورها وأسند لها عدة صلاحيات وسلطات تؤهلها للقيام بمهمتها في ظروف جيدة.

الفرع الأول: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

من أجل التطبيق الجيد وتسهيل عملية مراقبة التصريحات الجبائية حول المشرع الجزائري للإدارة الجبائية مجموع من الحقوق وهي:

أولاً. حق الإطلاع:

تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها .
يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.¹

وتنص المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية "يسمح لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات".²

ويخضع لحق الإطلاع :

1. حق الاطلاع لدى الإدارات العمومية:

تنص المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال لإدارات الدولة والولايات والبلديات وكذلك المؤسسات والهيئات الخاضعة لرقابة السلطة الإدارية أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة الجبائية الذين يطلبون منها الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد بحوزتها.³

2. حق الاطلاع لدى المؤسسات الخاصة :

يمارس حق الاطلاع لغرض الحصول على معلومات تكمل المعلومات الموجودة بحوزة الإدارة الجبائية والتأكد من مدى صحة وصدق المعلومات المصرح بها من طرف المكلف المعني بالرقابة، ولذا فقد فرض المشرع عقوبة على رفض الاطلاع من خلال "نص المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية" يعاقب بغرامة

¹المادة 18-01 من قانون الإجراءات الجبائية. وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب 2024، ص 9.

²المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية ص 30.

³المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية ص 30.

جبائية يتراوح مبلغها من 5000 دج إلى 50000 دج كل شخص أو شركة ترفض منح حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها والتي يتعين عليها تقديمها وفقا للتشريع أو تقوم بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها.¹

ثانيا. الحق في المعاينة

تنص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية على "لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير".

يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرز لها المعاينة وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة؛
 - عنوان الأماكن التي ستتم معاينتها؛
 - العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل لها؛
 - أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم؛
- تتم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته.²

ثالثا. حق استدراك الأخطاء

تنص المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوعية الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها قرار القاضي للإعفاء من الضريبة الأولى".³

رابعا. حق الرقابة والتحقيق:

يهدف المشرع الجزائري من استحداث هذا النوع من الرقابة والتحقيق إلى الكشف عن مختلف التجاوزات، التي يرتكبها المكلف بالضريبة هذا الأخير الذي يحاول دائما التهرب من العبء الضريبي، كما يصبو

¹المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية، ص36.

²المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية، ص 21.

³المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2024، ص 106.

المشرع أيضا إلى إحباط محاولات الغش الضريبي أو الإخفاءات والإغفالات العمدية التي تشوب التصريحات الجبائية.

يعد حق الرقابة من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من خلالها إلى المحافظة على حقوق الخزينة.¹

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية

إن عملية قمع جريمة التهرب الجبائي تتطلب من الإدارة الجبائية أن تكون أكثر قرب من المكلف بالضريبة، وأن يكون لها كامل الوقت من أجل المراقبة الجبائية، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال توزيع مهامها وتقسيمها لعدة مصالح ومديريات تتكفل كل واحدة منها بعملية الرقابة وفق المهام المستندة لها وفيما يلي توضيح أكثر لعملية الهيكلة في إدارة الجبائية.

أولا. فتح الملف الجبائي:

وذلك عن طريق:

1. فتح ملف جبائي عن طريق التصريح بالنشاط:

الكل يعلم أن لكل شخص طبيعي الحق في اكتساب صفة التاجر بمراعاة أحكام المواد من 1 إلى 8 من القانون التجاري، غير أن هذا يجب أن يمر بمراحل هي:

1.1. التصريح بالوجود: على كل شخص طبيعي أو معنوي في خلال الثلاثين يوما (30) الأولى في بداية النشاط، التقدم الى مصلحة الضرائب المختصة إقليمياً المفتشية التي تغطي مقر النشاط الممارس من أجل طلب بالتصريح بالوجود مطابقا لنموذج تقدمه الإدارة وذلك بموجب المواد 183 و 51 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وقانون الرسم على رقم الأعمال هذا بالنسبة للنشاط الممارس خارج مقر السكن أو الذي يحتاج الى مقر، أما بالنسبة للنشاطات الأخرى مثل النقل والتجارة المتنقلة، فمكان التصريح هو بالمفتشية التابعة لمقر سكن المكلف بالضريبة.

2.1. معاينة المكان: يخرج الى مكان النشاط عونان من ادارة الضرائب لمعاينة تطابق النشاط مع مكان ومساحة المحل، والوثائق المقدمة لأجل ذلك، وتكون الموافقة بذلك بتقديم وثيقة الوضعية الجبائية، مضاة من طرف رئيس مفتشية الضرائب المختصة إقليمياً.

3.1. بداية اكتاب التصريحات: بعد حصوله على شهادة الوضعية الجبائية، يفتح الملف الجبائي لدى مفتشية الضرائب باسم الشخص الطبيعي أو المعنوي ابتداء من تاريخ استلامه لهذه الشهادة، وعندها يحق للإدارة الجبائية مطالبته بجميع التصريحات حتى لو لم يبدأ الممارسة الفعلية للنشاط.

¹مونة مقلاتي، توفيق بوليفة، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بركة، المجلد: 04 العدد 01 السنة 2021، ص 261.

2. فتح الملف الجبائي تلقائيا: حتى لا تكون النشاطات التجارية التي تعود بربح أو بصفة دائمة ومتكررة

تنشط دونما المرور بالمفتشية المختصة إقليميا، خولت الإدارة الجبائية لنفسها حق فتح الملف الجبائي بصفة تلقائية بموجب المادة 51 من قانون الرسم على رقم الأعمال والمادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، عند الحالات التالية:

1.2. القيام بعملية الإحصاء: عندما تقوم الادارة الجبائية بالاحصاء السنوي للنشاطات، يتضح وجود بعض النشاطات غير المسجلة لدى المصالح الجبائية، تسجل المعلومات الخاصة بالنشاط الممارس وصاحبه من طرف اعوان الادارة الجبائية، ليتم بعد ذلك فتح ملف جبائي بصفة تلقائية.

2.2. ورود معلومات عن النشاطات: ترد المعلومات عن طريق الإبلاغ من طرف المكلفين، أو من بعض السكان أو حتى الزبائن أو موظفي الإدارة المالية، فترسل مصلحة المفتشية أعوانها للقيام بالتحقق من ذلك وبالتالي فتح ملف جبائي للنشاط باسم صاحبه بصفة تلقائية.

3.2. العمليات الظرفية: المشروبات والبويزة (في فصل الصيف) وكذا الحلويات (في شهر رمضان)، غالبا ما تمارس هذه النشاطات دون تصريح، كما توجد نشاطات أخرى في مناسبات يوم العيد مثلا : بيع الحلويات واللعب والمأكولات الخفيفة، وكذا في فترة نهاية السنة، وفي فترة الدخول المدرسي بيع الأدوات المدرسية... الخ

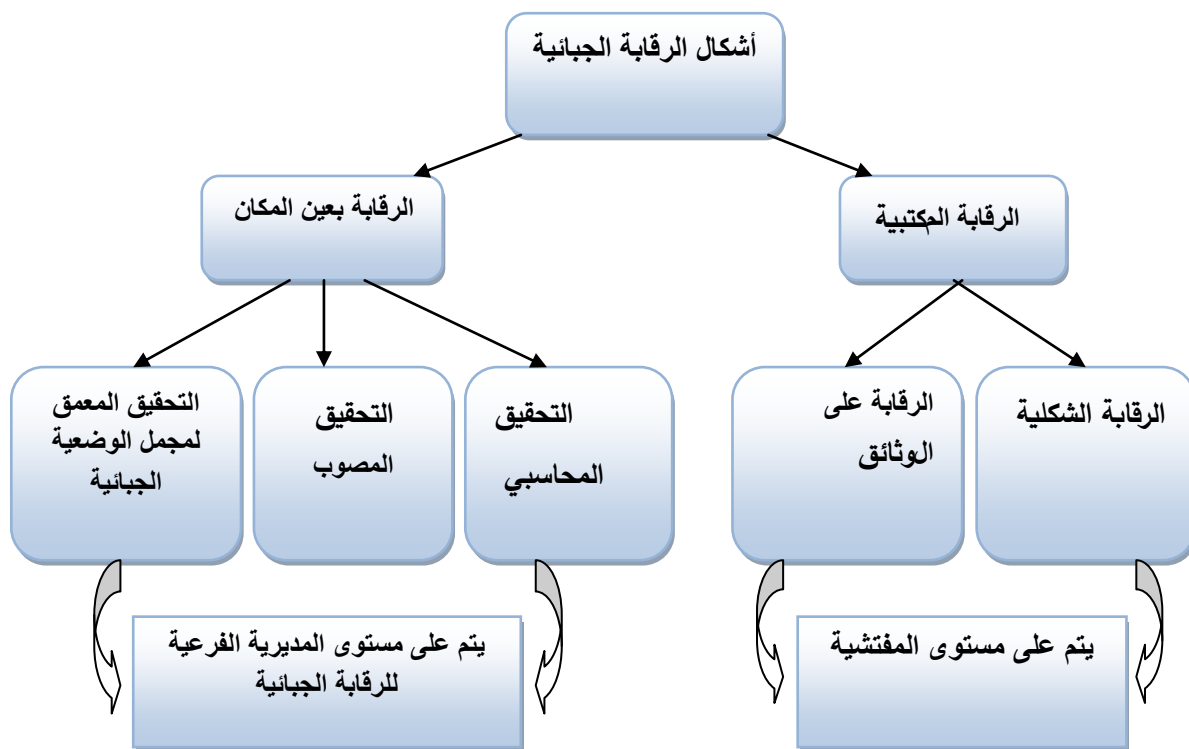
- هذه النشاطات غالبا ما تفتح الملفات الخاصة بها تلقائيا، كما تقفل في نهاية الفترة.¹

¹ عبود ميلود، برباوي كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الاطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، المركز الجامعي علي كافي تيندوف، العدد 02/ جوان 2018، ص، ص 316-317.

المبحث الثالث: أشكال الرقابة الجبائية

بما أن النظام الضريبي نظام تصريحي فهو يعتمد على الرقابة الجبائية للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة من طرف المكلفين، واكتشاف الأخطاء والانحرافات المتعلقة بها وتختلف عملية مراجعة وفحص الإقرارات باختلاف أنواع وأشكال الرقابة الجبائية، فيمكن أن تباشر بطريقة عامة ويمكن أن تكون معمقة ودقيقة.

الشكل رقم (05) : أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مديرية الضرائب لولاية ميلة.

المطلب الأول: الرقابة المكتبية

تتم الرقابة العامة على مستوى المفتشيات، وتشكل من نوعين هما: الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

الفرع الأول: الرقابة الشكلية

الرقابة الشكلية هي أول رقابة تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف الى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحتويها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنته من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.

وبالتالي فالرقابة الشكلية هي تلك الرقابة التي تسعى الى تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة، والتحقق من هوية المكلفين بالضريبة والتأكد من المعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح، مثل الهوية الجبائية وإمضاء وختم المكلف وتصحيح الأخطاء المحاسبية، وعليه يعتبر هذا النوع من الرقابة أساسي يهدف الى ضمان صحة وصدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها.

وفي حالة اكتشاف بأن المعلومات التي قدمها المكلف لا تعتبر كافية أو ظهرت مؤشرات ودلالات تشير الريبة في صحة التصريحات، فانه يجب على المفتش ان يطلب المزيد من المعلومات والتوضيحات، وذلك بالاتصال المباشر على المكلف في اجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، كل ذلك من اجل تقديم الرقابة الشكلية لفكرة اولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله اعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى الرقابة على الوثائق، اي أن الرقابة الاولى تعتبر تمهيدا للرقابة الجبائية الموالية.

ومن أبرز النشاطات التي تمارسها الرقابة الجبائية في مرحلة الرقابة الشكلية هي: التأكد من هوية المكلف بالضريبة وعنوانه والعناصر التي تدخل في تحديد وعائه الضريبي. حيث يتم رقابة ملف المكلف بالضريبة هل يحتوي على السجل التجاري وبطاقة الهوية وشهادة الاقامة وشهادة التصريح بالوجود وغيرها.

كما تستهدف الرقابة كذلك النشاط الذي يقوم به المكلف والتأكد من حيازته لبعض الوثائق التي تثبت قيامه بالتصريحات الشهرية والثلاثية الخاصة بمجموع الضرائب وملخصات أرقام الأعمال لكل سنة بالإضافة لتوفره على بطاقة التعريف الجبائي.

كما أن الرقابة الجبائية في هذه المرحلة تقوم بتصحيح الأخطاء المادية المحتملة، والتي تعتبر شكلية لا غير والتأكد من أن العمليا المحاسبية مدونة في التصريحات وبدون أخطاء في العمليات الحسابية.

والقيام بكشف المعلومات أو العناصر المهمة وتكليف في حالة الاستحقاق المكلف بالضريبة بتصحيح الأخطاء والهفوات التي تحتويها التصريحات.¹

الفرع الثاني: الرقابة على الوثائق

تتمثل الرقابة على الوثائق في اجراء فحص شامل ودقيق للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة خلال مقارنتها بمختلف الوثائق والمعلومات التي بحوزة الادارة الجبائية انطلاقا من ملفاتهم الجبائية وعن طريق دراسة ترابطها من سنة الى اخرى، أو تلك التي تحصلت عليها من المؤسسات والإدارات الاخرى في اطار تطبيق الحق في الاطلاع، وفي اطار ممارسة هذا النوع من الرقابة فإنه يمكن للادارة الجبائية توجيه ثلاثة انواع من الطلبات الى المكلفين وهم:

- **طلب المعلومات:** يتمثل هذا الاجراء في سعي الادارة الى ازالة الغموض أو الشك في التصريحات المكتتبه، وذلك عن طريق تقديم طلب من طرف المصلحة المحققة الى المعني بالامر، سواء أكان هذا الطلب شفويا أو كتابيا.

- **طلب الأدلة:** يمكن طلب الاثبات من المكلف من أجل تجميع معلومات دقيقة يمكن استعمالها. وعادة ما يكون هذا الطلب متعلق بالضرائب على الدخل، موجهة الى مسيري الشركات.

- **طلب التوضيحات والتبريرات:** يمكن للادارة الجبائية طلب توضيحات حول نقطة معينة من التصريح العام للمكمل، ويمكن للادارة الجبائية طلب توضيحات حول نقطة رأيت فيها عدم تجانس أو اختلال كبير بين تصريحات لسنة معينة والسنوات السابقة.

وللمكلف الحق في معرفة النقطة التي يجب عليه تقديم التوضيحات المطلوبة بشأنها قبل الرد على طلب الإدارة.²

¹ بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، مرجع سابق، ص 351 ، 352.

² الساسي هلال، مرجع سابق، ص 63، 64.

المطلب الثاني: الرقابة بعين المكان

تعتبر الرقابة الجبائية المعمقة أي بعين المكان امتدادا للرقابة على الوثائق، وتتمثل في مجموعة التدخلات المباشرة للأعوان المدققين بآماكن تواجد نشاطات المكلفين، قصد استدراك ظاهرة التهرب الضريبي من خلال التأكد من صحة و نزاهة التصريحات المكتبية من طرفهم.

الفرع الأول: التحقيق المحاسبي VC

يلعب التحقيق المحاسبي دورا هاما في مكافحة التهرب الضريبي، لأنه يتطلب بحث معمق يشمل كل التصريحات الضريبية المكتبية من طرف المكلفين.

أولا. تعريف التحقيق المحاسبي:

يعد التحقيق المحاسبي شكل من أشكال الرقابة الجبائية ويعرف على أنه: "فحص التصريحات وكل السجلات والوثائق ومستندات المكلفين بالضرائب لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية".¹

حيث نصت المادة 1\20 من الإجراءات الجبائية "إن التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مغلقة. يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف الضريبة ويوجه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة".²

ثانيا. الأجهزة المكلفة بالتحقيق المحاسبي:

تضطلع بمهام الرقابة الجبائية أربعة أجهزة:

- مصالح البحث والمراجعات التابعة لمديرية البحث والمراجعات، المتواجدة حاليا بالجزائر، وهران قسنطينة تتمتع بصلاحيات التدخل على مستوى القطر الوطني للتحقيق في وضعية كبار المكلفين بالضريبة لأهمية نشاطهم؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التابعة للمديريات الولائية للضرائب في إطار الإقليم الإداري للولاية؛
- المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية التابعة لمركز الضرائب؛
- مديرية المؤسسات الكبرى.

¹مراد كواشي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبيسي تبسة، ص168.

²المادة 1\20 من قانون الإجراءات الجبائية، ص11.

ثالثا. الأعوان المكلفين بالتحقيق المحاسبي:

كل عون تابع للإدارة الجبائية الذي له رتبة مفتش على الأقل له الكفاءة لإجراء تحقيق فيما يخص التصريحات الجبائية "المادة 37 من ق.م لسنة 2009 المعدلة لأحكام المادة 20-2 من ق.إ.ج".

يجب أن يكون المحقق حاملا بطاقة انتداب تسلم له من المديرية العامة للضرائب تبين صفته.

رابعا. مسار التحقيق المحاسبي:

تسيير الرقابة الجبائية وفق قواعد قانونية تضبط فيها الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الجبائية والتي توضح حقوق وواجبات المكلف بالضريبة.¹

1. الإشعار بالتحقيق

- لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول ويعلم من خلاله المكلف بالضريبة بإمكانية الاطلاع على ميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة الخاضع للرقابة، على الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية، على أن يستفيد من أدنى للتحضير مدته (20) يوم، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار؛

- يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين وكذا تاريخ و ساعة أول تدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها والحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الإطلاع عليها وأن يشير صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء، أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة؛

- في حالة استبدال المحققين يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك؛
- في حالة حدوث مراقبة مفاجئة ترمي إلى المعاينة المادية للعناصر الطبيعية للاستغلال أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها، يستلم الإشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات المراقبة. لا يمكن البدء في فحص الوثائق المحاسبية من حيث الموضوع إلا بعد مرور أجل التحضير المذكور سابقا.²

2. الاتصال الأولي مع المكلف بالضريبة:

بعد إرسال أو تسليم الإشعار بالتحقيق للمكلف محل التحقيق المحاسبي، تأتي مرحلة اللقاء به في مكان تواجد نشاطه لمعاينته وتقييم لوازم الاستغلال، المعدات والتجهيزات المكتبية... الخ، ويتم ملء بطاقة معلومات تخص جميع العناصر سابقة الذكر، مع العلم أن تاريخ اللقاء أو الاجتماع بالمكلف محددة ومذكورة مسبقا في

¹مراد كواشي، مرجع سابق، ص، ص167، 168

²المادة 4\20 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري، ص 11.

الإشعار بالتحقيق بعد المعاينة يتم تسليم جميع وثائق المحاسبة للمحققين وتوفير مكتب ملائم لقيامه بعملية التحقيق لأنها يجب أن تتم بعين المكان، أي في محل المكلف بالضريبة، وهذا من أجل خلق جو المناقشة بين المحقق والمكلف بالضريبة "طبقا للمواد 1-20 و 3-20 من قانون الإجراءات الجبائية" إلا أن هناك استثناء لهذا الإجراء.

ففي حالة طلب مكتوب من المكلف بالضريبة وبعد قبوله من طرف الإدارة أو في حالة قوة القاهرة يمكن للمحققين أخذ الوثائق لفحصها في مكاتبهم، يسلم للمكلف بالضريبة في هذه الحالة وثيقة تثبت فيها الوثائق المسلمة "عدد الوثائق طبيعتها..." الخ طبقا للمواد 1-20 و 3-20 من قانون الإجراءات الجبائية.

وفي حالة عدم تقديم المحاسبة أو الامتناع من تقديمها يثبت بهذا الأمر في محضر يؤشر عليه من طرف المكلف بالضريبة مع إلزام ذكر رفضه، وهذا يعد إشعاره بتقديم المحاسبة في أجل أقصاه ثمانية (8) أيام طبقا للمادة 9-20 من قانون الإجراءات الجبائية.

3. البدء بعملية التحقيق المحاسبي:

تشمل عمليات التحقيق المحاسبي فحص محاسبة المكلف من ناحية الشكل والمضمون

1.3. التحقيق المحاسبي من حيث الشكل:

يقوم هذا الفحص على التأكد من مدى وجود واحترام التقييد بالعناصر التالية :

1.1.3. مسك السجلات التجارية:

يقصد بها دفتر اليومية و دفتر الجرد، حيث يجب أن تكون هذه السجلات مؤشرة و مصادق عليها من قبل الهيئات المختصة، كما يجب أن تكون ممسوكة يوما بيوم، وبدون شطب ولا حشو ولا كتابات على الهامش.

2.1.3. دقة ووفرة الوثائق المحاسبية:

يجب على المكلف توفير الوثائق والمستندات التي تثبت قيامه بمختلف العمليات، خاصة فواتير الشراء والمصاريف التي قام بها، حيث يسعى المحققون للتأكد من صحة البيانات المحاسبية من ناحية الدقة وصحة المجاميع.

2.3. التحقيق المحاسبي من حيث المضمون

يسعى المحقق في إطار عملية التحقيق إلى التركيز على النقاط التي لها تأثير على تحديد النتيجة، ومن أهم هذه النقاط:

- التسجيل المزدوج لفاتورة مشتريات واحدة؛
- نسيان التسجيل المحاسبي لفاتورة الشراء؛
- التحقق من قيمة فواتير البيع؛
- التأكد من موضوعية مختلف المؤونات التي تم تكوينها؛
- فحص جميع التكاليف والمصاريف المحتسبة والتأكد من موضوعيتها ومقارنتها بالواقع؛
- فحص جميع الإيرادات والتأكد من أنها سجلت بالمبالغ الحقيقية، والبحث عن الإيرادات التي لم تسجل نسياناً أو عمداً.

3.3 إعادة التبليغ الأولي لنتائج التحقيق

يستوجب على المحقق إشعار المكلف بالضريبة بنتائج المراقبة بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار بالاستلام "طبقاً للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية". ينبغي على المحقق كذلك إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه بنتائج المراقبة بواسطة رسالة حتى في حالة انعدام التقويم "طبقاً للمادة 42 من قانون الإجراءات الجبائية".

يكون الإشعار بإعادة التقويم "الإشعار الأولي" مفصلاً بقدر كاف ومعللاً، كما يتعين ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم وكذلك الطريقة المتبعة في ذلك بصفة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها وذلك في أجل أربعين يوماً (40) سارية من تاريخ استلام إعادة التقويم "طبقاً للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية".

يجب تحت طائلة بطلان الإجراء، أن يشار في الإشعار بإعادة التقويم إلى أن المكلف بالضريبة له الحق في الاستعانة بمستشار من اختياره من أجل مناقشة اقتراحات رفع مبلغ الضريبة أو من أجل الإجابة عنها.

4. **نهاية أشغال التحقيق في عين المكان:** نظراً لأهمية هذا التاريخ ومن أجل استبعاد كل الشكوك، يستدعى المكلف بالضريبة المحقق مع استدعاء مكتوب يوضح فيه التاريخ والساعة للحضور إلى اجتماع اختتام أشغال التحقيق، يمكن للمكلف بالضريبة الذي حقق معه أن يستعين بمستشار من اختياره وذلك طبقاً للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية.

5. **الطعن القبل نزاعي "الحق في طلب التحكيم"**: يعد الحق في طلب التحكيم ضمانا إضافيا ممنوحا للمكلف بالضريبة المحقق معه، والذي يمكنه الاستفادة منه في إطار الإجابة على التبليغ الأولي وهذا من أجل مناقشة أي سؤال متعلق بالوقائع أو القانون، ويؤدي التحكيم إلى عقد اجتماع عمل على مستوى الإدارة، بحضور المكلف أو مستشاره مع المدير الولائي للضرائب أو مدير كبريات المؤسسات أو مدير مركز الضرائب وهذا حسب حالة نشاط المكلف ويتم في الأخير تحرير محضر يؤشر فيه كل الآراء المقدمة من مختلف المتدخلين وكذا القرار النهائي المتخذ وتحت رعاية مسؤول مختص.¹

الفرع الثاني: التحقيق المصوب VP

يعتبر التحقيق المصوب في المحاسبة أحد أشكال الرقابة الجبائية المعمقة المدرج حديثا نسبيا مقارنة ببقية أشكال الرقابة المعمقة الأخرى حيث تم استحداثه بموجب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 غير أن التطبيق الفعلي له تأخر لسنة 2010 والغرض من ادراج التحقيق المصوب في المحاسبة هو الرفع من نجاعة عمليات الرقابة الجبائية وتحديثها بما يتماشى والتطورات الحاصلة في طرق التهرب الضريبي المستخدمة من طرف المكلفين بالضريبة.²

أولا. تعريف التحقيق المصوب في المحاسبة

يعرف التحقيق المصوب في المحاسبة على أنه: "إجراء رقابي موجه أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من اجراء التحقيق في المحاسبة ويتضمن هذا الشكل الرقابي فحص وتدقيق الوثائق الثبوتية والمحاسبية لبعض أنواع الضرائب لكل او جزء من فترة غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل على السنة".

يعتبر هذا الشكل الرقابي اقل الزامية بالنسبة للمكلف بالضريبة حيث لا يفرض على المكلف تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير رقم الأعمال والنتائج المصرح بها بل تقتصر مطالبة المكلفين بالوثائق والمستندات التي تخص أنواع الضرائب التي هي محل تحقيق والفترة المستهدفة (في الغالب سنة او سنتين) ويمكن للتحقيق المصوب في المحاسبة أن يكون امتداد للرقابة على الوثائق في حالة غياب رد المكلف عن طلبات المعلومات والتوضيحات او نتيجة لإجابات غير مقنعة تبقى محل متابعة من طرف مصالح الوعاء.³

¹ مراد كواشي، مرجع سابق، ص، 169-173.

² لواج عبد الرحيم، لواج منير، تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد 08 العدد 02 (2022)، ص40.

³ لواج منير، لواج عبد الرحيم، تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل 2010-2018، مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، جامعة محد الشريف مساعدي سوق اهراس-الجزائر-ص، ص 48، 49.

حيث نصت المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه : "يتم كذلك التحقيق عندما تشكك الادارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي يتم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية".¹

ثانيا. الإجراءات المتبعة في التحقيق المصوب:

لقيام المحققين بالتحقيق المصوب وجب إتباع إجراءات حددها المشرع الضريبي، ونوضحها فيما يلي:

1. الإشعار بالتحقيق المصوب: قبل الشروع في التحقيق الجبائي المصوب وجب إبلاغ المكلف بالضريبة حيث لا يمكن إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسباته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرون (20) يوم، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار، كما يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق ألقابوأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أو تدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها والحقوق والضرائب والرسوم وأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الاطلاع عليها وان يشير صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء، ان المكلف بالضريبة يستطيع ان يستعين بمستشار من اختياره اثناء اجراء عملية الرقابة، كما يجب أن يشمل الإشعار بالتحقيق، بالإضافة الى العناصر المذكورة سابقا، توضيح طابع التصويب في التحقيق كما يجب اعلامه بطبيعة العمليات المحقق فيه.

2. الشروع في التحقيق المصوب: إن عملية التحقيق المصوب تتم في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة، يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة او في حالة قوة قاهرة يتم اقرارها قانونا من طرف الادارة الضريبية، ويستهل المحقق عملية التحقيق بالفحص الميداني وهذا بانتقاله لمعاينة مركز نشاط المكلف، وقد تتكرر الزيارة الميدانية من اجل التعرف اكثر على كافة الانشطة التي يتم مزاولتها مع تدوين الملاحظات والمعلومات التي اكتسبها في هذه الزيارات في حينها ليقوم بعد هذا بفحص الاوراق والمستندات والحسابات والسجلات التي يمسكها المكلف، والتأكد من صحتها، انتظامها واشتمالها على جميع الدفاتر والوثائق الاجبارية المنصوص عليها في القانون التجاري، كما يجب على المحقق في هذا النوع من المراقبة التأكد خاصة من الآتي:

- عدم اختلاف الأسس المحاسبية التي اتبعه المكلف في مسك الدفاتر للسنة المعنية بالفحص عن السنوات السابقة، بحيث في حالة الاختلاف في هذه الاسس يتطلب من المحقق تحديد آثار هذا الاختلاف على قانونية الدفاتر المحاسبية من وجهة النظر الجبائية، فقد يكون الهدف التقليل في أسس الاخضاع للتهرب من دفع الضريبة المستحقة؛

¹ المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية. وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب 2024، ص14.

- التأكد من ان كافة المعاملات قد تم اخذها بعين الاعتبار، كما تم تدوينها بالدفاتر المحاسبية
- اختبار بعض القيود للتأكد من جدية المستندات وقانونيتها؛
- التأكد من صحة المبيعات، المشتريات من خلال فحص اكبر عدد ممكن من الفواتير، مع الحرص على استغلال هذه الفواتير من خلال تحرير بطاقة المعلومات عن كل فاتورة؛
- مراقبة قانونية خصم الرسم على القيمة المضافة مع التركيز على ضرورة تبرير التسبيقات لهذا الرسم من طرف المكلف المحقق معه؛
- التأكد من تبرير كل الأعباء مع الحرص على ارسال نسخ من التبريرات المقدمة الى مكتب البطاقية من أجل تحرير بطاقة المعلومات التي يمكن استغلالها لاحقا في تحديد الايرادات أو المقبوضات؛
- كما يجدر التوضيح ان ممارسة التحقيق المصوب لا يحرم الادارة الجبائية من امكانية القيام في وقت لاحق بتحقيق معمق في المحاسبة بما في ذلك الفترة التي تم التحقيق فيها غير انه يجب في هذه الحالة الأخذ في الحسبان الحقوق المطالب بها نتيجة لعمليات اعادة التقييم التي تم اجراءها على إثر التحقيق المصوب.

3. تبليغ نتائج التحقيق المصوب: يقوم المحقق بثبوت اسس الاخضاع وتبليغها للمكلف المحقق معه، ويتمتع المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين (30) يوما، لارسال ملاحظاته او قبوله ابتداء من تاريخ تسليم الاشعار باعادة التقييم، وفي حالة عدم استلام الرد في الوقت المحدد او عدم الرد، بينما في حالة استلام الرد في الوقت المحدد على الاشعار يقوم المحقق في هذه الحالة، بفحص الرد ثم تثبتت أسس الإخضاع بصفة نهائية، ليتم اقفال عملية التحقيق بعد التبليغ النهائي لنتائج التحقيق للمكلف المحقق معه.

4. تحديد مدة اجراء التحقيق: يجب أن لا تتعدى فترة اجراء التحقيق المصوب، اعتبارا من تاريخ استلام او تسليم الاشعار بالتحقيق مدة شهرين.¹

ثالثا. مضمون التحقيق المصوب في المحاسبة

يمكن تلخيص مختلف النقاط التي يشملها التحقيق المصوب في المحاسبة في النقاط التالية:

- مراقبة قانونية الحسومات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة واصل التسبيقات والحصص الممنوحة والنسب المطبقة؛
- فحص دقيق لطلبات على استرجاع قرض الرسم على القيمة المضافة؛
- مراقبة العناصر المشكلة للنتيجة المحاسبية، اي فحص الأعباء المصرح بها بدرجة أولى؛
- مراقبة العجز المتكرر والامتيازات الجبائية والارباح المعاد استثمارها؛

¹ بن عودة امال، بودرة فاطمة، عسلون خضراء، واقع التحقيق المصوب في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، المجلد 8/ العدد: 2 (2019)، ص، ص 90، 92.

- لتحقق من توافر العناصر التي تدل على وجود تحويلات غير مباشرة للأرباح مع المؤسسات المتواجدة خارج الجزائر.¹

الفرع الثالث: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية VASFE

يشكل التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة أداة يسمح للإدارة الجبائية من خلالها ممارسة الرقابة على تصريحات الدخل للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

أولاً. تعريف التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

عرفته المديرية العامة للضرائب على " مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام (المدخل المحققة خارج الجزائر، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية...)".²

وحسب محافظ الحكومة الفرنسي M.Bissaria فإن عملية التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية يكون الهدف من ورائها التحقيق المفصل والدقيق لكل عناصر نمط الحياة، وكذا الإطلاع على الرصيد البنكي للمعني بالأمر من أجل مراقبة مجموع دخله والتأكد من صحة تصريحاته لمداهيل.

أما المحافظ Fouquet فيرى بأن الهدف من التحقيق هو تقدير مداخيل المكلف بالضريبة بوسائل تختلف عن تلك المتعلقة بمراقبة المصادر المعلومة لمداهيل المعني بالأمر.

ما جدر الإشارة إليه أن المشرع الفرنسي تدارك بعض النقائص فيما يخص هذه العملية من خلال قانون 08 جويلية 1987، إذ اعتمد نظاما آخر، فلم يعد تحقيقا بل أصبح يدعى دراسة أو "فحصا لمحمل الوضعية الجبائية للشخص" Examen d'ensemble de la situation Fiscale personnelle، وبهذا تقادى المشرع الجزائري مصطلح تحقيق "Vérification" من أجل تفرقة عن التحقيق المحاسبي.

ويجب التنبيه أخيرا إلى أن عملية التحقيق المعمق لا تقتصر فقط على الزمة المالية للمكلف بالضريبة وحالته المالية، وإنما تتعداه أيضا إلى أعضاء مسكنه الضريبي الذي يعيشون معه وتحت كفالته، وهذا حسب ما هو منصوص عليه في المادة 06 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. وعليه فإن المشرع أخضع المكلف بالضريبة المعترض على الرقابة أو على التحقيق للتقييم التلقائي للضريبة وهذا حسب ما

¹لواج منير ط.د لواج عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 48.

²بوجريو عبد الرؤوف، حراق مصباح، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية و دوره في تفعيل التحصيل الجبائي -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة-الجزائر، المجلد 8 العدد 1 / جوان 2022، ص 76.

نصت عليه المادة 44/1 من قانون الإجراءات الجبائية على انه: "يتم التقييم التلقائي للضريبة عندما تسجل المراقبة أو التحقيق، بسبب فعل المكلف بالضريبة أو فعل الغير".¹

ثانيا. إجراءات وضمانات المكلف الخاضع للتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

لا يمكن القيام بتحقيق معمق لمجمل الوضعية الجبائية إلا بتوفر جملة من الإجراءات والضمانات الممنوحة للمكلف الخاضع لهذا النوع من الرقابة تمثل حماية له من تعسف الإدارة، وعدم التزام المحققين ببعض هذه الإجراءات يوقعهم تحت طائل بطلانها والتي نوجزها فيما يلي:

1. **إعلام المكلف مسبقا:** نصت المادة 3 / 21 "لا يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة لشخص طبيعي، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الثروة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له مع إشعار بالاستلام، يعلم من خلاله المكلف بالضريبة بإمكانية الإطلاع على ميثاق المكلف بالضريبة الخاضع للرقابة على الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية، ومنحه أجلا أدنى للتحضير مدته ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ الاستلام".²

2. **الآجال القانونية للتحقيق:** تحت طائل بطلان فرض الضريبة، لا يمكن أن يمتد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة طيلة فترة تفوق سنة واحدة، اعتبارا من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق إلى غاية تاريخ الإشعار بإعادة التقويم (التبليغ الأولي)، وتمدد هذه الفترة بأجل يمنح عند الاقتضاء للمكلف بالضريبة وبناء على طلب هذا الأخير للرد على طلبات التوضيح أو تبرير الأرصدة ومداخل الأرصدة من الخارج.

3. **إعلان المكلف بنتائج التحقيق:** عند قيام العون المحقق بتحديد أسس فرض الضريبة، على إثر تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة لشخص طبيعي، يتعين على الإدارة إعلام المكلف بالنتائج المتوصل إليها حتى في حالة غياب إعادة تقويم برسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام.

4. **النقاش الشفوي و الحضور:** تحت طائلة بطلان إجراء التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ينبغي إجراء مناقشة شفوية وحضورية مع المكلف بالضريبة المحقق معه أثناء التحقيق وكذا في نهايته وذلك عن طريق إرسال استدعاء مكتوب يوضح فيه التاريخ والساعة من أجل الحضور إلى اجتماع اختتام أشغال التحقيق وله الحق في الاستعانة بمستشار من اختياره.

¹ سيد أمير محمد، الجزء المترتب على المكلف بالضريبة المعترض على الرقابة الجبائية (دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و التشريع الفرنسي)، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، ص، 245-247.

² المادة 31/21 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري ص16

5. الطعن القبل نزاعي "الحق في طلب التحكيم": يمنح هذا الضمان للمكلف بالضريبة المحقق معه إمكانية الطلب ضمن رده على نتائج التحقيق، التحكيم في الأسئلة المتعلقة بالوقائع أو بالقانون حسب الحالة من مدير الضرائب بالولاية، أو رئيس مصلحة البحث والمراجعات. وعليه ينبغي على العون المحقق تحت طائلة بطلان إجراء التحقيق، إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه في إطار أشعار إعادة التقويم، بأن له حق الاستفادة من هذا الضمان الذي يخوله له القانون.¹

¹ بوجريو عبد الرؤوف، حراق مصباح، مرجع سابق، ص 77.

خلاصة الفصل:

تعتبر الرقابة الجبائية الأداة المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي، لما لها من دور في الحفاظ على موارد الخزينة، كما تساهم في مساعدة المؤسسات في الوصول إلى تسيير جبائي ناجح من خلال تطبيق القوانين والتشريعات الجبائية.

وتعتمد الإدارة الجبائية أثناء ممارسة مهنة الرقابة على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تقليل النفقات الجبائية، وكذا الوصول إلى أدنى حد من التهرب وذلك باعتماد مختلف أشكال الرقابة الجبائية من عامة ومعمقة وغيرها، وقد منح المشرع الجبائي الإدارة الجبائية أثناء القيام بعملية الرقابة جملة من الحقوق كحق الإطلاع وحق استدراك الخطأ وحق المعاينة وبالمقابل منح المكلفين بالضريبة ضمانات تحمل حقوقهم، وكذلك لخلق علاقة ودية بين الإدارة والمكلفين للتقليل من التهرب.

وهذا ما سنحاول تقديمه في الفصل الثالث من خلال التعرف على كيفية مساهمة في دعم الرقابة الجبائية.

الفصل التطبيقي:

دراسة ميدانية

- مديرية الضرائب لولاية

ميلة-

تمهيد:

بعد الإنتهاء من الشق النظري للبحث والذي يتمحور حول رقمنة الإدارة الجبائية، والرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي وكنموذج للدراسة تم اختيار مصلحة من المصالح الجبائية المتنوعة، حيث وقع الإختيار على مديرية الضرائب لولاية ميلة باعتبارها الهيئة الجبائية العليا على مستوى الولاية وتسلط الضوء على متطلبات البحث في المجال التطبيقي الذي اعتمدنا في معالجته على المنهج التحليلي الذي سنكتشف من خلاله على مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية حيث تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث والتي تكون وفق الشكل التالي:

المبحث الأول: بطاقة فنية حول مديرية الضرائب لولاية ميلة

المبحث الثاني: الخطوات التطبيقية للتسجيل في البوابات الرقمية

المبحث الثالث: علاقة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية

المبحث الأول: بطاقة فنية حول مديرية الضرائب لولاية ميلة

المديرية الولائية للضرائب بميلة هي إدارة عمومية غير مركزية تابعة لوزارة المالية بالمديرية العامة للضرائب.

المطلب الأول: نشأة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة

تأسست المديرية الولائية للضرائب من بينها مديرية الضرائب لولاية ميلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فيفري 1991، المتضمن التنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، المعدل والمتمم وتضم هذه المديرية خمس (05) مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للتحويل؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية؛
- المديرية الفرعية للوسائل.

بالإضافة إلى 11 مفتشية و9 قباضات.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ميلة

تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006 والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، مهيكلة على النحو التالي:

- المديرية الولائية للضرائب؛
- المديريات فرعية؛
- مفتشيات الضرائب؛
- قباضات مختصة؛
- مراكز الضرائب؛
- مراكز جوارية للضرائب.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23/فيفري/1991، الجريدة الرسمية، العدد 9، 1991، ص2.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لفروع مديرية الضرائب لولاية ميلة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مديرية الضرائب لولاية ميلة

المطلب الثالث: مهام المديرية الولائية للضرائب

إن المديرية الولائية المتواجدة على مستوى الوطن لها أهداف مشتركة ومهام مسطرة عليها من طرف المديرية المركزية يجب القيام بها على أحسن وجه، وتتمثل الأهداف الأساسية للمديرية في تحقيق السياسة المالية للبلاد وتزويد ميزانية الدولة المحلية بالأموال عن طريق تحصيل الضرائب أما فيما يخص المهام فهي تنقسم حسب التقسيم الفرعي للمديرية أي حسب المديریات الفرعية التابعة لها ومكاتبها وهي مكلفة بضمان المديریات الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.

وتتولى المديریات الولائية للضرائب على وجه الخصوص ما يأتي:

- في مجال الوعاء :

- تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقارير الجبائية؛
- تصدر الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها وتعد تلخيصا عن ذلك وتقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

- في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- تراقب تكفل والتصفية التي يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك؛
- تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- تضمن الرقابة القبلية وتصفي حسابات تسيير القابضين.

- في مجال الرقابة:

- تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- تعد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها؛
- تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة أن يقتضى الأمر ذلك.

- في مجال المنازعات:

- تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

- في مجال الوسائل:

- تقدر احتياجات المديرية من وسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- تضمن تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- تكون رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وتضمن توزيعه وتعميمه؛
- تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

- في مجال الاستقبال والإعلام:

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة¹.
- وتتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس (05) مديريات فرعية:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف بما يأتي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب:

1.1. مكتب الجداول: ويكلف لاسيما بما يأتي

- التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

¹ -المادة 17، من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ بتاريخ 2006/09/18، الجريدة الرسمية 2006 العدد: 59 ص10.

2.1. مكتب الإحصائيات: ويكلف ب:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

3.1. مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف ب:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والإمتمانية؛
- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

4.1. مكتب التنشيط والمساعدة: ويكلف بضمان ما يأتي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛
- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها¹.

2. المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف ب:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها².

¹ المواد 61 إلى 64 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-2-2009، الجريدة الرسمية 2009، العدد 20، ص، ص 17، 18.

² المادة 65 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009، الجريدة الرسمية 2009، العدد 20 ص 18.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من:

1.2. مكتب مراقبة التحصيل: ويكلف بـ:

- دفع نشاطات التحصيل؛
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات ؛
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

2.2. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف بضمان

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3.2. مكتب التصفية: ويكلف بـ:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة وسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛
- التكفل بجدول القبول في الأرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك¹.

3. المديرية الفرعية للمنازعات: وهي مكلف بـ:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية².

¹المواد 66،67،68 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 جريدة الرسمية، 2009، العدد 20، ص 18.

²المادة 69 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009، الجريدة الرسمية 2009، ص18

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربع (04) مكاتب:

1.3. مكتب الاحتجاجات:

ويكلف ب:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2.3. مكتب لجان الطعن:

ويكلف ب:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالح والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3.3. مكتب المنازعات القضائية: ويكلف ب:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

4.3. مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف ب:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
 - الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.
4. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وتكلف بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها¹.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب تتمثل في:

1.4. مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: والذي يعمل في شكل فرق ويكلف ب:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

¹المواد من 70 إلى 74، من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009، الجريدة الرسمية 2009، العدد 20، ص، ص 18، 19.

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

2.4. مكتب البطاقات والمقارنات: ويكلف بما يأتي:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3.4. مكتب المراجعات الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق ويكلف بضمان ما يأتي:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4.4. مكتب مراقبة التقييمات:

يعمل في شكل فرق ويكلف ب:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل او مجانا؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير (التطبيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.¹

5. المديرية الفرعية للوسائل:

وتكلف ب:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.²

¹ المواد 75، 78 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009، جريدة الرسمية 2009، العدد 20 ص 19.

² المادة 79 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009-جريدة رسمية 2009، العدد 20 ص 19.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب:

1.5. مكتب المستخدمين والتكوين:

ويكلف بـ:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛
- انجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2.5. مكتب عمليات الميزانية:

ويكلف بـ:

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ عمليات الميزانية؛
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3.5. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: وتكلف بـ:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4.5. مكتب الإعلام الآلي:

ويكلف بـ:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية وموارده.¹

¹المواد من 80 إلى 83، من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 جريدة الرسمية 2009، العدد 20، ص، ص20، 19.

المبحث الثاني: الخطوات التطبيقية للتسجيل في البوابات الرقمية

يعتبر التصريح الإلكتروني حاليا من أهم الوسائل التي يستخدمها المكلفون في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، ما ألزم الإدارة الضريبية استحداث أنظمة التصريح عن بعد لتمكين المكلفين بالضريبة من التصريح والدفع الإلكتروني للضرائب، من أجل تسهيل عملية الإجراءات الضريبية وتحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية.

المطلب الأول: خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة خدمة عبر الانترنت تتيح لهم تقديم طلب الترخيم الجبائي عبر الانترنت وذلك من خلال العنوان الإلكتروني التالي :

<https://nifenlinge.mfdgi.gov.dz>

للحصول على رقم التعريف الجبائي يتم أولا اختيار طبيعة الشخص (معنوي أو طبيعي)

الشكل رقم(07):بوابة رقم التعريف الجبائي

في هذه الحالة سوف نقوم بالتسجيل على أساس شخص طبيعي وذلك باتباع الخطوات التالية:

1. تقديم الطلب

- كخطوة أولى يتم الولوج الى formulaire de demande d'immatruction fiscale d'un person morale من أجل تقديم طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي.
- بمجرد الدخول تظهر قائمة لتحميل المعلومات.

الشكل رقم(08): تقديم طلب رقم التعريف الجبائي

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscale « NIF »
Personne Physique

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543 115
Numéro du registre de commerce : 15A876543-00/16 رقم السجل التجاري:

Nom:
Prénom(s):
E-mail:
Confirmer votre E-mail:

Saisir le code sécurité affiché: **MPK607** code sécurité
si code illisible, générer un autre code

بعد ذلك يتعين على المكلف بالضريبة ادخال البيانات الخاصة (الإسم و اللقب، الجنس، مكان و تاريخ الميلاد، رقم شهادة الميلاد ونوع الشهادة، نوع النشاط، رقم السجل التجاري..)

- التأكد من صحة المعلومات.

- يظهر وصل استلام الطلب مع تحميله و طباعته.

2. متابعة الطلب

- بعد فترة قصيرة تقدر بيومين أو أكثر يقوم المكلف باعادة الدخول الى الموقع من أجل اتباع طلبه Suivi votre demande وهذا عن طريق ملئ المعلومات اللازمة .

الشكل رقم (09):متابعة طلب رقم التعريف الجبائي

Etat d'avancement de traitement de votre demande d'immatriculation fiscale « NIF »
Personne Physique

Numéro de votre demande d'immatriculation:
Numéro de votre registre de commerce ou de votre carte d'artisan ou de votre agrément:

Saisir le code sécurité affiché ci-dessous: **09K65g** si flouté, générer un autre code

Direction Générale des Impôts 13 - 2016
Email: dgi-orient@dgimp.dz

3. طباعة شهادة التسجيل الجبائي

- بعد قبول الطلب يقوم المكلف بطباعة شهادة التسجيل الجبائي.

4. التحقق من صحة شهادة التسجيل الجبائي

- للتحقق من صحة الشهادة يجب التوجه الى خدمة الإدارة التي تعتمد عليها (CPI , CDI , DGE) محملا بالوثقتين التاليتين:

- اشعار الإستلام؛

- نسختين من شهادة التسجيل الجبائي .

- اذ كانت جميع المعلومات الخاصة صحيحة سيقوم مدير الخدمة بوضع ختمه وتوقيعه على الشهادة بعد ذلك تقوم الإدارة العامة للضرائب بنشر رقم التعريف الجبائي الخاص على موقع المصادقة

<https://nif.mfdgi.dz/nif.php>

- أما إذا كان الشخص معنوي فسنقوم بإتباع نفس الخطوات السابقة .

المطلب الثاني: خطوات انشاء حساب في بوابة "مساهمتك"

من أجل انشاء الحساب الخاص، للتصريح و الدفع عن بعد عبر بوابة "مساهمتك" :

- كخطوة اولى الولوج للتسجيل عن بعد عبر الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>
- النقر على الرابط " أنشئ حسابي الخاص".

الشكل رقم(10): انشاء حساب عبر بوابة مساهمتك

أنشئ حسابي الخاص

- ادخال رقم التعريف الجبائي NIF.

Nouvelle Souscription

Introduire votre NIF

إدخال رقم تعريفكم الجبائي

Nouvelle Souscription

000916100

تأكد من الرقم الذي تم إدخاله

- بمجرد تحميل البيانات، اتباع الخطوات وملئ جميع الفراغات المعروضة.
- الخانات الحمراء اجبارية الملئ، بينما الخضراء اختيارية.
- التحقق من المعلومات التي تم ادخالها، تعليم علامة موافق على Captcha والضغط على الزر Sauvared.

Nouvelle Souscription

Données du contribuable

Raison Social / Nom / Prénom SARL TEST	Adresse de l'activité BABA HASSEN
Direction ALGER OUEST	Recette DRARIA
N° RC / CA / Agrt 09B1005	

Année début d'activité	Email	Téléphone
2022	test2@gmail.com	055060882

Représentant légal

Titre	Qualité	Nom	Prénom	Mali	Téléphone
Monsieur	Ingénieur	mohamed	brahim	mohamed	055060882

Mandataire

Titre	Qualité	Nom	Prénom	Entreprise	Adresse
Monsieur	Ingénieur				

☐ I'm not a robot

Annuler
Sauvegarder

- بمجرد الإنتهاء من عملية التسجيل يتم عرض رسالة تشير الى نجاح العملية .
 - يتم عرض اشعار التسجيل في شكل Pdf مع الإحتفاظ به بالنقر على الزر Enregistrer.
 - تم تحميل اشعار التسجيل و طباعته .
 - و أخيرا دفع ملف الإنخراط لدى القبضة .
- بعد حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول يقوم بالولوج الى موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.dz> وذلك من خلال:
- النقر على فضاء الإجراءات عن بعد "ثم الضغط على الرابط المقابل لخدمات بوابة "مساهمتك"

- يتم عرض البوابة العامة لـ "مساهمتك" يتم الضغط على "الفضاء الخاص"

الشكل رقم (11): بوابة الإجراءات عن بعد



- بمجرد الدخول الى الفضاء الخاص تظهر النافذة التالية .

الشكل رقم (12): تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك



- وبهذا يتم الدخول الى الفضاء الخاص على بوابة مساهمتك، وسيطلب منك تلقائيا تغيير كلمة المرور الأولية.

- تتضمن واجهة البوابة قائمتين:

● لوحة التحكم تتضمن أربعة أجزاء:

■ عدد التصريحات المسجلة؛

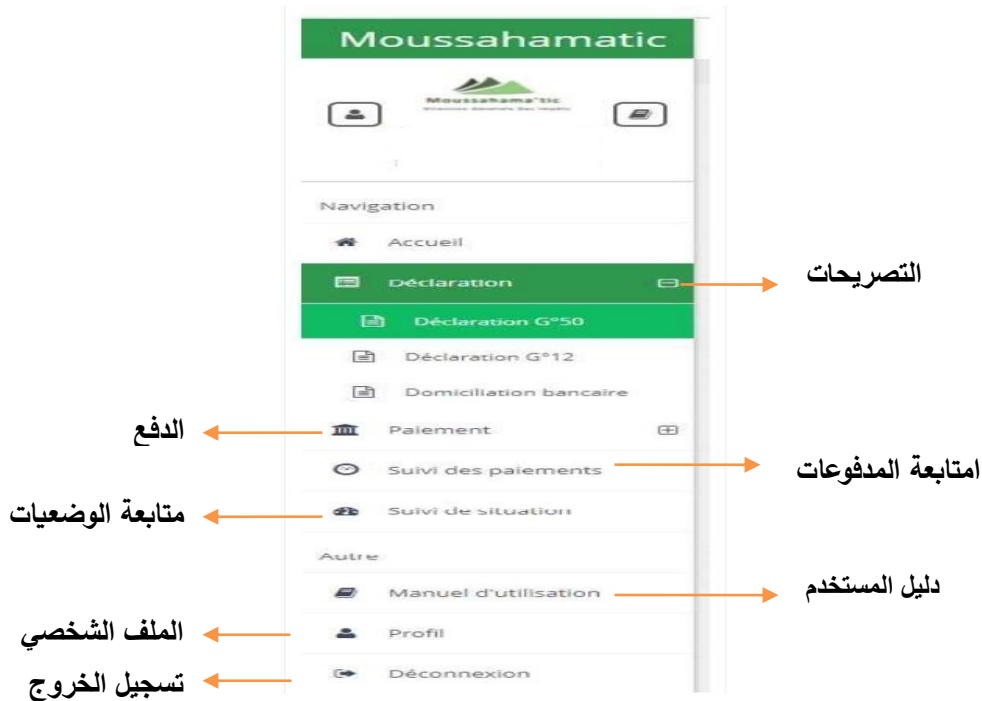
■ عدد الأيام المفجلة قبل تاريخ الإستحقاق التصريح الشهري G50؛

■ عدد التصريحات التي تنتظر الدفع؛

■ عدد المدفوعات التي تلقتها ادارة الضرائب.

- قائمة التصفح تحتوي على :

الشكل رقم (13): قائمة التصفح



- في نص واجهة الصفحة تتوفر قوائم أخرى.

المطلب الثالث: خطوات انشاء حساب في بوابة "جبايتك"

من أجل تعزيز خدماتها الرقمية، قامت المديرية العامة للضرائب، بوضع في اطار النظام المعلوماتي "جبايتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الأنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب

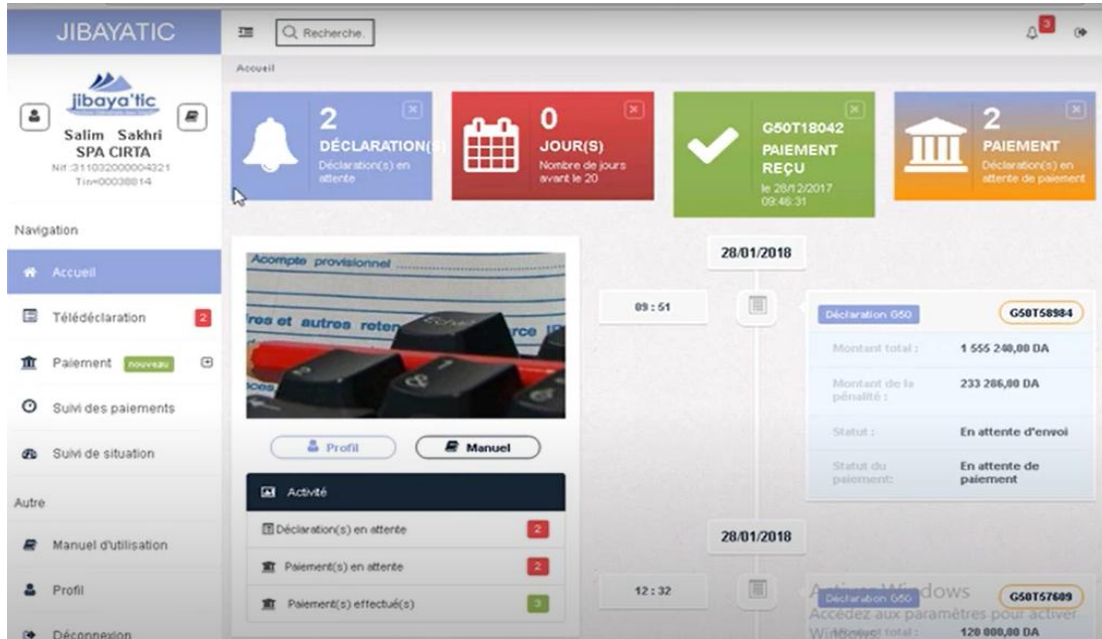
- يمكن الولوج اليها عبر العنوان الإلكتروني التالي: <https://jibayatic.mfdgi.dz>
- للإستفادة من الخدمات الرقمية يتعين على المكلف بالضريبة اكتتاب طلب انخراط للتصريح عن بعد وذلك بإعداد ملف يمكن تحميله من نفس البوابة "جبايتك" والذي يشمل :
 - استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة؛
 - دفتر الأحكام العامة؛
 - كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB) لثلاثة (3) حسابات كأقصى تقدير للاستناد عليها؛
 - وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص لمضي استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه، إذا كان ممضي الاستمارة ليس ممثله القانوني.

- يتم الحصول عليه بنفس الإجراءات المتبعة في بوابة "مساهمتك".
 - من اجل ايداع طلب الإنخراط يتعين على المكلف بالضريبة طلب موعدا ما من خلال البوابة أو عن طريق التقدم على مستوى مصلحة الإستقبال والإعلام.
 - في يوم الإيداع يتلقى المكلف بالضريبة تحت ظرف مغلق رمزه السري.
 - عند حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول يقوم بالولوج الى الموقع "جبايتك".
- <https://jibayatic.mfdgi.dz> فتظهر النافذة التالية :

الشكل رقم(14) : تسجيل الدخول في بوابة جبايتك

- عند الدخول لأول مرة تصبح خدمة الدفع الإلكتروني جاهزة لإستخدام.
- الصفحة الرئيسية والتي تنقسم الى 3 أجزاء:
- الجزء الأول على اليسار خاص بقائمة التصفح.
- الجزء الثاني على اليمين خاص بالإشعارات مثل: التصريحات المعلقة، المدفوعات، المدفوعات المعلقة.
- الصفحة الرئيسية للبوابة تحتوي على معلومات واختصارات للتصريحات.

الشكل رقم(15): بوابة جبايتك



تقدم بوابة "جبايتك" بالعديد من الخدمات مثل:

- الولوج الى بيانات التعريف الخاصة؛
- إمكانية طبع الإشعار بالدفع يتضمن تفاصيل الضرائب والمبالغ المصرح بها؛
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها الكترونيا للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بترخيص اقتطاع المبالغ الواجب دفعها مع حسابكم البنكي مباشرة؛
- متابعة مستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع المنجزة.

المبحث الثالث: علاقة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية

تعمل الرقمنة بشكل كبير على تحسين قدرات الإدارة الجبائية والتي تعتبر من أهم الأهداف التي سطرتها المديرية العامة للضرائب للنهوض وتعزيز الشفافية بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية وذلك للاستغناء على التبادل اليدوي والتحرر من الإجراءات التقليدية والانتقال إلى التبادل الإلكتروني الحديث.

المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية قبل ادخال الرقمنة

فيما سيأتي سنتناول دراسة حالة ميدانية للرقابة على الوثائق والرقابة بعين المكان (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة) المطبقة على مستوى مديرية ومفتشية الضرائب لولاية ميلة، حيث سنكتفي بأخذ حالة واحدة عن كل طريقة (تحقيق).

الفرع الأول: دراسة حالة مؤسسة تعرضت للتحقيق في الرقابة على الوثائق

دراسة حالة مؤسسة لأشغال البناء حيث تمطلب المعلومات Cn°2 رقم 1608 / 2023 المؤرخ في 2023/09/12، لدراسة أو تسوية وضعيتهم الجبائية في اطار الرقابة على الوثائق للسنوات 2021/2020/2019 بعنوان برنامج 2023

طلب منهم احضار الوثائق التالية:

- كشوف بنكية؛
- فواتير الشراء؛
- مبررات الأعباء.

وبعد مقارنة المصلحة للوثائق والميزانيات الجبائية والتصريحات المقدمة من قبل المكلف وكذا المعلومات التي بحوزة المصلحة تبين:

- تكرار في تسجيل بعض الفواتير محاسبيا؛
- نقص في التصريح بالمشتريات؛
- عدم تبرير جميع الأعباء .

وانطلاقا من هذه الملاحظات تم اشعار المؤسسة بالتسوية التقديرية Cn°04 الذي يحمل رقم 2023/1905 المؤرخ في 2023/10/10 والذي تضمن الرقابة على الوثائق للسنوات المعنية، وبعد اطلاع المصلحة على الرد الوارد لهم من قبل المؤسسة بتاريخ 2023/11/05 وذلك من خلال دراستهم للملاحظات والتبريرات المقدمة، تم قبول الرد وذلك باحتفاظهم على اسس ضريبية الآتية عملا بأحكام المواد 18، 19،

156، 107، و110 من قانون الاجراءات الجبائية والمواد 196 مكرر، 222، 359، 104، 134 و193 من قانون الضرائب المباشرة والمواد 76 و116 من قانون الرسم على رقم الأعمال:

❖ سنة 2019:

1. الرسم على القيمة المضافة:

تم اعادة ادماج الرسم على القيمة المضافة بسبب التكرار في حسم فاتورة رقم 2019/0269، والفاتورة رقم 2019/0286

$$TVA = 353.212 \text{ دج} + 25\% \text{ (عقوبة)} = 441.515 \text{ دج}$$

2. الضريبة على الدخل الاجمالي:

فواتير متكررة (تم قبول التبرير المقدم): 1.859.625 دج

- أعباء غير مبررة تدمج في الربح:

$$(474.776 \text{ دج} - 471.708 \text{ دج}) = 3068 \text{ دج}$$

$$(80.792 \text{ دج} - 40.875 \text{ دج}) = 39916 \text{ دج}$$

- تكاليف اخرى: 116.501 دج

- أعباء قاموا برفضها تضاف الى الربح : 26.974 دج

- المجموع المعاد ادماجه: 186.459 دج

- الأساس الاجمالي: 1.826.656

- الأساس الذي تم التصريح به 1.640.224 دج

حيث أن الفارق الذي لم يتم التصريح به 186.432 دج

ومنه الحقوق حسب الجدول تقدر ب 65.251 دج مع زيادة ب 15% = 75.039 دج

3. الضريبة على الدخل الاجمالي صنف المرتبات والأجور:

- الأساس الخاضع: 1.428.332 دج

- الحقوق الواجبة الأداء: 16.507 دج

- الحقوق المسددة من طرف المؤسسة بواسطة G50 هي: 13.334 دج

ومنه الحقوق الناتجة التي لم يتم تسديدها تضاف لها عقوبة (3173 دج + 25%) = 3967 دج

❖ سنة 2020:

1. الرسم على النشاط المهني:

- الحقوق الناتجة تخضع لمعدل 2%
- رقم الأعمال الخاضع 1.676.207 دج
- رقم الاعمال المصرح به 1.397.558 دج

حيث أن الحقوق المتبقية 278.649 دج * 2% + عقوبة 10% = 6131 دج

2. الرسم على القيمة المضافة:

- رقم الأعمال الاجمالي 2.234.943 دج
- رقم الأعمال المصرح به 1.863.411 دج
- الحقوق المتبقية: 371.532 دج * 19% = 70.591 دج + 15% = 81.180 دج

3. تسوية الضريبة على الدخل الاجمالي صنف المرتبات والأجور

- الأساس الخاضع: 1.428.332 دج
- الحقوق الواجبة الأداء: 16.507 دج
- الحقوق المسددة G50 : 13.334 دج
- الحقوق المتبقية: 3173 دج + عقوبة ب 25% = 3967 دج

❖ سنة 2021:

- المعلومات المقدمة رقم 2021/10854 التي هي عبارة عن فواتير مشتريات تم تقديمها للمصلحة بتاريخ 2021/02/16

- المبلغ خارج الرسم 1.277.560 دج
- الرسم على القيمة المضافة 1.277.570 دج * 0.19 = 242.738 دج
- مبلغ مشتريات السنة حسب الفواتير المقدمة لهم 967.960 دج
- الفرق بين المشتريات 309.610 دج
- تأسيس رقم الاعمال 309.610 دج x 1.20 = 371532 دج

371.532 دج - 309.610 دج = 61.922 دج

1. الرسم على النشاط المهني :

- رقم الاعمال الخاضع: (1.863.411 دج + 371.532 دج) - 25% = 1.676.207 دج
- رقم الاعمال المصرح به: (1.863.411 دج - 25%) = 1.397.558 دج
- الفارق الغير مصرح به: 278.649 دج * 2% = 5573 دج + عقوبة 10%

2. الرسم على القيمة المضافة

- رقم الاعمال الاجمالي: 2.234.943 دج
- رقم الاعمال المصرح به: 1.863.411 دج
- الحقوق المتبقية قدرت ب 371.532 دج * 19% = 70.591 + 15% عقوبة = 81180 دج

❖ سنة 2022:

1. تسوية الضريبة على الدخل الاجمالي

- أعباء غير مبررة تضاف الى الربح
- (281.755 دج - 158.372 دج) = 123.383 دج
- صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء casnos: 153.906 دج
- اعباء مرفوضة تضاف الى الربح
- غرامات وعقوبات ب: 4589 دج
- المجموع الذي تم اضافاته قدر ب 281.872 دج
- الاساس الاجمالي: 1.479.265 دج
- الاساس المصرح به: 1.197.393 دج
- الحقوق الغير مسددة: 281.872 دج
- الحقوق حسب الجدول 86.525 + 15% عقوبة

الفرع الثاني: دراسة حالة مؤسسة تعرضت للتحقيق في المحاسبة VC

تم توجيه تبليغ لإجراء عملية التحقيق المحاسبي خلال السنوات 2017, 2018, 2019 و 2020 والذي تموفقا للإشعار بالتحقيق رقم 2021/112 المعد بتاريخ 2021/06/10 حيث الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق هي الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة، الضريبة على الدخل الإجمالي، أجور، حقوق الطابع، ضرائب أخرى.

1. المحاسبة من حيث الشكل:

- غياب كل من دفتر الجريدة العامة، دفتر الجرد، سجل الأجرة؛
- غياب كلي للمحاسبة لسنتي 2017 و 2018؛
- تقديم دفتر الأستاذ واليوميات المساعدة (مشتريات، مبيعات، بنك، صندوق، عمليات مختلفة) لسنتي 2019 و 2020؛
- تقدير فواتير الشراء والبيع واثبات المصاريف لسنتي 2019 و 2020.

2. المحاسبة من حيث المضمون :

❖ سنتي 2017 و 2018:

- على إثر الغياب الكلي للمحاسبة تستحيل عملية الرقابة والتحقيق وعليه قاموا بتطبيق التقييم التلقائي لأسس فرض الضريبة وفق ما تنص عليه المادة 44 من قانون الاجراءات الجبائية وذلك بتطبيق هامش ربح قدره 10% على رقم الأعمال المعتمد؛
- عدم تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور؛
- عدم تسديد رسمي التمهين والتكوين.

❖ سنة 2019:

- عدم التصريح برقم الأعمال المحصل الخاضع لكل من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني؛
- هناك فواتير مبيعات تمتددها ولم تسجل محاسبيا ضمن أرقام الأعمال المفوترة؛
- (انظر جدول رقم 01 ملحق 11 ص 152).
- تم جمع إجمالي الفواتير الخارج الرسم المقدرة بـ 8.350.650 دج واعتبارها أرقام أعمال مفوترة ومحصلة وبالتالي تم اخضاعها للرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني واضافتها للربح المصرح به؛
- تسجيل فواتير شراء خاصة بدورة 2018 ضمن سنة 2019 وهو مخالف لمبدأ استقلالية الدورات المحاسبية وإضافة مبلغ 3.430.710 دج إلى الأرباح المصرح بها؛
- (انظر جدول رقم 02 ملحق 11 ص 152)
- تسجيل ضمن الحساب "637" مصاريف خاصة بـ casnos بمبلغ يقدر بـ 140.000 دج دون إعادة إدماجه ضمن النتيجة الجبائية على اعتبار أن الشركة لا تتحمل المصاريف الشخصية وبهذا تم إعادة إدماج المبلغ ضمن الأرباح المصرح بها؛
- عدم تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور؛
- عدم تسديد رسمي التمهين والتكوين.

❖ سنة 2020:

- عدم التصريح برقم الأعمال المحصل الخاضع لكل من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني؛
- تسجيل ضمن الحساب "642" تكاليف تخص الرسم على النشاط المهني تقدر بـ **53.093** دج ولم يتم تسديد هذا الرسم وإعادة إدماج هذا المبلغ ضمن الأرباح المصرح بها؛
- تسجيل ضمن الحساب "637" مصاريف خاصة بـ casnos بمبلغ يقدر بـ **712.800** دج دون إعادة إدماجه ضمن النتيجة الجبائية على اعتبار أن الشركة لا تتحمل المصاريف الشخصية وعليه تم إعادة إدماج هذا المبلغ ضمن الأرباح المصرح بها؛
- تسجيل ضمن الحساب "641" تكاليف تخص رسمي التكوين والتمهين بمبلغ يقدر بـ **33.579** دج غير أنهم لم يقوموا بتسديد هذا الرسم فتم اضافة هذا المبلغ ضمن الأرباح المصرح بها؛
- عدم تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور؛
- عدم تسديد رسمي التمهين والتكوين.

1.2. الرسم على النشاط المهني

أرقام الأعمال المحصلة خاضعة للرسم على النشاط المهني وذلك طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة واخضاع الحقوق التي لم تسدد إلى الزيادة المنصوص عليها في المادة 193 من نفس القانون وبذلك تكون حقوق الرسم على النشاط المهني في السنوات 4 كما يلي:

(انظر جدول 03 ملحق رقم 11 ص 152)

❖ سنتي 2018/2017 :

- حسب التصريحات المقدمة تم دفع كل الحقوق الناتجة.

❖ سنة 2019 :

قدرت الحقوق الناتجة بـ 370.695 دج بمعدل 1% من رقم الأعمال المعتمد $(0.01 * 37.069.526)$ وطبق عليه عقوبة بسبب عدم التسديد 25% من الحقوق الناتجة $(0.25 * 370.695 = 92.674 \text{ دج})$.

❖ سنة 2020:

الحقوق الناتجة ($7.159.278 \text{ دج} * 0.01$) = 71.593 دج + عقوبة عدم التسديد $(0.25 * 71.593)$ = 89.491 دج .

2.2. الرسم على القيمة المضافة على المشتريات:

أرقام الأعمال المحصلة التي تم الإعتراف بها خضعت للرسم على القيمة المضافة بمعدل 19% طبقا للمادة 2 فقرة 3-المادة 21 من قانون الرسم على أرقام الأعمال، كما خضعت الحقوق الواجبة للتسديد الى الزيادة المنصوص عليها في المادة 116 من قانون الرسم على أرقام الأعمال

(انظر جدول رقم 04 ملحق 11 ص 152)

❖ سنة 2017:

- استرجاع القيمة المضافة على المشتريات التي لم تقدم فواتيرها المقدرة ب 3.375.400 دج مع زيادة ب(3.375.400 دج * 0.25 = 843.850 دج).

❖ سنة 2018:

- الرسم على القيمة المضافة المسترجع: 103.357.340 دج.
- زيادة ب 25.839.335 دج بسبب عدم تقديم الفواتير.

3.2. الضريبة على أرباح الشركات:

- اخضاع مداخيل الأرباح الصناعية والتجارية إلى الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 19% حسب المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة.

(انظر جدول رقم 05 ملحق 11 ص 153)

❖ سنة 2017:

- قدر الفرق بين الحقوق الواجبة والحقوق المسددة ب 62.599 دج، بمعدل 15% كعقوبة.

❖ سنة 2018:

- تم تسديد جزء فقط من الحقوق المستحقة 3.095.212 دج ، حيث طبقت زيادة بسبب عدم التسديد تقدر ب 1.805.540 دج.

❖ سنتي 2020/2019

- نظرا لعدم تسديد كل الحقوق المستحقة تم فرض عقوبة ب 25%، حيث تقدر في سنة 2019 ب (2.840.872 دج * 0.25 = 710.218 دج)، وفي سنة 2020 (315.267 دج * 0.25 = 78.817 دج) .

4.2. رسم التكوين والتمهين :

حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 09-262 المؤرخ في 24/08/2009 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-149 المؤرخ في 13/05/1998 يحدد شروط وكيفيات تطبيق المادتين 55 و 56 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31/12/1997 المتضمن قانون المالية لسنة 1998 المتعلقة برسم التكوين ورسم التمهين.

(انظر جدول رقم 06 ملحق 11 ص 153)

❖ سنتي 2017/2018 :

- تم أخذ الاسس الضريبية المعتمدة لتأسيس رسمي التكوين والتمهين اعتمادا على الأجور المحددة تلقائيا، حيث يخضع لمعدل رسم 1% من كتلة الأجور الخاضعة المصرح بها، ومعدل 25% نتيجة لعدم تسديد الحقوق المستحقة.

- سنة 2017: $(1.200.000 \text{ دج} * 0.01 = 12000 \text{ دج} + 3000 \text{ دج} = 15000 \text{ دج})$.

- سنة 2018: $(7.200.000 \text{ دج} * 0.01 = 72.000 \text{ دج} + 18.000 \text{ دج} = 90.000 \text{ دج})$.

❖ سنتي 2019/2020 :

أخذت الأسس الضريبية المعتمدة لتأسيس رسمي التكوين والتمهين بالاعتماد على كتلة الأجور الخام المصرح بها في ميزانيتي 2019/2020 .

- سنة 2019: $(4.326.020 \text{ دج} * 0.01 = 43.260 \text{ دج} + 10.815 \text{ دج} = 54.075 \text{ دج})$.

- سنة 2020: $(1.845.000 \text{ دج} * 0.01 = 18.450 \text{ دج} + 4.612 \text{ دج} = 23.062 \text{ دج})$.

5.2. الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور:

بسبب عدم التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات والأجور بواسطة التصريحات الشهرية G50 ولم يتم أيضا إيداع التصريح السنوي G29 وهذا خلال السنوات المعنية بالتحقيق.

(انظر الجدول رقم 07 ملحق 11 ص 153)

❖ سنتي 2017/2018 :

تم تقديرهما تلقائيا بناء على نص المادة 130 من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة و هذا اعتمادا على عدد عمال 05، 30 عامل على التوالي بحيث يتماشى مع أرقام الأعمال المحققة، وبتطبيق معدل 20% من الاجر السنوي المعتمد (عدد العمال المعترف به x الاجر الشهري المعتمد)، مع فرض زيادة ب 25%.

❖ سنتي 2020/2019:

تم الاعتماد على التصريحات المقدمة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولعدم تسديد الحقوق الواجبة طبقت زيادة بنسبة 25%.

6.2. الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة RCM:

تخضع الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة للزيادة المسجلة في الربح حيث تم اعتبارها ارباح موزعة يتم توزيعها بعد اقتطاع الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 15%.

(انظر الجدول رقم 08 ملحق 11 ص 153)

❖ سنة 2017:

(670.402 دج * 0.15)، تطبق عقوبة ب 15%

❖ سنة 2018:

(30.789.214 دج * 0.15)، تطبق عقوبة ب 25%

❖ سنة 2019:

(9.656.302 دج * 0.15)، تطبق عقوبة ب 25%

❖ سنة 2020:

تطبق عقوبة ب 15% (683.572 دج x 0.15)

7.2. حقوق الطابع: لا توجد هناك أية تسوية تخص هذا النوع من الضرائب.

جدول رقم (01): الحقوق والزيادات المستحقة لجميع السنوات المحقق فيها

البيان / الدورة	تعيين الضريبة أو الرسم	الحقوق الناتجة	الزيادات	إجمالي الحقوق
2017	الضريبة على الدخل الإجمالي/ أجور	240.000	60.000	300.000
	رسم القيمة المضافة على المشتريات	3.375.400	843.850	4.219.250
	الضريبة على أرباح الشركات	62.599	9.390	71.989
	رسم التكوين	12.000	3.000	15.000
	رسم التمهين	12.000	3.000	15.000
	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	100.560	15.084	115.644
	المجموع	3.802.559	934.324	4.736.883
2018	رسم التمهين	72.000	18.000	90.000
	الضريبة على الدخل الإجمالي/ أجور	1.440.000	360.000	1.800.000
	رسم القيمة المضافة على المشتريات	103.357.340	25.839.335	129.196.675
	الضريبة على أرباح الشركات	7.222.161	1.805.540	9.027.701
	رسم التكوين	72.000	18.000	90.000
	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	4.618.382	1.154.595	5.772.977
	المجموع	116.781.883	29.195.470	145.977.353
2019	الرسم على النشاط المهني	370.695	92.674	463.369
	الضريبة على الدخل الإجمالي/أجور	960.000	240.000	1.200.000
	رسم القيمة المضافة	6.859.600	1.714.900	8.574.500
	الضريبة على أرباح الشركات	2.840.872	710.218	3.551.090
	رسم التكوين	43.260	10.815	54.075
	رسم التمهين	43.260	10.815	54.075
	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	1.448.445	362.111	1.810.556
	المجموع	12.566.132	3.141.533	15.707.665
2020	الرسم على النشاط المهني	71.593	17.898	89.491
	الضريبة على الدخل الإجمالي/أجور	480.000	120.000	600.000
	رسم القيمة المضافة	1.360.263	340.066	1.700.329
	الضريبة على أرباح الشركات	315.267	78.817	394.084
	رسم التكوين	18.450	4.612	23.062
	رسم التمهين	18.450	4.612	23.062
	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	315.267	78.817	394.084
	المجموع	2.579.290	644.822	3.224.112
المجموع العام		135.729.864	33.916.149	169.646.013

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

الجدول أعلاه يبين إجمالي حقوق الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي، رسم على القيمة المضافة، رسم نشاط التمهين والتكوين، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة) التي تعتمد المكلف بالضريبة عدم بتسديدها خلال السنوات الأربعة المعنية بالتحقيق 2017، 2018، 2019، 2020 حيث تطبق عليها 10% ، 15% و 25%.

الفرع الثالث: دراسة حالة مؤسسة تعرضت للتحقيق المصوب :

في إطار عملية التحقيق المحاسبي المصوب للمؤسسة خلال السنوات: 2020، 2021 و2022 والتي تمت وفقا للإشعار بالتفتيش والتحقيق رقم: 2023/80 والمعد بتاريخ: 2023/07/16، حيث أن الضرائب المعنية بالتحقيق هي الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الرسم النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي

1. المحاسبة من حيث الشكل: تم تقديم الدفاتر المحاسبية التالية:

- دفتر اليومية العامة مسجل تحت رقم 2003/21 مؤرخ في 2003/07/14 مرقم ومؤشر عليه بمحكمة ميله؛
- دفتر الأجراء مسجل تحت رقم: 2022/00078 مؤرخ في 2022/07/04 مرقم ومؤشر عليه بمحكمة ميله؛
- دفتر الجرد مسجل تحت رقم 2003/34 مؤرخ في 2003/07/14 مرقم ومؤشر عليه بمحكمة ميله؛
- الوثائق التبريرية المختلفة.

2. المحاسبة من حيث المضمون:

❖ سنة 2020

أثناء مراقبة فواتير الشراء المتعلقة بمكيفات الهوائية صنف K12 تبين وجود مبالغة فيها، حيث أن الاتفاقية المبرمة بين المؤسسة ووزارة المجاهدين والتي موضوعها أشغال توريد ووضع مكيفات هوائية وخزانات التكيف على مستوى المديرية العامة يبلغ 127 مكيف في حين انه تم استهلاك 147 مكيف وعليه اعتبر الفرق المقدّر ب 20 مكيف بضاعة بيعت على حالها بهامش ربح قدره 20%.

- البضاعة المستهلكة = 20 مكيف $\times (27.731,09 + 11.884,75 + 420,17) = 800.720,20$ دج.

- رقم أعمال البضاعة المباعة = $1,20 \times 800.120,20 = 960.864,24$ دج

مبلغ 960.864,24 دج يعتبر رقم أعمال غير مصرح به يخضع للرسم على القيمة المضافة بمعدل 19% وفقا لنص المادة 21 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، والرسم على النشاط المهني بمعدل 2% بموجب نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما سيضاف إلى الأرباح المصرح بها.

❖ سنة 2021:

بالمقارنة بين فاتورة المقاوله من الباطن رقم 2021/001 المؤرخة في 2021/08/31 للمؤسسة EURL S ووضعية الأشغال المقدمة عن المشروع TRAVAUX DE MISE A HAUTEUR DES LOGEMENTS (1^{ERE} TRANCHE) au niveau de la cité militaire des 332 logements zeralda PROFIT DU COMMANDEMENT DE LA GARDE REPUBLICAINE تبيين وجود تضخيم (فرق) بين الكمية في فاتورة المقاوله من الباطن والكمية الحقيقية للمشروع، حيث ان هذا الفرق يضرب في التكلفة الوحديّة (20-45)x12350000 وعليه تم الحصول على مبلغ التكلفة الاجمالية المرفوضة الذي سيتم إضافته الى الأرباح المصرح بها باعتبارها تضخيم في التكاليف وتخضع للضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التصاعدي بالشرائح وفقا لنص المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما سيتم استرجاع الرسم على القيمة المضافة لمبلغ التكاليف غير المبررة والمقدر ب 475.915 دج.

(انظر جدول رقم 09 ملحق 12 ص 154)

❖ سنة 2022

بنفس طريقة المراقبة للأشغال المقدمة السالفة الذكر تبيين أن هناك تضخيم في الكميات المنجزة في فاتورة المقاوله من الباطن مقارنة مع الكميات المذكورة في وضعيات الأشغال، وبالتالي يتم إضافة مبلغ 24600 دج الأرباح المصرح بها باعتبارها تضخيم في التكاليف وتخضع للضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التصاعدي بالشرائح وفقا لنص المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما سيتم استرجاع الرسم على القيمة المضافة لمبلغ التكاليف غير المبررة والمقدر ب 46.740 دج

(انظر الجدول رقم 10 ملحق 12 ص 155)

1.2. الرسم على القيمة المضافة TVA:

أرقام الأعمال المحققة خاضعة للرسم على القيمة المضافة بمعدل 7 % و 17% و 19% وفقا للمادتين 21 و 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

(انظر الجدول رقم 11 ملحق رقم 12 ص 155)

❖ سنة 2020:

في هذه السنة لا يوجد لم يتم تسديد أي تسجيل أي حقوق للتسديد حيث تم تسجيل رصيد باقي للرسم على القيمة المضافة.

❖ سنة 2021:

حسب تصريحات هذه السنة قدر رقم الأعمال الاجمالي 76.080.899 دج بمعدل 19%، بعد التحقيق تم الكشف على حقوق لم يتم تسديدها تقدر ب 477.000 دج.

$$477.000 \text{ دج} = (71.710 - 10.336.391 - 3.570.270 - 14.455.371)$$

- وبذلك يتم تطبيق عقوبة تقدر ب 25% ($0.25 * 477.000$) = 119.250 دج
- يتم اضافة هذا المبلغ الى المبلغ المصرح به ($477.000 + 119.250$) = 596.250 دج

❖ سنة 2022:

في هذه السنة لا يوجد لم يتم تسديد أي تسجيل أي حقوق للتسديد حيث تم تسجيل رصيد باقي للرسم على القيمة المضافة.

2.2. الرسم على النشاط المهني TAP:

اخضاع أرقام الأعمال المحصلة الى الرسم على النشاط المهني وذلك طبقا للمواد 217- 222 من قانون الضرائب المباشرة، كما تخضع حقوق الرسم على النشاط المهني المستحقة التي لم تسدد الى :

الزيادات (MAJORATION) المنصوص عليها في المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة.

(انظر الجدول رقم 12 ملحق رقم 12 ص 156)

❖ سنة 2020:

- ميناء زارزة: تم التصريح بنفس رقم الاعمال الحقيقي (29721432 دج) مع الخضوع لمعدل 2%، حيث تم تسديد كل الحقوق الواجبة (445.821 دج).
- يحي بني قشة، فرجيوة 1، فرجيوة 2: عند التحقيق اتضح أنه لم يتم التصريح برقم الاعمال وكذا عدم تسديد الحقوق في البلديات وبالتالي فرض زيادة كعقوبة لعدم التسديد.

$$7.778 \text{ دج} = (0.25 * 31.113)$$

$$24.490 \text{ دج} = (0.25 * 97.962)$$

$$1922 \text{ دج} = (0.1 * 19.217)$$

❖ سنتي 2021 / 2022:

لم يتم التصريح في كل البلديات المحددة للتحقيق حيث يطبق على رقم الاعمال الخاضع معدل 2% لسنة 2021، و1.5% بالنسبة لسنة 2022 ، مع الزيادة في الحقوق الواجبة الدفع بمعدل 25%.

3.2. الضريبة على الدخل الاجمالي IRG:

بعد اعادة تشكيل الارباح الصناعية والتجارية اصبحت القواعد الخاضعة للضريبة على الدخل الاجمالي والحقوق المستحقة وفقا للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمادة 193 من نفس القانون بالنسبة للعقوبات.

(انظر الجدول رقم 13 ملحق رقم 12 ص 156)

بالنسبة للحقوق التي تم تسديدها خلال 3 سنوات المدروسة (2020/2021/2022) قدرت ب:

- الحقوق المسددة لسنة 2020: 693.568 دج
- الحقوق المسددة لسنة 2021: 999.986 دج
- الحقوق المسددة لسنة 2022: 599.990 دج

نظرا لعدم التسديد يتم تطبيق زيادة ب 25% كعقوبة تضاف الى المبالغ المصرح بها.

❖ سنة 2020: $341.715 + (0.25 * 341.715) = 427.144$ دج

❖ سنة 2021: $880.023 + (0.25 * 880.023) = 1.100.029$ دج

جدول رقم(02): تفصيل اجمالي المستحقات للسنوات المحقق فيها

الدورة	تعين الضريبة أو الرسم	المستحقات	العقوبات	اجمالي المستحقات
2020	الرسم على النشاط المهني	148.292	34.190	182.482
	الضريبة على الدخل الإجمالي	341.715	85.429	427.144
	المجموع	490.007	119.619	609.626
2021	الرسم على القيمة المضافة	477.000	119.250	596.250
	الرسم على النشاط المهني	1.141.213	285.303	1.426.516
	الضريبة على الربح الإجمالي	880.023	220.006	1.100.029
	المجموع	2.498.236	624.559	3.122.795
2022	الرسم على النشاط المهني	490.650	122.662	613.312
	المجموع	490.650	122.662	613.312
المجموع العام		3.478.893	866.840	4.345.733

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال المعطيات المقدمة لنا من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية تبين لنا أنه عند اجراء فحص لأنواع معينة من الضرائب المتمثلة في الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي خلال السنوات 2020، 2021، 2022 حيث تم الكشف على المبالغ التدليسية والفواتير المخفية، مع تطبيق عقوبات تناسب مع حجم المبالغ المتهرب منها.

وبالتالي إجمالي المستحقات التي تقدر ب 4345.733 دج سيتم إضافتها إلى المبالغ المصرح بها

الفرع الرابع: دراسة حالة مؤسسة تعرضت للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة

هي نفس إجراءات التحقيق المحاسبي إلا أن التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية العامة يخص الأشخاص الطبيعيين فقط أي أنها ترتبط بالضريبة على الدخل الإجمالي، وهدفها الأساسي هو محاربة التهرب الضريبي بناء على مظاهر الثراء التي سوف يتم ملاحظتها على الأشخاص وتطبق عليه قاعدة "من أين لك هذا؟"

عملية التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة المجرى للمؤسسة وفقا للإشعار بالتفتيش والتحقيق الجبائي رقم: 2023/102 المؤرخ في 2023/09/11 وذلك لسنوات

2021، 2020، 2019 و 2022 التي تمت عن طريق توجيه العديد من طلبات المعلومات إلى مختلف المصالح الإدارية والهيئات ومختلف التصريحات.

❖ سنة 2019:

1. الاستخدامات:

1.1. القيم المنقولة وغير المنقولة:

حسب التصريحات ومختلف المعلومات الواردة إلى المصلحة فإنه لم يتم ايجاد قيم منقولة وقيم غير منقولة خلال سنة 2019.

2.1. المصاريف الشخصية والعائلية:

بالنسبة للمصاريف تم تقديرها جزافيا وذلك بأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف الشخصية والعائلية بالنظر إلى:

- غلاء الأسعار المعروف في سوق السلع والخدمات وحجم المتطلبات اليومية؛
- عدد أفراد الأسرة؛
- ممتلكاتكم المنقولة وغير المنقولة؛
- وعليه تم اعتماد المتوسط الشهري لهذه المصاريف ب: 60.000 دج للشهر أي 720.000 دج للسنة.

3.1. الضرائب والرسوم المسددة:

- لا توجد ضرائب ورسوم مسددة خلال سنة 2019.

2. الموارد:

- الدخل السنوي وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب: 792.642 دج.
- الدخل السنوي للزوجة وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب: 743.966 دج.
- الحسابات البنكية والادخار والحساب الجاري البريد:
- الرصيد 01/01 (المورد): 10000 دج / الرصيد 12/31 (الاستخدامات): 0 دج

❖ سنة 2020:

1. الاستخدامات:

1.1. القيم المنقولة و الغير منقولة:

حسب التصريحات ومختلف المعلومات الواردة إلى المصلحة فإنه لا توجد قيم منقولة وغير منقولة خلال سنة 2020.

2.1. المصاريف الشخصية والعائلية:

- غلاء الأسعار المعروف في سوق السلع والخدمات وحجم المتطلبات اليومية؛
- عدد أفراد الأسرة؛
- الممتلكات المنقولة والغير المنقولة؛
- وعليه تم اعتماد متوسط شهري لهذه المصاريف ب: 60.000 دج للشهر أي 720.000 دج للسنة.

3.1. الضرائب والرسوم المسددة:

- تم تسديد الضرائب والرسوم نظير بيع الحصة المقدرة ب $\frac{1}{2}$ من قطعة أرض تقع ببلدية شلغوم العيد، تحمل رقم 12 من مخطط التخصيص الصناعي المسمى شلغوم العيد، تبلغ مساحتها 2000م²، المأخوذة من قطعة أرض أكبر منها تبلغ مساحتها الإجمالية 207 هـ 81 آر:
- مصاريف التسجيل: $(12.000.000 * 5\%) * \frac{2}{1} = 150.000$ دج؛
- تسديد نصف الحقوق الضريبة على الدخل الإجمالي على فائض التنازل عن العقار المذكور أعلاه والمقدرة ب 259.200 دج.
- الحسابات البنكية والادخار والحساب الجاري البريد:
- الرصيد 01/01 (المورد): 0 دج / الرصيد 12/31 (الاستخدامات): 243605.10 دج.

2. الموارد:

- الدخل السنوي وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب: 799.573 دج.
- الدخل السنوي للزوجة وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب: 757.294 دج.
- بيع الحصة المقدرة ب $\frac{1}{2}$ من قطعة أرض تقع ببلدية شلغوم العيد بالمكان المسمى المنطقة الصناعية شلغوم العيد، تحمل رقم 12 تبلغ مساحتها 2000م²، والمأخوذة من قطعة أرض أكبر منها تبلغ مساحتها الإجمالية 207 هـ 81 آر والذي تم إعادة تقييم مبلغه من طرف فرقة إعادة التقييم بمبلغ 28.800.000 دج.

- قدر نصيبهم في النصف من ملكية العقار ب $2/28.800.000 = 14.400.000$ دج.

❖ سنة 2021:

1. الاستخدامات

1.1. القيم الغير منقولة

- شراء بموجب عقد توثيقي رقم 2021/234 المؤرخ في 12 و 15 مارس 2021 للأستاذ ب. ه موثق بشلغوم العيد، عقار مبني للاستعمال السكني كائن بحي الإخوة بورني بلدية شلغوم العيد ولاية ميلة تبلغ مساحته 300م² يمثل المجموعة الملكية رقم 59 من القسمة المساحية رقم 121، وهو عبارة عن إرث عائد لفريق كركار، سعر الشراء المصرح به مقدر ب: 15.000.000 دج وتم إعادة تقييمه ب: 23.160.000 دج بتاريخ 2022/06/20

- أتعاب الموثق: $(14.000.000 \text{ دج} * 1\% + 500.000 \text{ دج} * 2\% + 500.000 \text{ دج} * 3\%) = 165.000$

- مصاريف التسجيل: $(15.000.000 \text{ دج} * 5\%) / 2 = 375.000$ دج

- مصاريف الإشهار: $(15.000.000 \text{ دج} * 1\%) = 150.000$ دج

2.1. القيم المنقولة

حسب التصريحات التي تم تقديمها ومختلف المعلومات الواردة إلى المصلحة فإنه لا توجد قيم منقولة خلال سنة 2021.

3.1. المصاريف الشخصية والعائلية:

بالنسبة لهذه المصاريف تم تقديرها جزافيا وذلك بأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف الشخصية والعائلية بالنظر الى:

- غلاء الأسعار المعروف في سوق السلع والخدمات وحجم المتطلبات اليومية؛
- عدد أفراد الأسرة؛
- الممتلكات المنقولة والغير المنقولة؛
- وعليه تم اعتماد متوسط شهري لهذه المصاريف ب: 60.000 دج للشهر أي 720.000 دج للسنة.

4.1. الضرائب والرسوم المسددة

تسديد مصاريف التسجيل والإشهار بالإضافة إلى أتعاب الموثق والمقدرة إجمالا ب 690.000 دج.

2. الموارد:

- الدخل السنوي وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب: 812.777 دج؛

- الدخل السنوي للزوجة وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب: 761.769 دج؛

- الحسابات البنكية والادخار والحساب الجاري البريدي:

الرصيد 01/01 (المورد) : 243605.10 دج /الرصيد 12/31 (الاستخدامات) : 729712.10 دج

❖ سنة 2022

1. الاستخدامات:

1.1. القيم المنقولة والغير منقولة :

حسب التصريحات ومختلف المعلومات الواردة إلى المصلحة فإنه لا توجد قيم منقولة و غير منقولة خلال سنة 2022.

- المصاريف الشخصية والعائلية؛

- غلاء الأسعار المعروف في سوق السلع والخدمات وحجم المتطلبات اليومية؛

- عدد أفراد الأسرة؛

- الممتلكات المنقولة والغير المنقولة؛

- وعليه تم اعتماد متوسط الشهري لهذه المصاريف ب: 60.000 دج للشهر أي 720.000 دج للسنة

2.1. الضرائب والرسوم المسددة

- اعادة تقييم العقار المبني للاستعمال السكني المشتري بموجب العقد التوثيقي رقم 2021/234 ترتب عنه

الزيادات التالية بناء على الورد فردي رقم 2022/1240 والمسددة بتاريخ 2022/11/13 عن طريق

شيك بنكي:

• مصاريف التسجيل (8.160.000 دج * 5 %) = 408.000 دج + عقوبة الإغفال = 102.000 دج

• مصاريف الإشهار (8.160.000 دج * 1 %) = 81.600 دج + غرامة الإغفال = 2.000 دج

• مجموع المصاريف الناتجة عن إعادة التقييم = 593.600 دج

2. الموارد:

- الدخل السنوي وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر ب:

968.935 دج؛

- الدخل السنوي للزوجة وفق شهادة الدخل الصادرة عن الصندوق الوطني للمعاشات وكالة ميلة يقدر

ب: 883.401 دج؛

- الحسابات البنكية والادخار والحساب الجاري البريدي:

الرصيد 01/01 (المورد): 730.657.54 دج /الرصيد 12/31 (الاستخدامات): 600.953.74 دج

جدول رقم (03): ميزان الاستخدامات والموارد

المرحلة	الموارد	الاستخدامات
	تعيين نوع المورد	تعيين نوع الاستخدامات
	المبلغ (دج)	المبلغ (دج)
2019	المدخلات الصافية	792.642
	مدخلات الزوجة	743.966
	رصيد الحسابات البنكية والادخار	10.000
	المجموع	<u>1.546.608</u>
	العجز للتبرير	<u>00</u>
2020	الفائض المرحل	826.608
	المدخلات الصافية	799.573
	رصيد الحسابات البنكية والادخار	0
	مدخلات الزوجة	757.294
	مدخلات ناتجة عن بيع حصصكم المقدرة ب	14.400.000
	المجموع	<u>16.783.475</u>
	العجز للتبرير	<u>00</u>
	الفائض المرحل	15.410.670
	المدخلات الصافية	812.777
	مدخلات الزوجة	761.769
2021	رصيد الحسابات البنكية والادخار	243.605
	المجموع	<u>17.228.821</u>
	العجز للتبرير	<u>8.070.891</u>
	الفائض المرحل	00
	المدخلات الصافية	968.935
2022	مدخلات الزوجة	883.401
	رصيد الحسابات البنكية والادخار	730.658
	المجموع	<u>2.582.994</u>
	العجز للتبرير	<u>00</u>
	الفائض المرحل	668.440

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

تخضع المداخل غير المصرح بها إلى الضريبة على الدخل الاجمالي وفق المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وعقوبات الاغفال وفق نص المادة 192 من نفس القانون وعليه تكون المستحقات.

جدول رقم (04): الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

2022	2021	2020	2019	السنة البيان
00	8.070.891	00	00	الأساس الخاضع
00	2.587.212	00	00	الضريبة على الدخل الإجمالي
00	646.803	00	00	عقوبة الاغفال 25%
00	3.234.015	00	00	اجمالي الحقوق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

بالنظر الى المعطيات المقدمة في السنوات الأربعة اتضح عدم تسجيل أي عجز للتبرير خلال سنوات 2019، 2020، 2022 بينما في سنة 2021 سجل عجز غير مبرر تم إخضاعه للضريبة على الدخل الإجمالي حيث قدر ب 2.587.212 دج وطبقت عليه عقوبة اغفال ب 25%.

جدول رقم (05): فروقات بين أشكال الرقابة الجبائية المعمقة

التحقيق في المحاسبة V.C	التحقيق المصوب V.P	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة VASFE
- موضوعه المحاسبة - يمس كل الفترة الغير متقادمة جبائيا (4 سنوات) - الاشعار بالتحقيق يمنح مدة 10 ايام على الاقل - يمس كل الضرائب والرسوم-TVA- IBS-IRG - شخص معنوي أو طبيعي - مدة التحقيق في عين المكان لا تتجاوز 9 أشهر - التبليغ الاولي يمنح مدة 40 يوم للرد	- موضوعه جزء من المحاسبة - يمس جزء من الفترة الغير متقادمة (أقل من سنة واحدة) - الإشعار يمنح مدة 10 أيام على الأقل - قد يمس جزء من الضرائب TVA او IBS - شخص معنوي أو طبيعي - مدة التحقيق في عين المكان لا تتجاوز 02 أشهر - التبليغ الأولي يمنح مدة 30 يوم للرد	- موضوعه الذمة المالية والأموال - يمس كل الفترة الغير متقادمة (04 سنوات) - الاشعار يمنح مدة 15 يوم على الأقل - يمس IRG جدول تصاعدي فقط - شخص طبيعي فقط - مدة التحقيق لا تتجاوز 01 سنة - التبليغ الأولي يمنح مدة 40 يوم للرد

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على طالبي محمد، زايبي مولود، فعالية الرقابة الجبائية _النظرية والواقع_ ، دراسة حالة

مديرية الضرائب بليدة، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 02، (2020)

المطلب الثاني: الطريقة الحديثة بعد ادخال الرقمنة

كان المحققون يتوجهون الى المتفشيات من أجل جلب الملف الكامل للمكلف بالضريبة الخاضع للمراقبة وذلك لمعرفة جميع معلوماته الشخصية وكذا التصريحات الشهرية والسنوية.

أما في اطار الرقمنة فإن المحقق يقوم بنسخ محضر المعاينة الخاص بالموجودات الخاصة بالمؤسسة بتاريخ المعاينة وإدراجها ضمن الحساب الإلكتروني للمكلف وهذا باستعمال مساهمتك أو نظام التسيير الجبائي SGF أو جبايتك حيث يمكن الإطلاع على هذه المعلومات كما يلي:

الفرع الأول: نظام التسيير المالي SGF

بما ان نظام التسيير الجبائي دخل الخدمة الفعلية على مستوى المديرية العامة للضرائب لولاية ميلة يوم 10 مارس 2024 ولعدم توفر عينات حقيقية من كيفية مراقبة التصريحات المستعملة في الرقابة الجبائية ارتأينا الى أخذ أمثلة عن مراقبة التصريحات من دليل المستعمل الموجود على مستوى مديرية الضرائب لولاية ميلة.

و فيما يخص مراقبة التصريحات G50 في نظام SGF تكون كما يلي:

في قائمة الملفات الجبائية نقوم باختيار استمارة الرقابة على التصريحات G50

الشكل رقم(16):قائمة الملفات الجبائية في نظام التسيير المالي



نختار معيار من بين معايير البحث الموجودة وهي رقم التعريف الجبائي NIF أو رقم التعريف الإحصائي NIS أو الاسم و اللقب RS

ثم نقوم باختيار المكلف بالضريبة المعني بالرقابة.

☐ NIF
 ☐ NIS
 ☒ Raison Sociale / Nom Prénom

Plus de 50 résultats trouvés, veuillez affiner les critères de votre recherche.

Contribuable 50 Lignes

Nif	Nis	Raison sociale	Type	Commune
00001600121405700000		SARL ALAMANATE COMPUTER	Morale	BAB AZZOUAR
00001600111625300000	000016200123373	SARL ALCALTHAIR	Morale	DAR EL BEIDA
00001600114789300000		SARL ALU CONCEPT	Morale	BAB AZZOUAR
00001600125741000000		SARL BEAUTY FACE	Morale	DAR EL BEIDA
00001600118731600000		SARL COFINAL	Morale	ROUBA
00001600124016700000		SARL COMINOX	Morale	AIN TAYA
00001600127802200000		SARL COMPAGNIE ALGERIENNE TRACT(Cessés le 03/03/2011)	Morale	DAR EL BEIDA
00001600129613200000		SARL CUNIN	Morale	BORDJ EL KIFFA
00001600116770800000		SARL DJESA	Morale	BAB AZZOUAR
00001600126983400000		SARL EBTP DELTA REALISATION	Morale	BAB AZZOUAR

نقوم باختيار السنة التي نريد مراقبتها فتظهر لنا تفاصيل التصريحات G50 التي قام بها المكلف بالضريبة في السنة المختارة ونفس العملية اذا كنا نبحث عن عدد السنوات.

FICHE DE CONTROLE DES G50

Le contribuable
 Recherche Contribuable
 Nif: 00001600116770800000
 Raison sociale: SARL DJESA
 Sigle: DJESA
 Adresse:

Année: 2011

Mois	CA-Brut	CA-TAP					TOTAL BASE IMPOSABLE	MONTANT DES DROITS
		CA-Exonéré	CA-avec réfaction 30%	CA-avec réfaction 50%	CA-avec réfaction 75%	CA-sans réfaction		
1 Janvier	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
2 Février	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3 Mars	50 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	50 000,00	1 000,00
4 Avril	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
5 Mai	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
6 Juin	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
7 Juillet	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
8 Août	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 000,00
9 Septembre	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 000,00
10 Octobre	22 222 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	22 222 200,00	444 444,00
11 Novembre	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
12 Décembre	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	22 272 200,00	448 444,00

[Imprimer](#)

وفي الأخير يمكن طباعة هذه الإستمارة بحيث تكون كل استمارة خاصة بسنة معينة

République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTÈRE DES FINANCES
 DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS
 DIRECTION DES IMPÔTS DE WILAYA DE ROUBA
 CENTRE DES IMPÔTS DE ROUBA

Année 2011

FICHE DE CONTROLE DES G50

NIF: 00001600116770800000
 Désignation: SARL DJESA
 Adresse:

TAP

LE : 23/11/2012

Mois	CA-Brut	CA-Exonéré	CA-avec 30%	CA-avec 50%	CA-avec 75%	CA sans réfaction	TOTAL BASE IMPOSABLE	MONTANT DES DROITS
1 Janvier	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
2 Février	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3 Mars	50 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	50 000,00	1 000,00
4 Avril	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
5 Mai	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
6 Juin	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
7 Juillet	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
8 Août	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 000,00
9 Septembre	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 000,00
10 Octobre	22 222 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	22 222 200,00	444 444,00
11 Novembre	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
12 Décembre	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Total	22 272 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	22 272 200,00	448 444,00

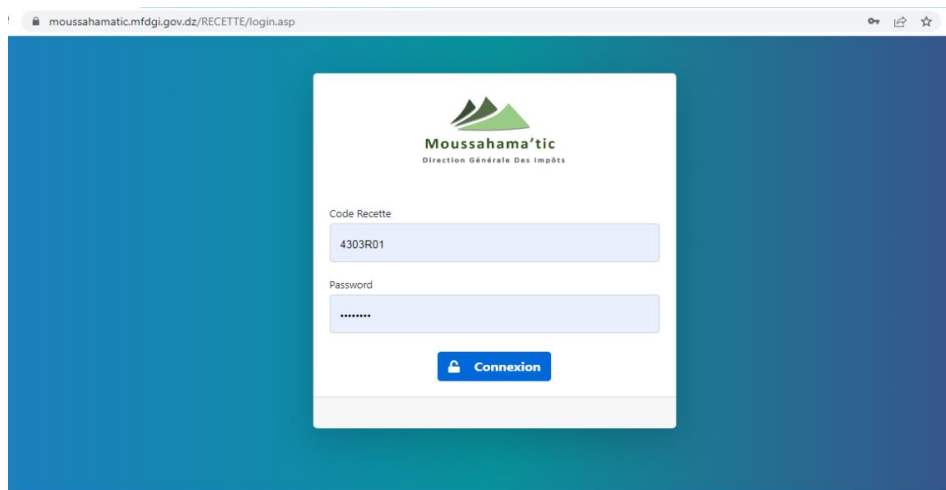
الفرع الثاني: بوابة "مساهمتك"

بما أن نظام التصريح عبر البوابة الإلكترونية "مساهمتك" دخل الخدمة الفعلية على مستوى مديرية الضرائب لولاية ميلة يوم 04 أكتوبر 2022، ارتأينا الى اخذ عينة حقيقية عن كيفية مراقبة التصريحات على مستوى قباضة شلغوم العيد التابعة للمديرية الولائية للضرائب ميلة. تكون مراقبة التصريحات G50 و G12 و TDB في بوابة مساهمتك كمايلي:

- يقوم العون المكلف بالرقابة بفتح الرابط التالي

<https://houssahamatic.gov.dz/RECCETTE/login.asp>

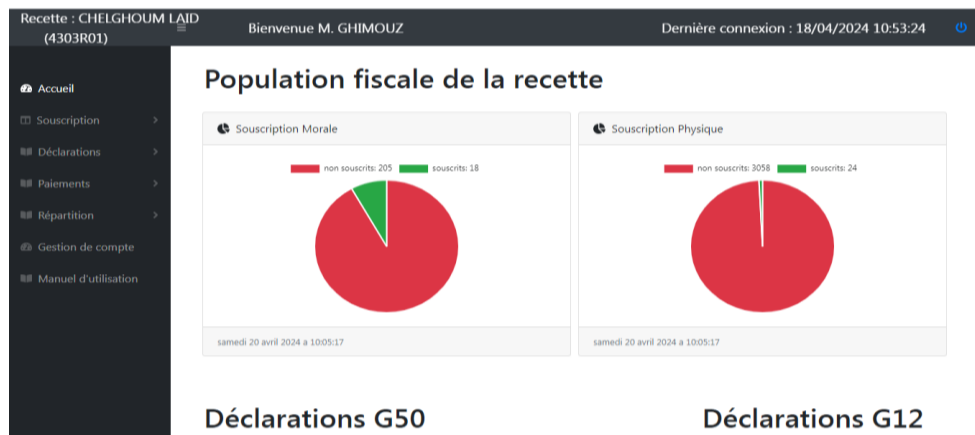
- للولوج الى البوابة الإلكترونية " مساهمتك " فتظهر أمامه نافذة للدخول الخاص بالقباضة المعنية بمراقبة المكلف بالضريبة موضوع الرقابة، ثم يقوم بادخال بيانات الدخول وهي رمز القباضة وكلمة المرور ثم ينقر على خانة دخول connexion.



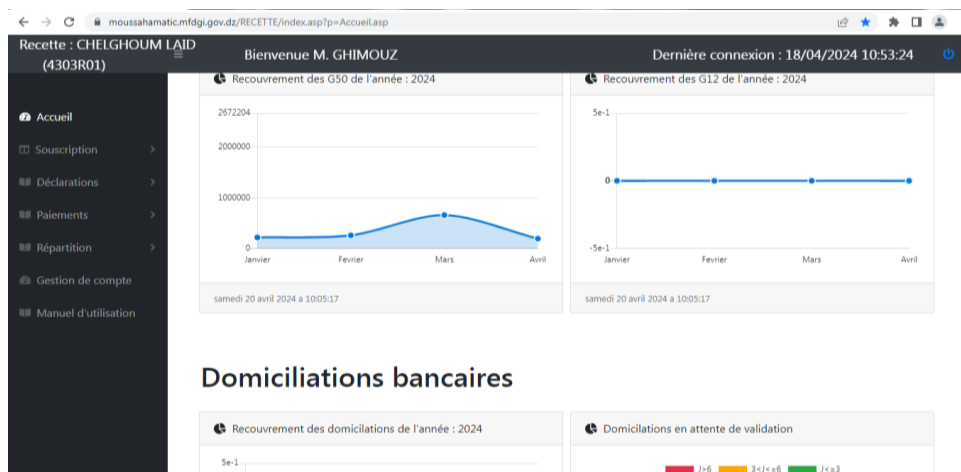
- بمجرد الدخول تظهر في الأعلى المعلومات الخاصة بالقباضة والقابض وتاريخ اخر دخول وتمثيل بياني لكل المكلفين بالضريبة المسجلين وغير المسجلين في بوابة مساهمتك الخاضعين لنظام الدفع TDB ، G12،G50

- كما توجد قائمة عمودية تقع على الجانب الأيسر من الصفحة الرئيسية، تظهر هذه القائمة على جميع صفحات المنصة .

الشكل رقم (17):نسبة الأشخاص المسجلين وغير المسجلين في بوابة "مساهمتك"



الشكل رقم (18): تمثيل بياني للأشخاص المسجلين وغير المسجلين في رسم التوطين البنكي



- يقوم العون المكلف بالرقابة باختيار فترة المدفوعات paiements من القائمة العمودية الموجودة على الجانب الأيسر من الصفحة الرئيسية، والتي بدورها تتفرع الى ثلاثة انواع من المدفوعات هي: المدفوعات الشهرية، السنوية ومدفوعات الرسم على التوطين البنكي



- عند القيام باختيار مدفوعات G50 تظهر نافذة فيها قائمة التصريحات G50 المدفوعة، فيقوم العون المكلف بالرقابة بإدخال الفترة المقترحة للرقابة من ... إلى ثم يختار المدفوعات المؤكدة paiements confirmés للمكلف بالضريبة المعني بالرقابة.

- فتظهر لنا تفاصيل التصريحات الشهرية التي قام بها المكلف بالضريبة في الفترة المختارة

Inspection	NIF	RS	N° déclaration	Mois	Année	Montant payé	Pénalité dépôt	IRG	II
CHELGHOU LAID	09994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSALEM	G5020240300000000134	03	2024	70 137,00	0,00	66 024,00	
CHELGHOU LAID	09994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSALEM	G5020240300000000006	03	2024	222 787,00	0,00	0,00	
CHELGHOU LAID	09994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSALEM	G5020240200000000263	02	2024	68 708,00	0,00	64 588,00	

- وعند الإختيار يتم ضبط القائمة مع ملف EXEL حتى يتسنى للعون طباعة جميع التصريحات للمكلف بالضريبة موضوع المراقبة.

Inspection																
	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	
	Inspection	NIF	RS	N° déclaration	Mois	Année	Montant payé	Pénalité dépôt	IBG	IBS	TVA	TLS	TAP	Autre	Pénalité	Date
1	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202403000000000134	3	2024	70 137,00	0,00	66 024,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 113,00	0,00	01
2	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202403000000000006	3	2024	222 787,00	0,00	0,00	222 787,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	14
3	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202402000000000263	2	2024	68 708,00	0,00	64 588,00	0,00	0,00	0,00	0,00	4 120,00	0,00	14
4	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202401000000000298	1	2024	70 974,00	0,00	67 451,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 523,00	0,00	14
5	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202312000000000071	12	2023	61 915,00	0,00	57 993,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 922,00	0,00	11
6	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202311000000000164	11	2023	110 254,00	0,00	53 934,00	0,00	49 020,00	0,00	3 870,00	3 430,00	0,00	14
7	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202310000000000154	1	2023	222 788,00	0,00	0,00	222 788,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15
8	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202310000000000237	10	2023	54 883,00	0,00	51 440,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 443,00	0,00	15
9	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202309000000000075	9	2023	35 565,00	0,00	32 047,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 518,00	0,00	11
10	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202308000000000084	8	2023	32 799,00	0,00	30 461,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 338,00	0,00	15
11	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202307000000000047	7	2023	30 369,00	0,00	27 950,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 419,00	0,00	15
12	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202306000000000037	6	2023	45 890,00	0,00	42 887,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 003,00	0,00	11
13	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202306000000000003	6	2023	222 788,00	0,00	0,00	222 788,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	15
14	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202305000000000111	5	2023	36 008,00	0,00	32 884,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 124,00	0,00	15
15	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202301000000000030	1	2022	141 025,00	0,00	0,00	141 025,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	21
16	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202304000000000060	4	2023	37 392,00	0,00	35 292,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 100,00	0,00	15
17	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202303000000000055	3	2023	122 486,00	0,00	43 336,00	0,00	76 950,00	0,00	0,00	2 200,00	0,00	11
18	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202302000000000068	2	2023	223 333,00	0,00	0,00	223 333,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	14
19	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202302000000000064	2	2023	143 815,00	0,00	36 735,00	0,00	99 712,00	0,00	2 880,00	4 488,00	0,00	14
20	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202301000000000051	1	2023	186 086,00	0,00	36 417,00	0,00	145 001,00	0,00	0,00	4 668,00	0,00	14
21	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202212000000000003	12	2022	154 921,00	0,00	26 697,00	0,00	122 224,00	0,00	0,00	6 000,00	0,00	11
22	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202211000000000021	11	2022	111 948,00	0,00	36 600,00	0,00	70 468,00	0,00	0,00	4 880,00	0,00	15
24	CHELGHOU LAID	9994303223534900000	EURL MOULINS ALI BENSELEM	G50202201000000000006	1	2022	223 333,00	0,00	0,00	223 333,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	14

- نفس الخطوات التي قام بها العون المحقق (المراقب) على مدفوعات G50 يعيدها على كل من مدفوعات G12 ومدفوعات TDB.

Recette : CHELGHOUM LAID (4303R01) Bienvenue M. GHIMOUZ Dernière connexion : 18/04/2024 10:53:24

Liste des déclarations G12 (payées)

De : 01/04/2022 30/04/2024 ☒ Carte ☐ Virement

Au : Pas de déclaration G12

Recette : CHELGHOUM LAID (4303R01) Bienvenue M. GHIMOUZ Dernière connexion : 18/04/2024 10:53:24

Liste des domiciations bancaires payées

2024 ☒ Carte EDHABIA / CIB ☐ Virement

Pas de domiciliation

الفرع الثالث: بوابة "جبايتك"

أما فيما يخص نظام الدفع "جبايتك" فهي النسخة النهائية في عملية رقمنة الإدارة الجبائية، وتعتبر النسخة المطورة لنظام التسيير الجبائي SGF.

الفرق بينهما هو ان نظام الدفع جبايتك قائم على قاعدة معطيات وطنية (Base de donnée national) أي أن عملية البحث عن تصريحات المكلف بالضريبة موضوع التحقيق تكون على المستوى الوطني.

أما نظام التسيير الجبائي SGF فعملية البحث عن تصريحات المكلف بالضريبة موضوع التحقيق تكون على المستوى الولائي (إقليم مديرية الضرائب للولاية).

ولم يتم التطرق الى مراقبة التصريحات في نظام جبايتك لأنه لم يتم إدخاله في الخدمة على مستوى مديرية الضرائب ميلة وهذا لسبب عدم توفر الولاية على مركز ضرائب CDI.

اذ لا يزال المحققين الجبائيين لدى مديرية الضرائب لولاية ميلة يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في عمليات الرقابة الجبائية .

المطلب الثالث: مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية

تطورت رقمنة الإدارة الجبائية لتكون اداة أساسية في دعم الرقابة الجبائية من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والحاسب الالى، هدفها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية الى اعمال وخدمات الكترونية من خلال تسهيل عمليات التحقيق.

الفرع الأول: مساهمة الرقمنة في دعم الرقابة على الوثائق

- تقليل الأخطاء البشرية من خلال ادخال البيانات وتقلل من احتمالية الأخطاء؛
- امكانية الوصول الى الوثائق الضريبية بسرعة وسهولة من خلال الرقمنة؛
- تسهيل عمليات التدقيق والمراجعة من خلال تبادل المعلومات إلكترونيا مابين جميع الأطراف المتدخلة في عملية الرقابة الجبائية (المكلف الإدارة الجبائية البنوك...)
- تمكن من تتبع محاولة تزوير الوثائق أو تغييرها بدون إشعار المكلف؛
- استخدام التحقيقات الضريبية الذكية لإكتشاف أنماط مشبوهة في الوثائق، مما يعزز فعالية الرقابة الجبائية ؛
- امكانية اعداد تنبيهات آلية للتبليخ عند اكتشاف أي مخالفات أو تصرفات غير عادية في الوثائق الضريبية؛

- تمكن الرقمنة من مراقبة سير العمل والتدقيق بشكل أكثر فاعلية، والكشف عن أي تجاوزات أو تلاعب في البيانات بسهولة أكبر؛
- ان ادخال الرقمنة في عملية الرقابة على الوثائق هدفها الاستغناء الرقابة اليدوية وتوفير الجهد وتقليل الأخطاء الى أقل مستوى وسهولة تحديد الخطأ وتصحيحه؛
- تطبيق تقنيات الأمان الرقمي مثل التشفير لحماية الوثائق الحساسة من الوصول غير المصرح به؛
- تمكن من تنظيم وتصنيف الوثائق الرقمية بشكل مرن وفعال، مما يسهل عملية البحث والإسترجاع لاحقا؛
- تقلل الرقمنة للإدارة الجبائية من تكاليف الصيانة والإدارة للمستندات الرقمية؛
- وبشكل عام تجعل الرقمنة عملية الرقابة على الوثائق أكثر فاعلية مما تساهم في تبسيط وتحسينها وذلك بحماية البيانات وجعلها أكثر فاعلية وأمانا.

الفرع الثاني: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المحاسبي

- توفر الرقمنة عدة تسهيلات في عملية التحقيق المحاسبي منها:
- يمكن للرقمنة تسريع عملية التحقيق المحاسبي من خلال الوصول السريع للبيانات المالية وتحليلها بشكل فوري؛
- توفر الرقمنة تخزينا امنا وموثوقا للبيانات المحاسبية مما يضمن الحفاظ على سجلات دقيقة ومتكاملة للتحقيقات الحالية والمستقبلية؛
- تساهم الرقمنة عملية التحقيق المحاسبي في تحسين جودة ودقة عمليات التحقيق والفحص المالي؛
- تساعد الرقمنة على اكتشاف الأخطاء والمخالفات بشكل افضل؛
- تسهل على السلطات الجبائية رصد التلاعبات المحتملة وتجنب التهرب الضريبي؛
- تطبيق العقوبات على المتجاوزين بشكل أكثر فاعلية.

الفرع الثالث: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المصوب

- توفر الرقمنة تسهيلات في عملية التحقيق المصوب عبر:
- القدرة على جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة بشكل آلي كما تساعد على اكتشاف الانتهاكات بشكل اسرع وأكثر دقة؛
- تساعد الرقمنة في تتبع العمليات المالية وتحليل النماذج الاقتصادية للأفراد والشركات؛
- قدرة السلطات الجبائية على تحديد التصرفات غير الملزمة والتعامل معها بفعالية؛
- تحقيق نتائج محاسبية دقيقة وموثوقة بشكل أكبر؛
- يمكن استخدام الأدوات الرقمية لتقديم الأدلة والوثائق بشكل مباشر ومنظم مما يجعل عملية التحقيق أكثر فاعلية وشفافية .

الفرع الرابع: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المعمق

تساهم الرقمنة في عملية التحقيق المعمق من خلال:

- دعم الرقابة الجبائية عن طريق توفير قدرات تحليل متقدمة للبيانات المالية والضريبية؛
- تمكن من الاكتشاف المبكر للانتهاكات الضريبية والتلاعب المحتمل في البيانات والتي تكون غير ملحوظة بواسطة الطرق التقليدية؛
- تساعد على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية وتحسين قدرتها على فحص الاحتمالات وتطبيق العقوبات على المتجاوزين؛
- ان تعميم الرقمنة تسهل عمل الادارة الجبائية من خلال تواصلها مع الجهات الخارجية (الموثقين الجمارك، البلديات، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مصالح أملاك الدولة كالحفظ العقاري، صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكلاء السيارات، البنك...) لاكتشاف الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أملاكاً لم يتم الإفصاح عنها.

خلاصة الفصل

اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية المستخلصة من المعلومات والبيانات المقدمة من مصلحة فرقة البحث والتحقيق، وكذا مصلحة البطاقية وبعض أراء الموظفين على مستوى مديرية الضرائب فان قطاع الضرائب يولي اهمية كبيرة للرقمنة كونه دعامة اساسية للرقمي بالقطاع والنهوض به، حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الجبائية من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي عن طريق استخدام الأنظمة الإلكترونية في العمل الضريبي كبوابتي "جبايتك ومساهمتك".

وحسب المقابلة الشخصية التي قمنا بها مع مفتشي الضرائب فإن المحققين في عملية الرقابة الجبائية لا يزالون يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية وحسب توقعاتهم في مكتب الإعلام الآلي فإن الرقمنة تساهم بشكل كبير في عمليات التحقيق (المحاسبي والمصوب، المعمق).

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة رقمنة الادارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية يمكن القول أن الرقمنة كأسلوب حديث يهدف الى تطوير وترقية الإدارة، حيث أصبت ضرورة ملحة من اجل تسهيل وتبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة اخرى، وبشكل عام النهوض بهذا القطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية، وهذا تماشيا مع متطلبات العصرنة والتحولات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة.

وقد ابرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين عملية الرقابة الجبائية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والرقابة الجبائية كهدف أساسي لها.

وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة والتطرق إلى "نظام التسيير المالي" والبوابتين الإلكترونيين "مساهمتك وجبايتك" التي سعت من خلالها المديرية العامة للضرائب الى عصرنة القطاع الضريبي .

نتائج عامة للدراسة

- ✚ تحد الرقمنة بشكل كبير من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي؛
- ✚ بادرت الإصلاحات التنظيمية لعصرنة الإدارة الجبائية في إنشاء مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، والمراكز الجوارية للضرائب فوضع مثل هذه الهياكل عزز قدرتها على التسيير والرقابة وخدمة المكلف بالضريبة وتسهيل الخدمات.
- ✚ يساعد التصريح الإلكتروني على التقليل من حجم الوثائق واختصار الوقت والجهد مقارنة بالوضع السابق قبل تطبيق عملية الرقمنة؛
- ✚ عدم تماشي رقمنة الإدارة الضريبية مع الرقابة الجبائية وهذا بسبب تأخر تعميم الرقمنة بمديرية الضرائب لولاية ميلة؛
- ✚ بدأت المديرية العامة للضرائب في رقمنة الإدارة الجبائية من خلال تبني نظام التسيير المالي SGF وبوابة الدفع الإلكتروني "مساهمتك"؛
- ✚ عدم استخدام نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" لعدم ادخاله في الخدمة على مستوى مديرية الضرائب لولاية ميلة وهذا بسبب عدم وجود مركز ضرائب CDI؛
- ✚ ان اطلاق الخدمات الإلكترونية في إدارة الضرائب قد تجلى من خلاله توفير عدة خدمات متاحة على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والتي بدورها توفر امكانية اجراء عملية التصريح الجبائي

عن بعد وفق نظام جبايتك، بالإضافة الى امكانية الدفع عن بعد من خلال الانخراط في منصة مساهمتك؛

➤ سهل الفضاء الرقمي في التعامل مع المكلفين بالضريبة الذين يتواصلون مع مصالح الإدارة عن بعد دون التنقل والانتظار، الأمر الذي يشجع المواطن على الانخراط في الفضاء والاستفادة من الخدمات التي يقدمها؛

➤ أهم عائق يؤدي الى تخفيض فعالية التواصل الإلكتروني هو مشكل تدفق الانترنت وصعوبة الولوج لمختلف المنصات مما يجعل المواطن ينفر من هذه الفضاءات ويفضل التعامل التقليدي المباشر امام المصالح الإدارية المختصة.

اختبار صحة الفرضيات

توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النقاط التالية:

- إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة ب: "تساهم الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية على الوثائق".
- إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة ب: "تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المحاسبي".
- اثبات صحة الفرضية الثالثة القائلة ب: "تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المصوب".
- اثبات صحة الفرضية الرابعة القائلة ب: "تساهم الرقمنة في دعم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة".

توصيات البحث

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة يمكننا استخلاص التوصيات التالية:

- ضرورة انشاء شبكة معلوماتية تربط مختلف الإدارات الجبائية فيما بينها بالإضافة الى ربطها مع بعض الإدارات العمومية الأخرى؛
- ضرورة تحديد معايير واضحة وشفافة وموضوعية لانتقاء المكلفين الذين سيتم اخضاعهم للرقابة الجبائية؛
- تسهيل التواصل الالكتروني بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة بين الطرفين؛
- ضرورة مواصلة الجهود والاهتمام أكثر برقمنة الإدارة الجبائية من أجل توجيهها نحو مسارها الصحيح؛
- تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية من حيث الهياكل والموارد البشرية وخاصة ضرورة تزويدها بشبكة معلومات واسعة فيما بينها؛
- تعميم استحداث مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب على كل القطر الوطني وكذا تفعيلها لتمكين كل مكلف بالضريبة بالتعامل مع مصلحة تناسب احتياجاته؛
- العمل على ادراج نظام التصريح والدفع عن بعد جبايتك في مديرية الضرائب لولاية ميلة.

في سياق هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع التي من الممكن أن تعالج في بحوث أخرى مستقبلية:

- ✚ مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي.
- ✚ دور الرقمنة في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

وفي الأخير لا ندعي الكمال لبحثنا ولا ننفي قصورا لمجهوداتنا لكن نأمل أن نكون قد وفقنا إلى حد بعيد في الإلمام بجوانب البحث المختلفة.

تم بحمد الله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع

1. الكتب

- ✚ احمد زهير شامية، خالد الخطيب، كتاب المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الجامعة الأردنية مقابل كلية الزراعة، 1997
- ✚ خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، كتاب أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة 2007
- ✚ عبد المجيد قدي، كتاب دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى دار جرير للنشر والتوزيع عمان 2011 م-1432
- ✚ علاء عبد الرازق، محمد حسن السالمي، كتاب الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008

2. أطروحات ومذكرات

- ✚ حراش براهيم، عصرنة الادارة الضريبية كمتغير من متغيرات الاصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-، 2010 أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011/2012
- ✚ طارق حمدي حمدان أبو سنيينة، العوامل المؤثرة في التهرب والتجنب الضريبي وعلاقتها بالشكل القانوني لمكتب التدفق والمحاسبة والشكل القانوني للشركة الصناعية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في مدينة الملك عبد الله الصناعية، رسالة الماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية و المالية ، سنة 2008
- ✚ مهري سهيلة، المذكرة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع و تطلعات المستقبل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الكتيبات، تخصص إعلام علمي و تقني، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005_2006

3. المجالات

- ✚ أمير جازية، مهدي رزيقة، التهرب الضريبي كأحد تحديات الإدارة الجبائية، حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة المدية (الجزائر)، المجلد 12، العدد: 01 (2022)
- ✚ بريزة بوزعيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الادارية، المجلد 05، العدد: 02، 2022
- ✚ بضيايف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات و التحديات تطبيق "خدمتي" في قطاع الموارد المائية، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحكومة الإلكترونية و التنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2022
- ✚ بلكعبيات مراد، الإدارة الجزائرية والرقمنة ودورها في تطوير الاستثمار، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، المجلد 18، العدد: 01 (2023)
- ✚ بن أحمد يونس، بلحاج فراحي، الرقابة الجبائية الفعالة ودورها في تحسين الإيرادات الضريبية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان ووهران، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد-بشار، المجلد السابع، العدد (02)، أوت 2021
- ✚ بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، جامعة غرائية الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 1 (2017)
- ✚ بن عروس حمزة ، بوعزة صبرين واقع تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة-بومرداس، المجلد (10) العدد (01) سنة 2020
- ✚ بن عودة امال، بودة فاطمة، عسلون خضراء، واقع التحقيق المصوب في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونييسي علي، المجلد 8/ العدد: 2 (2019)
- ✚ بوجريو عبد الرؤوف، حراق مصباح، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية و دوره في تفعيل التحصيل الجبائي -دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة-الجزائر، المجلد 8 العدد 1 / جوان 2022
- ✚ خالد عيادة، عليماث التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة إربد -الأردن، العدد: 09-سبتمبر 2013
- ✚ خذيري صبرينة، جنينة عمر الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوضيايف- المسيلة، المجلد 12/ العدد: 02 (2019)

- ✚ خير الدين شرواطي، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البلدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البلدية 2 علي لوني، المجلد 17، العدد: 01، السنة 2022
- ✚ رشيد شباح، قياس حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019 باستخدام المنهج النقدي لتانزي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد: 05، العدد: 02 (2022)
- ✚ روبة محمد - البشير عبد الكريم التوجهات الحديثة لإدارة المخاطر في الإدارة الضريبية مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - 31 (1) جامعة زيان عاشور الجلفة
- ✚ الساسي هلال، فعالية الرقابة الجبائية في الرفع من تحصيل الإيرادات الضريبية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، جامعة أحمد بن يحيى الوشرسي تيسمسيلت، المجلد 03، العدد 01/ جوان 2023
- ✚ سالي جمال الدين، فعالية نظام جبايتك في عصره الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البلدية 2، الجزائر، رقم المجلد العدد والصفحة 100-115
- ✚ سعيدة سليمان، ملاك قارة، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة - دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، المجلد 16 العدد: ديسمبر
- ✚ سعدي حنان، بلبقرة عبلة، برامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد (02)، العدد (04)، 2019 ISSN :2602-7860
- ✚ سيد أعر محمد، الجزء المترتب على المكلف بالضريبة المعترض على الرقابة الجبائية (دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري و التشريع الفرنسي)، مجلة القانون و المجتمع، جامعة أدرار، العدد 11
- ✚ شالي عبد القادر، عمارة منال، محمد هاني، اثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالإشتراك مع جمعية التسويق فرع البويرة، 18-19 افريل 2018
- ✚ الشيكري أيوب، الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لوني، المجلد 2، العدد: 08، العدد: 01 (2019)

- ✚ الشيكور أيوب، ديدوش نور الهدى، مسراتي خوله، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الإدارة العمومية دراسة عينة من المواطنين المستفيدين من خدمات المصلحة البيوميترية لبلدية أحمر العين، JEGE، journal of economic growth and entrepreneurship، جامعة أدرار - الجزائر 5.vol:2022 year
- ✚ عباد سهام الإدارة الضريبية في الجزائر بين الواقع ومتطلبات تفعيل، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، جامعة غليزان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المجلد 04، العدد 01 (2022)
- ✚ عبود ميلود، برباوي كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الاطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، المركز الجامعي علي كافي تيندوف، العدد 02/ جوان 2018
- ✚ فارس بن يدير، مصطفى إيدر، محمد زرقون، عصرنة الإدارة الضريبية و أثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2020\2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، المجلد: 08 العدد: 01 (2022)
- ✚ فهمه بلول، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهماتك نموذجاً) المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، المجلد 17 العدد 02 سنة 2022
- ✚ قانة حسين، شني تالية الإدارة الالكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد: 02 (2021)
- ✚ قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر، المجلد 06، العدد 02 (2023)
- ✚ قويدر محمد الطيب، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-الجزائر، المجلد 06 العدد 01، جوان 2021
- ✚ كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي- الجزائر، المجلد 19 ، العدد 31 السنة، 2023

- ✚ لواج عبد الرحيم، لواج منير، تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، المجلد 08 العدد 02 (2022)
- ✚ لواج منير، لواج عبد الرحيم، تقييم فعالية التحقيق المصوب في المحاسبة في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل 2010-2018، مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، جامعة محد الشريف مساعدية سوق اهراس-الجزائر
- ✚ لونيسية محمد أمين، زديرة شرف الدين، عزوز ميلود، التسجيل المحاسبي للتصريحات الضريبية الشهرية-دراسة تطبيقية G50، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد الثالث، جوان 2018 ص 165
- ✚ محمد قلي، فهيمة بلول، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على الموارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست-الجزائر، المجلد 07 العدد: 06 السنة 2018
- ✚ مراد كواشي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة
- ✚ مرسلي محمد، التجديد في عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية التشخيص والآفاق المستقبلية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الجزائر 1 المجلد 06، العدد: 01(2023)
- ✚ مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الادارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 02/ جوان 2013
- ✚ مقدم عبيرات، التهرب الضريبي:أسبابه آثاره وطرق مكافحته، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3
- ✚ مونة مقلاتي، توفيق بوليفة، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواي-بريكة، المجلد:04 العدد 01 السنة 2021
- ✚ وداد بوقلع، مصباح حراق، تعزيز الاصلاح الضريبي في الجزائر من خلال اصلاح وعصرنة الادارة الضريبية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف المجلد 05، العدد:03، سبتمبر 2022
- ✚ ياسمينه بغريش، الإدارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف، الباحث الاجتماعي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 13(2017)

4. مطبوعات

✚ شكلاط رحمة، ظاهرة التهرب الضريبي وطرق مكافحتها، أستاذة محاضرة "ب"كلية الحقوق و العلوم السياسية، مولود معمري، تيزي وزو

5. القوانين والمراسيم

✚ المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فيفري 1991 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 09 سنة 1991

✚ المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية

✚ المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية

✚ المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية

✚ المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية

✚ المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2024

✚ المادة 1\20 من قانون الإجراءات الجبائية

✚ المادة 4\20 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري .

✚ المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية. وزارة المالية .المديرية العامة للضرائب 2024

✚ المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23/فيفري/1991، الجريدة الرسمية، العدد9، 1991

✚ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-المادة 17- من المرسوم التنفيذي رقم 06-327- المؤرخ بتاريخ 2006/09/18- الجريدة الرسمية 2006 العدد-59-

✚ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- المواد 61 إلى 64 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-2-2009- الجريدة الرسمية2009 العدد 20

✚ المادة 13 المرسوم التنفيذي رقم 98-155 المؤرخ في 16 مايو 1998 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصاتها الجريدة الرسمية العدد 31 سنة 1998

✚ المادة 11 المرسوم التنفيذي الرقم 98 - 155 المؤرخ في 16 مايو 1998 الجريدة الرسمية العدد 31 سنة 1998

✚ المادة 65 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009- الجريدة الرسمية 2009- العدد 20

✚ المواد 66-67-68 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009- جريدة الرسمية 2009 العدد 20صفحة 18

- ✚ المادة 69 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 - الجريدة الرسمية 20
- ✚ المواد من 70 إلى 74 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 - الجريدة الرسمية 2009- العدد 20
- ✚ المواد 75-78 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 - جريدة الرسمية 2009 العدد 20
- ✚ المادة 79 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 - جريدة رسمية 2009 العدد 20
- ✚ المواد من 80 إلى 83 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21-02-2009 جريدة الرسمية 2009 العدد 20 صفحة 19-20
- ✚ المادة 18-01 من قانون الإجراءات الجبائية. وزارة المالية .المديرية العامة للضرائب 2024

6. مراجع اجنبية

- ✚ Guide de l'utilisateur ,Système de Gestion de la Fiscalité(SGF),Ministère des finances ,Direction générale des impôts, Direction de l'informatique, et de l'organisation,Version : 2.0/2021

7. مواقع الكترونية

- ✚ <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar>
- ✚ <http://mfdgi.gov.dz>
- ✚ https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/index.html
- ✚ <https://mfdgi.gov.dz/portailpublic>

الملاحق

Taxe Locale de Solidarité (T.L.S)			
Code	Opérations imposables التعديلات الخاصة بالضريبة	Chiffre d'affaires رقب الأعمال	Chiffre d'affaires imposable Recettes professionnelles imposables الرسم المحلى للأعمال
I- Régime paiement mensuel :			
1) Activité de transport par canalisation des hydrocarbures :			
2) Activités minières :			
Opérations sans réfaction			
Opérations bénéficiant de la réfaction de 30%.....			
Opérations exonérées ou non imposables			
- AAP1.....			
- ANDI.....			
- ANADE.....			
- ANSEI.....			
- ANGEM.....			
- CNAC.....			
- Opérations intra groupe.....			
- Opérations inter-unités			
- Autres.....			
II- Régime des acomptes provisionnels			
☐ Option pour le régime des acomptes provisionnels 10			
1) Activité de transport par canalisation des hydrocarbures :			
Période de référence			
Ou Date et montant notifié			
• Montant de l'acompte			
Montant du solde de liquidation			
2) Activités minières:			
Période de référence			
Ou Date et montant notifié			
• Montant de l'acompte			
• Montant du solde de liquidation			
4	TOTAL		

1) Cocher la case en cas d'option

الملحق (02): التصريح الجبائي السنوي G12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE		Série G12
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE : _____ INSPECTION DE : _____ RECETTE DE : _____ COMMUNE DE : _____ CPI DE : _____	المديرية العامة للضرائب مديرية الضرائب لولاية مفتشية : _____ قبضة : _____ بلدية : _____ مركز الضرائب الجوّاري : _____	
التصريح برقم الأعمال التقديري للضريبة الجزائية الوحيدة لسنة : _____ DECLARATION PREVISIONNELLE DE L'IFU AU TITRE DE L'ANNEE : _____ الفترة من : _____ إلى : _____ Période du _____ au _____ (تصريح يودع في الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 30 جوان للسنة) (Déclaration à souscrire entre le 1 ^{er} et le 30 juin de l'année)		
I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		
- Nom, Prénom :	الاسم و اللقب :	
- Raison sociale :	اسم الشركة :	
- Activité exercée :	طبيعة النشاط :	
- Autres activités :	نشاطات أخرى :	
- Activité exonérée (ANSEJ - CNAC - ANGEM) :	نشاط معفى :	
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	عنوان النشاط :	
- Adresse du domicile de l'exploitant :	عنوان إقامه المكلف بالضريبة :	
- Numéro NIF :	رقم التعريف الجبائي :	
- Numéro du RC :	رقم المسجل التجاري :	
- Code d'activité :	رمز النشاط :	
- Numéro de la carte d'artisan :	رقم بطاقة الحرفي :	
- Numéro d'article d'imposition :	رقم المادة :	
- Numéro de téléphone :	رقم الهاتف :	
- E-mail :	البريد الإلكتروني :	
- Numéro CB / CCP :	رقم الحساب البنكي \ الحساب البريد الجاري :	
II - الأجر II- SALAIRES		
- Nombre de personnes employées * :	عدد الأشخاص الموظفين * :	
- Montant des salaires versés * :	مبلغ الأجر المدفوعة * :	
- Montant des charges sociales versées * :	مبلغ الأعباء الاجتماعية المدفوعة * :	
* Ces informations doivent concerner l'année N-1 * هذه المعلومات يجب ان تتعلق بالسنة ن-1		

III - رقم الأعمال التقديري III- CHIFFRES D'AFFAIRES PREVISIONNELS			
طبيعة النشاط Nature Activité	رقم الأعمال التقديري CA prévisionnel	المعدل Taux	مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة Montant IFU
عملية الإنتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens		5%	0
نشاطات أخرى Autres activités		12%	0
المجموع Total	0		0

ب. في
A le

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة
Cachet et signature du contribuable

طريقة تسديد مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة MODE DE PAIEMENT DE L'IFU	
☐ الدفع الإجمالي للضريبة الجزائية الوحيدة Païement intégrale de l'IFU	☐ الدفع المجزء للضريبة الجزائية الوحيدة Païement fractionné de l'IFU
(الدفع الكامل للضريبة الجزائية الوحيدة حالة إيداع التصريح التقديري) (Païement total de l'IFU au moment du dépôt de la déclaration prévisionnelle)	50% لجزء الأول حالة إيداع التصريح 50% 1 ^{ère} tranche au dépôt de la déclaration. IFU X 50% = 0 = 50% × ض.ج. و
	25% الجزء الثاني (من 1 إلى 15 سبتمبر) : 25% 2 ^{ème} tranche (du 1 ^{er} au 15 Septembre) : IFU X 25% = 0 = 25% × ض.ج. و
	25% الجزء الثالث (من 1 إلى 15 ديسمبر) 25% 3 ^{ème} tranche (du 1 ^{er} au 15 Décembre) : IFU X 25% = 0 = 25% × ض.ج. و

☐ الدفع الكلي لمبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة \ ☐ دفع 50% من مبلغ الضريبة الجزائية الوحيدة \ الحد الأدنى للضريبة (10.000 دج \ 5.000 دج) VERSEMENT INTÉGRAL DE L'IFU ☐ / VERSEMENT DE 50% DE L'IFU ☐ MINIMUM D'IMPOSITION (10.000 DA ☐ / 5.000 DA ☐)	
Quittance numéro : Date : رقم القسيمة : التاريخ : ختم و إمضاء القابض : Cachet et signature du RECEVEUR :	ب. في A le ختم و إمضاء المكلف بالضريبة Cachet et signature du Contribuable

ملحق (03): وصل طلب رقم التعريف الجبائي

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances

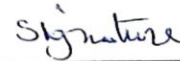
Direction Générale des Impôts

Accusé de réception de la demande du Numéro d'Identification Fiscale

Personne Physique

Numéro de la demande : S1307202060247QL

Nom : 
Prénom : sabri
Date de naissance : 17/09/1994
Lieu de naissance : grarem gouga
Wilaya de naissance : MILA
Commune de naissance : GRAREM GOUGA
Numéro d'acte de naissance : 00762
Nature De l'extrait de naissance (7,12,13,14 etc...) : 7
Nationalité : ALGERIE
Numéro du registre de commerce : 20a1674206
Activité : CREMERIE, PREPARATION DE GLACES , SORBETS ET CREMES GLACEES
Adresse activité : cite ahcene douas grarem gouga
Direction des impôts de Wilaya : MILA
Structure de gestion(CDI,CPI,ou Inspection des Impots):GRAREM GOUGA
Code Article : 43170937431



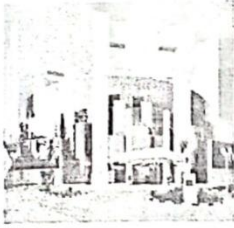
NB :1-Ce document doit être présenté obligatoirement au service fiscal gestionnaire muni de votre signature

2-Pour toutes informations complémentaires liées à votre immatriculation ,veuillez vous adresser au service en charge de la gestion de votre dossier

fiscal (selon le cas, DGE, inspection CDI, CPI, ou la Direction des impôts de wilaya).



ملحق (04): وصل استلام شهادة تسجيل رقم التعريف الجبائي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE
(NIF)

(Disposition des articles 41 et 42
de la loi de finances 2006)

NIF : 19443170076211000000

NOM :

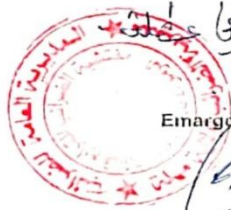
~~GRAREM~~

Prénom(s) :

SABRI

Date et lieu de naissance : 17/09/1994 à GRAREM GOUGA (w.MILA)

GRAREM GOUGA
de = 09/08/2020



Emplacement du Service Fiscal Gestionnaire

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

J. O. N° 52 du 26 / 07 / 2005

DSI / Impremere Othoelle, Alger (2014)

Accusé de réception :

ملحق (07): الاشعار بالتعديلات المقترحة serie cn 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série C n° 4

NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

STRUCTURE : 05 NOV. 2023

Référence : N° 19031.2023

Accusé de Réception.
N° 09724460 43

M. ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~

Activité / Profession ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~

Adresse ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~

N° d'Article ~~XXXXXXXXXXXX~~

N° NIF ~~XXXXXXXXXXXX~~

A. ~~XXXXXXXXXXXX~~ le 2023/10/10

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du Code des Procédures Fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de(s) l'exercice(s) repris ci-après :

Imp. Officielle, Alger (2021)

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice(s) concerné(s)
IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL (IRG) :	
IRG - Bénéfices professionnels	2019, 2020, 2021
IRG - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties	
IRG - Revenus des Capitaux Mobiliers	
IRG - Traitement, salaires, pensions et rentes viagères	2019
IRG - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits y afférents	
IRG - Revenus agricoles	
IRG - Retenue à la source entreprise étrangère non installée	
IRG - Autres retenues à la source	
IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES (IBS)	
IBS - Régime général	
IBS - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers	
IBS - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation permanente en Algérie	
TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (TAP)	2020
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA)	2020
IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU)	
TAXES FONCIERES	
IMPOT SUR LE PATRIMOINE (ISP)	
AUTRES IMPOTS ET TAXES (à préciser) :	2019
Reintégration TVA	

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations aux redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (Article 19 du CPF).
Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (Article 19 du CPF).
Veuillez agréer, Madame/ Monsieur l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

المصدر: مفتشية الضرائب لولاية ميلة جنوب

REDRESSEMENTS ENVISAGES

1- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

Nom : Prénom : Grade :

II- DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET /OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C 2)

1. Référence et date d'envoi : N° 1608/2023 مك 2109/2023
 2. date de réception de la réponse du contribuable : 25/09/2023

III- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DES REDRESSEMENTS ENVISAGES (ART .19 DU CPF) :

1. Origine, éléments de fait et motifs du redressement ;
 2. Base légale du redressement (indication obligatoire des articles correspondants au redressement);
 3. Calcul du redressement et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

بسم الله الرحمن الرحيم
 تتناول طلبات المعلومات C 2 رقم 1608/2023 المؤرخ 2023/09/12 والمقتضى
 إقرار الوثائق المعلوماتية من أجل إجراء الرقابة على الوثائق السنوية 2019
 2020 و 2021 بعنوان برنامج 2023 لمبدأ أحكام المواد 18 و 19 من قانون
 دمج ومقارنة الوثائق المقدمة من طرف المصالحات الجبائية والضريبة
 من نوع 630 وكذا المعلومات بدورية الملاحظة بشأن ما يلي :
 - حالة ضريبة التراب التي تسجل بعض المزايا غير ضريبية
 - نقص في المبررات المستندة
 - عدم تقييد جميع الأرباح
 وعليه فإن المصالحات لم تكن تستوفى في تقديم البيانات على أحكام المواد
 190 مكررة 242 ، 339 ، 134 ، 134 و 193 من قانون الضريبة والمواد 76 و 116
 من قانون التراب
 راجع إلى
 سنة 2019

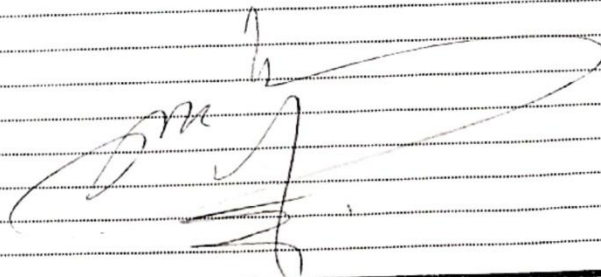
- 1- إعادتنا إدراج الرسم على القيمة المضافة الذي تم حسبه عن طريق المبررات
 من نوع 630 للتأخرات التي تسبب التكرار على الجسم
 بالنظر إلى رقم 2019/03/27 بتاريخ 2019/03/27 - 2019/03/27 - 2019/03/27
 راجع إلى SARL TECHNOCERAM - 160.660,30
 بالنظر إلى رقم 2019/03/27 بتاريخ 2019/03/27 - 2019/03/27 - 2019/03/27
 راجع إلى SARL TECHNOCERAM - 192.614,40
 TVA = 333.214 + 2.2
 2- استوفى المبررات على الدخل (إجمالي)
 أرباح غير مصرقة كدفعة من الربح
 2.539.023 : فوائض ضريبة (التأخرات) رقم 2019/02/09 والنظر إلى رقم 2019/02/09
 * 3.65 (471.708 - 474.776) autres impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires
 * 39.916 (40.876 - 80.792) autres impôts et taxes
 * 116.501 autres charges de gestion courante
 * 26.947 amendes et pénalités
 المجموع المعدل : 2.045.417
 الأساس الضريبي : 2.045.417 - 2.045.417 = 0
 الأساس الضريبي : 2.045.417 - 2.045.417 = 0
 الأساس الضريبي : 2.045.417 - 2.045.417 = 0

3- مستوية الميزانية على الأصل (أعمال) بين الربح والخسارة
 الأساس أدناه فتح: 1488.332
 الصافي الواحدة (أعمال) 16.507 = 9.84
 الصافي المستوية 13.334 = 9.84
 العتق المستوية: 3.173 + ع 2.5
 مستوية 2020

مبلغ دولارات رقم: 1488.332 عبارة عن مشتريات وأرد إلى المصارف بتاريخ: 2020/02/16
 التوقيع: 1.477.576 خارج الرسم - رقم: 242.733.07 = SARL CARRIERE BOUARRUOT
 مستوية مشتريات المستوية حسب الفواتير المستوية: 967.960 = SARL CARRIERE BOUARRUOT
 خارج الرسم:

الفاصل بين المشتريات: 309.610
 تأصيل رقم الأعمال: 309.610 = 1.80 x 371.332
 371.332 - 309.610 = 61.922
 4- الرسم على النشاط المستوية:
 رقم الأعمال (أعمال) فتح: 1.676.207 = (371.332 + 1.863.411) x 1.25
 رقم الأعمال المخرج به: 1.397.558 = (1.863.411 - 1.25)
 الفارق: 278.649 = 1.25 x 222.923 + ع 1.10
 5- الرسم على النصف المضاف:
 رقم الأعمال (أعمال) فتح: 2.234.943 = 1.19 x 371.332
 رقم الأعمال المخرج به: 1.863.411
 النتيجة النهائية: 371.532 (-)
 ملاحظات: 61.922 = (الفارق) رقم الأعمال (المشتريات)
 ملاحظات: 26.039 = (ملاحظات) ملاحظات
 المجموع: 87.961 (ملاحظات) النتيجة النهائية
 ليصبح: 948.574 (-) العجز
 مستوية 2021

مستوية الميزانية على الأصل (أعمال) =
 أساس: 183.383 (أعمال) فتح: 183.383 = (183.383 - 251.872)
 CASNOS: 183.900
 أعمال مخرج مستوية (أعمال) الفارق:
 4.889 = (ملاحظات) ملاحظات
 المجموع المقادير: 251.872
 الأساس (أعمال) فتح: 1.479.266 = 1.19 x 1.247.393
 الأساس المخرج به: 1.197.393 = (الفارق) حساب الفارق: 86.873 + ع 1.15



المصدر: مفتشية الضرائب لولاية ميلة جنوب

المصدر: مفتشية الضرائب لولاية ميلة جنوب

ملحق (11): التحقيق المحاسبي

مديرية الضرائب لولاية ميلانة
تحقيق رقم: 2021/112 السيدة : EURL INAS
تبليغ رقم: 2021/988 بتاريخ: 2021/12/26

جدول رقم 01: فواتير مبيعات مقدمة ولم تسجل محاسبيا ضمن أرقام الأعمال المفوترة :

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	الزبون	المبلغ خ الرسم	رق م	المبلغ بكل ر
12	14-05-2019	SARL YAHIA	1,920,444	364,884	2,285,328
19	22-05-2019		1,082,478	205,671	1,288,149
20	23-05-2019		515,900	98,021	613,921
21	25-05-2019		546,900	103,911	650,811
22	25-05-2019		760,505	144,496	905,001
23	26-05-2019		360,954	68,581	429,535
24	29-05-2019		2,358,731	448,159	2,806,890
25	29-05-2019		804,738	152,900	957,638
المجموع			8,350,650	1,586,624	9,937,274

جدول رقم 02: تسجيل فواتير شراء خاصة بدورة 2018 ضمن سنة 2019

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المورد	المبلغ خ الرسم	رق م	المبلغ بكل ر
43	04-06-2018	SARL ROUBI	846,410	160,818	1,007,228
44	05-06-2018		850,500	161,595	1,012,095
45	06-06-2018		876,400	166,516	1,042,916
46	07-06-2018		857,400	162,906	1,020,306
المجموع			3,430,710	651,835	4,082,545

جدول رقم 03: الرسم على النشاط المهني :

البيان / الدورة	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال المحصل	18.283.000	543.019.630	37.069.526	7.159.278
رقم الأعمال المخفض	لاشيء	لاشيء	لاشيء	لاشيء
رقم الأعمال المعتمد	18.283.000	543.019.630	37.069.526	7.159.278
المعدل	1%	1%	1%	1%
الحقوق الناتجة	182.830	5.430.196	370.695	71.593
الحقوق المسددة	182.830	5.430.196	لاشيء	لاشيء
الفارق	لاشيء	لاشيء	370.695	71.593
الزيادة	لاشيء	لاشيء	92.674	17.898
إجمالي المستحقات	لاشيء	لاشيء	463.369	89.491

جدول رقم 04: استرجاع فواتير الرسم القيمة المضافة على المشتريات التي لم يتم تقديم فواتيرها:

الدورة/ البيان	الرسم على القيمة المضافة المسترجع	معدل العقوبة	العقوبة	المجموع
2017	3.375.400	25%	843.850	4.219.250
2018	103.357.340	25%	25.839.335	129.196.675

المصدر: معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (مكتب فرقة التفتيش والتحقيق الجبائي)

جدول رقم 05: الأرباح الخاضعة للضريبة على الدخل الاجمالي

البيان / السنة	2017	2018	2019	2020
مداخيل الارباح المعتمدة	1.828.300	54.301.963	14.951.959	1.659.301
الحقوق الواجبة 19%	347.377	10.317.373	2.840.872	315.267
الحقوق المسددة	284.778	3.095.212	لاشيء	لاشيء
الفرق	62.599	7.222.161	2.840.872	315.267
الزيادة	9.390	1.805.540	710.218	78.817
اجمالي المستحقات	71.989	9.027.701	3.551.090	394.084

جدول رقم 06: رسم التكوين و التمهين:

البيان / السنة	2017	2018	2019	2020
كتلة الأجور الخاضعة المصرح بها	1.200.000	7.200.000	4.326.020	1.845.000
المعدل	1%	1%	1%	1%
الحقوق الواجبة	12.000	72.000	43.260	18.450
الزيادة	3000	18.000	10.815	4.612
اجمالي المستحقات	15.000	90.000	54.075	23.062

جدول رقم 07: الضريبة على الدخل الاجمالي صنف المرتبات والأجور:

البيان / السنة	2017	2018	2019	2020
عدد العمال المعترف به (1)	05	30	20	10
الأجر الشهري المعتمد (2)	20.000	20.000	20.000	20.000
الأجر السنوي المعتمد	1.200.000	7.200.000	4.800.000	2.400.000
المعدل المطبق	20%	20%	20%	20%
الحقوق الواجبة	240.000	1.440.000	960.000	480.000
الزيادة	60.000	360.000	240.000	120.000
إجمالي المستحقات	300.000	1.800.000	1.200.000	600.000

جدول رقم 08: الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة RCM

البيان / الدورة	2017	2018	2019	2020
الأرباح الصافية الموزعة	733.001	38.011.375	11.921.360	799.472
الضريبة على أرباح الشركات	62.599	7.222.161	2.265.058	115.900
القاعدة الخاضعة للاقتطاع من	670.402	30.789.214	9.656.302	683.572
معدل الضريبة	15%	15%	15%	15%
الحقوق المستحقة	100.560	4.618.382	1.448.445	102.536
العقوبات	15.084	1.154.595	362.111	15.380
المجموع	115.644	5.772.977	1.810.556	117.916

ملحق (12): التحقيق المصوب

جدول رقم 09: الكميات المذكورة في وضعية الأشغال والكميات الحقيقية المتفق على إنجازها.

البندان	الوحدة	الكمية في فاتورة المقابلة من الباطن	الكمية الحقيقية للمشروع	الفرق	التكلفة الوحدية	التكلفة المرفوضة
Fourniture et pose de w.c à l'anglaise en céramique avec réservoir de chasse combiné	U	45	20	25	12,350.00	308,750.00
Fourniture et pose de chauffe- eau 11 litres	U	28	20	8	28,500.00	228,000.00
Fourniture et pose d'évier de cuisine en inox à 1 bac, 1 égouttoir	U	32	20	12	7,600.00	91,200.00
Fourniture et pose de robinet douchette pour w.c 1 ^o choix	U	45	20	25	2,375.00	59,375.00
Fourniture et pose de siphon de cour carré 200 X 200 D 80 en PVC	U	45	20	25	1,140.00	28,500.00
Fourniture et pose tube multi couche 22Φ	ML	1230	840	390	570.00	222,300.00
Fourniture et pose de robinet d'arrêt diamètre 15/21	U	148	120	28	475.00	13,300.00
Fourniture et pose de robinet robinet mitigeur pour évier de cuisine en inox	U	45	20	25	2,375.00	59,375.00
Fourniture et pose de robinet robinet mitigeur avec flexible et douchette pour baignoire	U	45	20	25	2,850.00	71,250.00
Fourniture et pose de tuyau en P.V.C diamètre 50	ML	650	400	250	332.50	83,125.00
Fourniture et pose de robinet robinet mitigeur pour lavabo	U	45	20	25	2,850.00	71,250.00
Fourniture et pose de baignoire en acier émaillé	U	45	20	25	14,250.00	356,250.00
Fourniture et pose de lavabo	U	45	20	25	11,400.00	285,000.00
Fourniture et pose de tuyau en P.V.C diamètre 110	ML	490	200	290	475.00	137,750.00
Fourniture et pose tube cuivre 16 Φ	ML	749	400	349	807.50	281,817.50
Fourniture et pose de vanne d'arret diamètre 15/21	U	45	40	5	475.00	2,375.00
Fourniture et pose de accessoire salle de bain	U	45	20	25	7,600.00	190,000.00
Fourniture et pose de robinet d'arret gaz diamètre 15/21	U	80	60	20	760.00	15,200.00
المجموع						2,504,817.50

المصدر: معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (مكتب فرقة التفتيش والتحقيق الجبائي)

جدول رقم 10: الفرق بين الكميات المنجزة في فاتورة المقاولة والكميات الحقيقية المتفق على إنجازها

البيان	الوحدة	الكمية في فاتورة المقاولة من الباطن	الكمية الحقيقية للمشروع	الفرق	التكلفة الوحدوية	التكلفة المرفوضة
Application d'enduit gras de peinture sur mur		2470	1955	515	200.00	103.000.00
Exécution peinture SATINE sur mur		2470	1905	565	200.00	113.000.00
Fourniture et pose vitre simple demi double de 4 mm		42	30	12	1,500.00	18,000.00
Fourniture et pose vitre martelet		12	06	06	2,000.00	12,000.00
المجموع						246,000.00

جدول رقم 11: الرسم على القيمة المضافة (TVA):

السنة / البيان	رقم أ- الإجمالي	المعد ل	الحقوق	رصيد سابق	الرسم/المشتريا ت	الحقوق المسددة	الرصيد الباقي	حقوق للتسديد	العقوبا ت
2020	2.074.187	7%	145.193	1.047.46 0	9.738.493	لا شيء	3.570.27 0	لا شيء	لا شيء
	36.252.24 1	19 %	6.887.92 6						
	960.864	19 %	182.564						
رأببع البضائع									

2021	76.080.899	19%	14.455.371	3.570.270	10.336.391	71.710	لا شيء	477.000	119.250	596.250
-------------	------------	-----	------------	-----------	------------	--------	--------	---------	---------	---------

2022	33.479.880	19%	6.361.177	لا شيء	6.393.963	50.264	83.050	لا شيء	لا شيء	لا شيء
-------------	------------	-----	-----------	--------	-----------	--------	--------	--------	--------	--------

جدول رقم 12: الرسم على النشاط المهني (TAP):

2020

البلدية	رقم أ الحقيقي	رقم أ مصرح به	رأ الخاضع	معدل الرسم	الحقوق الواجبة	الحقوق المسددة	الفرق للتسديد	الزيادات	المجموع
ميناء زارزة	29.721.432	29.721.432	22.291.074	2%	445.821	445.821	لا شيء	لا شيء	لا شيء
بحي بني قشة	2.074.187	لا شيء	1.555.640	2%	31.113	لا شيء	31.113	7.778	38.891
فرجيوة	6.530.809	لا شيء	4.898.107	2%	97.962	لا شيء	97.962	24.490	122.452
فرجيوة	960.864	-	960.864	2%	19.217	لا شيء	19.217	1.922	21.139

2021

البلدية	رقم أ الحقيقي	رقم أ مصرح به	رأ الخاضع	معدل الرسم	الحقوق الواجبة	الحقوق المسددة	الفرق للتسديد	الزيادات	المجموع
معالم	39.316.016	لا شيء	29.487.012	2%	589.740	لا شيء	589.740	147.435	737.175
زاردة	22.788.000	لا شيء	17.091.000	2%	341.820	لا شيء	341.820	85.455	427.275
الشلف	10.082.000	لا شيء	7.561.500	2%	151.230	لا شيء	151.230	37.807	189.037
ميناء زارزة	2.222.926	لا شيء	1.667.194	2%	33.344	لا شيء	33.344	8.336	41.680
فرجيوة	1.671.960	لا شيء	1.259.970	2%	25.079	لا شيء	25.079	6.270	31.349

2022

البلدية	رقم أ الحقيقي	رقم أ مصرح به	رأ الخاضع	معدل الرسم	الحقوق الواجبة	الحقوق المسددة	الفرق للتسديد	الزيادات	المجموع
برج الكيفان	14.379.500	لا شيء	14.379.500	1.5%	215.692	لا شيء	215.692	53.923	269.615
تاورقة	12.821.453	لا شيء	12.821.453	1.5%	192.322	لا شيء	192.322	48.080	240.402
ميناء زارزة	5.509.094	لا شيء	5.509.094	1.5%	82.636	لا شيء	82.636	20.659	103.295

جدول رقم 13: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

البيان / السنة	2020	2021	2022
وعاء الضريبة الخاضع	3.335.094	6.050.311	1.598.785
الحقوق الواجبة	1.035.283	1.880.009	376.435
الحقوق المسددة	693.568	999.986	599.990
الفرق الواجب الدفع	341.715	880.023	لا شيء
مبلغ الزيادة	85.429	220.006	لا شيء
المجموع	427.144	1.100.029	لا شيء